مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الحادي 23 ــ 24 ــ السنة الخامسة ــ صيف ــ خريف 2017

رئيس التحرير: أ. د. **سامي حمود الحاج جاسم**

هيأة التحرير:

أ. د. **خيري عبد الرزاق جاسم** ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد
أ. د. **محسن صالح** ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ الجامعة اللبنانية
أ. د. **سعيد مجيد دحدوح** ـ أستاذ العلوم السياسية ــ العراق
أ. د. **مثنى علي حسين** ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة بغداد
أ. د. **سعدون حمود جثير** ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بابل
أ. د. **وسام فاضل راضي** ـ كلية الإعلام ــ جامعة بغداد
سكرتارية التحرير: **زهراء صالح مهدي**
التصحيح اللغوي: **حميد كاظم جبر**

الهيأة الاستشارية:

أ. د. **أمحمد مالكي** ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. **نورهان الشيخ** ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. **عماد الجواهري** ـ أستاذ التاريخ الحديث ـ العراق
أ. د. **محمد عثمان الخشت** ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. **بدر الدين عبدالله حسن** ـ القانون الدولي ـ السودان
د. **عبد الحسين شعبان** ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. **عروس الزبير** ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. **كامل وزنة** ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة والتوزيع: دار القارئ للطباعة والنشر والتوزيع ـ بيروت ـ لبنان
هاتف: 00961 1 541300

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

المحتويات

بحوث حمورابي

العنف وأثره في التنشئة السياسية والِاجتماعية في العراق
بعد عام 2003، الواقع والمعوقات م.د. إستبرق فاضل 6

أثر اللا مركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية
الباحث رياض حسين خليل ــ الباحثة زهراء صالح مهدي 33

قرار الاستفتاء في إقليم كردستان وتداعياته الباحثة هبة علي حسين 65

النخبة المثقفة العراقية وإِشكالية التأثير في الوسط الِاجتماعي د. محمود شمال حسن 74

إستخدام آليات التصفح في مواقع الصحافة الِالكترونية العراقية
م. م جاسم محمد شبيب 102

DETERIORATION OF THE AFRICAN URBANDEVELOPMENT:
CHALLENGES AND SOLUTION 142 Dr. Ammar Saadoon Albadry

الأبواب الثابتة

متابعة الندوات د. حيدر فرحان صبيحاوي 144

البحث المترجم ــ مركز حمورابي لبحوث والدراسات الاستراتيجية 149

عرض الرسائل والأطاريح م.م زهراء صالح مهدي 156

عرض الكتب العربية هبة علي حسين 163

مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماميا ـ ط 3.
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.hcrsiraq.org www.hcrss.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

يُقدّم مركزُ حمورابي إصداره المزدوجَ من مجلته الفصلية العلمية المحكمة، ويضع بين يدي القارئ الكريم مجموعةً من الدراسات والأبحاث والتراجم السياسية التي تهتمُّ برصد وتحليل الأحداث السياسية المتسارعة في عالم اليوم. وتأتي الِانشغالات بالشأن العراقي والإقليمي في مقدمة اهتمامات الباحثين لما لها من تأثير في حاضر العراق والمنطقة ومستقبلها، ولا يعني ذلك الِابتعاد عن الشأن الدولي لما له من دورٍ في أحداث العراق والمنطقة.

وتتطلع إدارة المركز إلى أن تكون نتاجاتها العلمية رافداً مهماً في رفد المكتبة السياسية بالأبحاث والدراسات العلمية للوقوف على حقيقة التفاعلات السياسية وتداعياتها على مستقبل المنطقة، لاسيما في خضم الأمواج المتلاطمة من الأفكار والتحليلات السياسية الكثيرة، والتي غالباً ما تُشوّش على الأفكار والرؤية للأهداف الحقيقة الكامنة وراءها. لذلك فإنَّ المسعى هو لتوضيح وإماطة اللثام عن حقائق السياسات والِاستراتيجيات الرامية إلى استهداف المنطقة ومحاولات إضعافها وتقسيمها.

ما من شكٍ أَن المنطقة مُعرّضة لشتى أنواع الِاستهداف من قوى الِاستكبار العالمي والصهيونيَّة العالميَّة، وإذا كان العراق قدِ استطاع أَن يتخلّصَ من أكبر مؤامرة تَعرَّض لها في تاريخه المعاصر وهي مؤامرة ما يُسمَّى بداعش، واستطاع العراقُ بفضل الفتوى التي أطلقها السيد السيستاني أن يقضيَ على فلول التنظيم الإرهابي ويُحرَّرَ أراضيَه بسواعد الحشد الشعبي والقوات الأمنيَّة والعسكريَّة إلّا أنَّه ما يزال بحاجة الى الكثير من الجهود للتخلص من القوات الأمريكية التي دخلت العراق بحجج وذرائع شتى، وما يزال الكثير من الدول محاطةً بكثير من المؤامرات التي ترنو تلك القوى الى زعزعة استقرارها ونسيجها المجتمعي ك(سورية واليمن والبحرين).

كلُّ ذلك يجعلُنا أمام مسؤولية تاريخية في رفد مؤسساتنا بالأبحاث والدراسات التي تُوضّح وتُفصِحُ عن طبيعة وحقيقة تلك المؤامرات التي تُحاكُ ضد العرب والمسلمين. نَتمنَّى أن تكون مجلتُنا بما تضمُّهُ من أبحاث ودراسات تصبُّ في هذا التوجّه.

رئيس التحرير

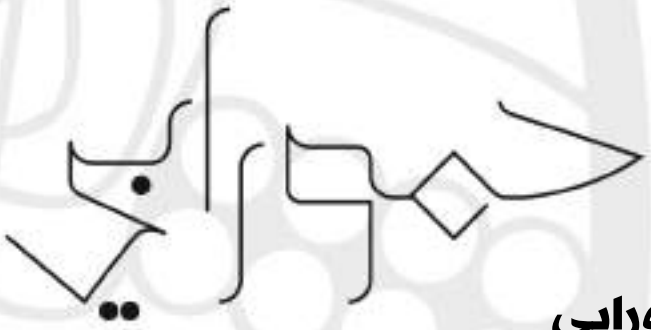

بحوث حمورابي

- العنف وأثره في التنشئة السياسية والِاجتماعية في العراق بعد عام 2003، الواقع والمعوقات

م. د. إستبرق فاضل

- دور اللا مركزية في تحقيق التنمية الِاقتصادية المحلية

الباحث رياض حسين خليل ـ الباحثة زهراء صالح مهدي

- قرار الِاستفتاء في إقليم كردستان و تداعياته

الباحثة هبة علي حسين

- النخبة المثقفة العراقية وإِشكالية التأثير في الوسط الِاجتماعي

د. محمود شمال حسن

- إستخدام آليات التصفح في مواقع الصحافة الِالكترونية العراقية

م. م جاسم محمد شبيب

- DETERIORATION OF THE AFRICAN URBAN DEVELOPMENT: CHALLENGES AND SOLUTION

Dr. Ammar Saadoon Albadry

العنفُ وأثره في التنشئة السياسية والِاجتماعية في العراق بعد عام 2003 الواقع والمعوقات

م. د. إستبرق فاضل*
كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

* باحثة من العراق

المقدمة

إنَّ التغيّرَ السريع والمُفاجِئ الذي حصل في المجتمع العراقي في 9/ 2003/4 وهزيمة النظام السياسي والايديولوجي الذي حكم العراق لعقود، يُضاف إليها هزيمته العسكرية الكبرى أمام الجيش الأمريكي ودخوله بغداد، أدّى ذلك الى تحول وتغيّر سريع في وظائف المؤسسات الِاجتماعية وأهمُّها وأخطرُها المؤسسةُ الأسريَّة، إذ وجدت نفسها أيّ الأسرة، في حالة من عدم التوازن بسبب زوال القيود الِاجتماعية والسياسية والايديولوجية التي كان يفرضُها عليها النظامُ السابق، يُضاف الى ذلك بل الأخطرُ منه تعرُّضُ الأسرةِ العراقيَّةِ الى دخول التكنولوجيا الحديثة وخاصةً وسائل الاتصال والفضائيات وشبكة المعلومات الدولية وغيرها الكثير، وهذا ادى الى انشغال أفراد الأسرة بعضهم عن بعض بهذه التقنية الحديثة التي أبهرتهم كثيراً، فحصل تباعدٌ واتسعتِ الهوةُ وضَعُفتِ العلاقاتُ الاجتماعيةُ والتماسكُ الاجتماعيُّ بين أفراد الأسرة، مما أدى الى تصدّع الأسرة وتفككِها.

فيُمثّلُ العنفُ جزءاً دائماً من معاناة الإنسان ويُمكِنُ مشاهدةُ آثارِه وبأشكال مختلفة في شتى أنحاء العالم، إذ يفقدُ أكثرُ من مليونِ شخصٍ حياتَهم كما يعاني أكثرُ من ذلك بكثير من إصابات غيرِ مميتةٍ نتيجةً للعنف الموجّهِ للذات أو بين الأشخاص او العنف الجماعي، وتُعدُّ ظاهرةُ العنفِ مشكلةً خطيرةً تُواجهُ أمنَ المجتمعات في العالم، وما يزيد خطورتَها أَنَّ غالبيةَ ضحاياها من الأطفال.

ومن جهةٍ أخرى، تعرَّضتِ الأسرةُ العراقيَّةُ بعد 9/ 4/ 2003 الى أقسى أنواع

العنف الاجتماعي والسياسي والطائفي وبأساليبَ شتى، سوَّغتْها الجماعاتُ الإرهابيةُ والطائفيةُ تحت مسمّيات وأنماطٍ مختلفةٍ لشرعيةِ ما تقومُ به من أعمال، تارةً مستغلةً الدينَ كغطاءٍ بما تقومُ به وتارةً أخرى الطائفة، واستغلت حالةَ التمزقِ والتشرذم الاجتماعي الذي كان له وقعُ الصاعقةِ على مؤسسات البناء الاجتماعي وخاصة المؤسسة الأسرية، فتمثّلَ أهمُّ مظاهرِ العنفِ في المجتمع العراقي بـ :

1. تفكيك مؤسسات السلطة القديمة التي أدت الى ظهور شرائح من المهمشين الذين يشعرون بالعزلة والإقصاء وعدم الارتباط بالحكومة الجديدة ومؤسساتها، مما ولَّد لديهم الإحساس بأنهم مبعدون عن المجتمع وغير قادرين على الدور الذي يأملونه على المجريات السياسية، وهذا الشعور بالعزلة ولَّد شعوراً بالضعف ومن ثمَّ الاستياء والغضب، مما جعل احتمال لجوء بعض أعضاء هذه الشرائح الى العنف كطريقة للتغيير والاحتجاج هو الاحتمال الأكثر قابلية على الظهور.

2. الانقسام الاجتماعي والتشرنق في حدود الطائفة ومحاولة النفخ في الاختلافات بين الطوائف واستغلال الجانب الديني والطائفي لدى المجتمع.

3. حرص القادة السياسيين على تعزيز هذا الانقسام من خلال الخطابات الموجهة للطائفة التي يمثلونها بوصفهم الراعين الوحيدين لمصالح هذه الطائفة.

4. غياب دور السلطة في حفظ الأمن في البلاد وفقدان الدولة لهيبتها وتعطيل القانون واختفاء القضاء والمؤسسات الأمنية والتنفيذية أدَّى الى حالة من الفوضى الهدامة فعمَّت الفوضى وانتشرت ظاهرة الانفلات السلوكي وأعمال العنف والسلب والنهب، ادت الى إضعاف او تلاشي التماسك الاجتماعي داخل المجتمع العراقي وتعطيل دور مؤسساته الاجتماعية، وأولها الأسرة، فانعكس هذا على طبيعة العلاقات الأسرية سلباً وتصدعت الأسرة من الداخل وفي الداخل.

5. هناك عوامل أخرى ساهمت بشكل او بآخر الى إحداث شرخ في

التنشئة الاجتماعية والسياسية مثل البطالة، والمشاكل الأسرية، والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية وغيرها، مما ادى الى عجز وضعف الأسرة العراقية عن القيام بواجباتها مثل التنشئة الاجتماعية والتربية وتلبية حاجات أفرادها، مما يؤدي الى التفكك الأسري.

فرضية الدراسة / تنطلق البحث من فرضية مفادها: ان التنشئة السياسية والاجتماعية تعرضت لعدة تغييرات اجتماعية، والتي طرأت على المجتمع العراقي واثرت بشكل مباشر على البناء الاجتماعي والمؤسساتي، ذلك أن أي مجتمع يتكوّن من مؤسسات اجتماعية مثل المؤسسة السياسية، العسكرية، الاقتصادية، الدينية، وأخيراً المؤسسة الأسرية وهي أهمُّ وأخطر المؤسسات رغم صغر حجمها لكنها تُعدُّ حجر الزاوية في البناء الاجتماعي لأي مجتمع، ومن هذا المنطلق يفترض بهذه القنوات أن تعمل مجتمعةً على بناء مواطن يؤمن بالحوار والإختلاف والتسامح وبالتالي فإنها تحصّن الفرد ضد أي فكر متطرف او عنيف.

أهمية الدراسة / تمثلّت أهمية البحث في التركيز على :

- ماهية العنف والتنشئة الاجتماعية والسياسية.
- واقع العنف وأشكاله و أسبابه في العراق بعد عام 2003.
- واقع التنشئة في العراق بعد عام 2003.
- أساليب التنشئة و معوقاتها.
- تأثير العنف في التنشئة الاجتماعية والسياسية.
- إيجاد حلول ومعالجات لمشاكل التنشئة.

إشكالية البحث / تتمثل في أنها: تتجسد في كشف الدور السلبي للاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 في التأثير في الأوضاع النفسية والاجتماعية لأفراد مجتمعه، وذلك بزرع ثقافة الخوف والرعب والصدمة والتخلي عن الثقافة القِيَمية، وما انعكس جراء ذلك من آثار في التنشئة الاجتماعية، والمساهمة في دراسة المعوقات والمشكلات التي تواجه التنشئة التي يعاني منها المجتمع العراقي، بسبب آثار الحرب كمشكلة التفكك الأسري، وسوء الأوضاع المعيشية وعدم وجود ثقافة تنشئة سليمة، ومحاولة إيجاد الحلول التي تساهم في تخيف آثار هذه المشاكل.

هيكلية البحث: تمَّ تقسيم البحث بالإضافة الى المقدمة والخاتمة، إلى عدة محاور، هي :

المحور الأول: ماهية العنف والتنشئة الاجتماعية والسياسية.

أولاً: مفهوم العنف وأنواعه وأسبابه.

ثانياً: مفهوم التنشئة الاجتماعية والسياسية.

المحور الثاني: واقع العنف في العراق بعد عام 2003

المحور الثالث: واقع التنشئة السياسية والاجتماعية في العراق بعد عام 2003

المحور الرابع: أثر العنف في التنشئة الاجتماعية السياسية في العراق بعد عام 2003

المحور الأول / ماهية العنف والتنشئة الإجتماعية والسياسية.

أولاً / مفهوم العنف وأسبابه.

يُعدُّ العنف من أخطر الآفات الإجتماعية التي تهزُّ كيان المجتمع وتضعه على حافة الإنهيار إذا ما إستشرت بين أبنائه، ولقد كان العنف يُرافق دائماً حياة الأفراد في المجتمع بأشكال مختلفة وعلى المستويات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية كافة. فهذه الظاهرة التي أخذت تنتشر في الآونة الأخيرة بين الكثير من المجتمعات إنتشار النار في الهشيم سيكون خطرها أشد فتكاً بأن تبرز بين الأطفال والشباب الذين يشكلون الغالبية الكبيرة في هذه المجتمعات، والذين سيكون بأيديهم تدبير شؤون بلدانهم في المستقبل.

فالعنف ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط، فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها في بعض سلباً وإيجاباً فيما بينها لتُفجّر العنف.

فالعنف ظاهرة مركبة متعددة المتغيرات، ولا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط، فالمؤكد أن هناك مجموعة من العوامل تتفاعل بل تتداخل وتترابط وتؤثر بعضها في بعض سلباً وإيجاباً فيما بينها لتُفجّر العنف. فإنه على الرغم من تداخل وتعدد العوامل المؤدية إلى حدوث ظاهرة العنف، إلا أن التأثير النسبي لهذه العوامل ليس واحداً بل يختلف من دولة لأخرى طبقاً للإختلافات والتمايزات المرتبة بالتركيب الإجتماعي والثقافي والبناء السياسي والظروف الإقتصادية، وفي بعض الأحيان وجود عامل أو عوامل جوهرية أو مركزية تؤدي إلى أعمال العنف، بينما يأتي تأثير العوامل الأخرى في مرتبة تالية[1].

(1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999، ص 75.

ومن أجل إعطاء صورة واضحة سنحاول تعريف معنى العنف، فهو كأي ظاهرة مجتمعية بحاجة إلى تعريف دقيق وتحديد علمي ومعرفي لمسبباته وعوامله وموجباته، وذلك لأننا لا يمكن أن نحدّد طبيعة الجذور والعوامل التي أفرزت هذه الظاهرة دون تفسيرها تفسيراً علمياً دقيقاً.

تعريف العنف (اللغوي والإصطلاحي) :

1. **العنف لغةً**: الشدة وهو كل قول أو فعل ضد الرفق واللين، ويقال عنه: عَنَّفَهُ تعنيفاً إذا لم يكن رفيقاً في أمره[2]، وعنَّف بـه وعليه عنفاً وعنافةً، أخذه بشدة وقسوة ولامه وعيَّره، واعتنف الأمر: أخذه بعنف وأتاه ولم يكن على علم ودراية به، واعتنف الطعام والأرض أي كرههما[3]. ويشير العنف في اللغة العربية إلى معنيين هما العنف المادي والنفسي، أي أن العنف سلوك قولياً أو فعلياً[4]، وهذا يعني أن مدلول العنف باللغة العربية اشتمل على ركنين أساسين هما الركن المادي والركن المعنوي.

أما مفهوم العنف في اللغة الإنكليزية فإنه ينطوي على (الإستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات)، وكذلك يُعرف بأنه الإستخدام غير المشروع أو على الأقل غير الشرعي للقوة، وذلك من أجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة إجتماعياً[5]. وعليه فالعنف هو واقعة إجتماعية تاريخية ينتجها الفاعل الفردي (المتسلط الأنوي) مثلما ينتجها الفاعل الجمعي (المتسلط الجمعي) في سباق التصارع على الإمتلاك الأنوي أو الجمعي للآخرين، كما أن مفهوم العنف يُشير إلى كل صور السلوك، سواء أكانت فعلية أم تهديدية والتي ينتج عنها – أو قد ينتج عنها – تدمير وتحطيم للممتلكات أو إلحاق الأذى والموت بالفرد أو الجماعة أو المجتمع[6].

2. **المعنى الإصطلاحي للعنف**: هناك العديد من التعريفات والإتجاهات لمصطلح العنف، وذلك نظراً لما تتميز به هذه الظاهرة من تعقيد وتعدد في متغيراتها، فهي ظاهرة مركبة وأشكالها متعددة وأسبابها متداخلة، وقد عرف (جون لوكا) العنف بأنه مفهوم ((يدل على إنفجار القوة التي تعتدي بطريقة مباشرة على الأشخاص وأمتعتهم، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات من أجل السيطرة عن طريق القتل أو التحطيم أو الإخضاع أو

(2) إبن منظور، لسان العرب، ج11، الدار العربية للتأليف، القاهرة، بلا سنة نشر، ص 163.

(3) إبن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الأول، دار لسان العرب، بيروت، بلا سنة نشر، ص237.

(4) أسماء جميل، العنف الإجتماعي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009، ص 25.

(5) نقلاً عن: عيسى بيرم، حقوق الإنسان والحريات العامة (مقارنة بين النص والواقع)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011، ص375.

(6) جون لوكا، (آليات العنف) في نيفين عبد المنعم مسعد (محرراً) ظاهرة العنف من منظور مقارن، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1993، ص33.

الهزيمة))[7]، وبذلك يتضمن العنف معاني العقاب والإغتصاب والتدخل في حريات الآخرين، وهو يُشير إلى السلوك الفعلي الذي ينطوي على الإستخدام غير المشروع للقوة المادية[8]، فالعنف هو الإستخدام الفعلي للقوة المادية أو التهديد بستخدامها. كما ويُشير مفهوم العنف إلى مجموعة الإختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الإجتماعية والإقتصادية والسياسية للمجتمع، وهو ما يُطلق عليه بالعنف الكلي أو البنائي فهو بدوره يتخذ أشكالاً عدة منها ضعف العدالة الإجتماعية أو غيابها، كذلك ضعف التكامل الوطني إن لم يكن غيابه، أضف إلى ذلك حرمان قوى معينة داخل المجتمع من المشاركة السياسية وعدم إشباع الحاجات الأساسية (كالصحة، التعليم، والمأوى... إلخ) وكل ما يتعلق بأمور العيش الكريم، وبذلك يمكن أن يرجع العنف إلى وجود خلل في الهيكل البنيوي للنظام الإجتماعي[9].

(7) جون لوكا، آليات منطق العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1995، ص23.

(8) محمد محمود المندلاوي، الإرهاب عبر التاريخ، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص36.

(9) طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (41)، بغداد، 2009، ص96.

أسباب العنف :

إنَّ العنف بوصفه ظاهرة مجتمعية، له جذوره الثقافية وموجباته المعرفية، ولا يمكن معرفة هذه الظاهرة حق المعرفة إلا من خلال معرفة الجذور والأسباب التي تؤدي لهذه الظاهرة، فالعنف بكل مستوياته وأشكاله هو نتاج أسباب عديدة أهمها :

1. **الأسباب الثقافية - الإجتماعية**: ليس من شك أن الرؤية المتطرفة هي عامل من عوامل جنوح البعض إلى الأخذ بأسلوب العنف، فهذه الرؤية تتغذى على طبيعة الإختيارات السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية في المجتمع، والذي يزيد من تعميق هذا الخلل وبكل مستوياته هو طبيعة الثقافة السائدة وخياراتها العامة، فالعنف بوصفه ظاهرة إجتماعية هو في الوقت نفسه مكتسب ثقافي، فالثقافة التي يعيش في كنفها الأفراد تحمل الكثير من صفات العنف[10]. ويعرف العنف الثقافي بأنه العنف الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة والمجتمع، أي ضد بعض التقاليد أو القيم السائدة في المجتمع، ويُعبر على هذا النوع من العنف بالرفض والإحتجاج ومعارضة الظواهر الغريبة أو الوافدة من خارج المجتمع، أو مقاطعة ظاهرة ثقافية غريبة عن بيئة المجتمع وأخلاقه[11].

يعرف العنف الثقافي بأنه العنف الذي تمارسه بعض الجماعات المتطرفة ضد الدولة والمجتمع، أي ضد بعض التقاليد أو القيم السائدة في المجتمع.

(10) هيثم أحمد الزبيدي، ثقافة العنف في المجتمع العراقي، ط1، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2011، ص88.

(11) حسن محمد طوالبة، مقاربة بين العنف والإرهاب، مجلة الحكمة، العدد (21)، السنة الرابعة، 2001، ص76.

أما العنف من المنظور الإجتماعي فهو كل إيذاء بالقول أو الفعل بالآخر، سواء أكان هذا الآخر فرداً أم جماعة، فالعنف يظهر في المجتمع نتيجة لمجموعة من العوامل تضغط على الفرد وتعمل على تقليص قدراته في توجيه سلوكه بصورة ذاتية، ويميل الفرد إلى التمرد والتهكم كما يتصف بالخشونة والقسوة على الأصعدة كافة، فالعنف الإجتماعي بوصفه مؤشراً إلى مجموعة التوترات التي تعتري تآلف الجماعة ودليل على الإنقسام والتناقض في المصالح والمعتقدات من شأنه أن يخلق النفرة وسوء الظن والريبة وإنهيار الإنتماء الإجتماعي[12]، وعليه، فالعنف الثقافي - الإجتماعي لا يستهدف تحقيق أهداف سياسية أو آيديولوجية ولكن تحركه دوافع شخصية إقتصادية أو إجتماعية، وأياً كان الشكل الذي يتخذه العنف في أي مجتمع وأياً كانت الأسباب والدوافع الكامنة خلفه، إلا أن منطلقه الأساس هو غريزة العدوان المتفاوتة قوتها بين إنسان وآخر، وهي غريزة يتأثر أسلوب التعبير عنها بظروف متعددة منها الثقافة السائدة، فالثقافة السياسية والإجتماعية الرافضة للتعددية وحق الإختلاف وإقصاء الآخر ترفض بالنتيجة التنوع وتحارب التقدم، وتكون بذلك بُنية خصبة لإنتاج ظاهرة العنف.

(12) أسماء جميل، العنف الإجتماعي (دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي)، منشور بتاريخ 10/3/ 2008 على الموقع الالكتروني: //http www.shakiry.com

2. **الأسباب السياسية**: أنه وبسبب المشكلات البنيوية والهيكلية يعمل الكثير من النظم والمؤسسات على ممارسة أنواع العنف، ذلك لكي تتجاوز نقاط الضعف البنيوية، وبدلاً من أن تبحث هذه المؤسسات عن حلول واقعية وحقيقية للأزمات فإن استخدامها للعنف يفاقم من المشكلة. فمن الطبيعي تماماً أن إقفال الجانب السياسي أمام المجتمع بأعمال القمع وتقييد الحريات يدفع المجتمع إلى سلوك طرق أخرى للتعبير عن مصالحه وحقوقه وممارسة الإحتجاج أي العنف الرسمي بعنف مضاد فشعور قسم من المجتمع بالإضطهاد والتهميش يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملية السياسية برمتها[13]. فالنظام والعنف وجهان مختلفان للحياة في المجتمع، إذ إن أحدهما يتوقف على الآخر، فالمجتمعات التي إستطاعت تحقيق مستوى عالٍ من التلاحم والإندماج بين عناصرها المختلفة استطاعت أن تتوصل إلى تحقيق مستوى معين من الإستقرار، أما المجتمعات التي عجزت عن التحكم في الصراعات

(13) محمد محفوظ، الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص127.

القائمة فيها فقد غدا العنف وسيلة شائعة في العمل السياسي، ومن ثَم فإن العنف والحالة هذه ممتزج بالنية التكوينية ذاتها للمجتمع سواء على المستويين الرسمي أم الشعبي[14].

(14) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، دار الحكمة للطبعة والنشر، بغداد، 1990، ص594.

إذن فإنعدام الحياة السياسية الوطنية السليمة وغياب أطر ومؤسسات المشاركة الشعبية في الشأن العام يولَّد بدوره مناخاً إجتماعياً وثقافياً وسياسياً يزيد من فرص الإنفجار الإجتماعي[15]، فالإخفاق السياسي سواء على صعيد مؤسسات الدولة أم مؤسسات المجتمع يدفع بإتجاه النزوع إلى التعبير عن الأهداف والغايات والمصالح بالعنف، إن غياب حياة سياسية سليمة ومدنية يُعدُّ سبباً أساساً من أسباب نشوء العنف.

(15) محمد محفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، جريدة النبأ، العدد (78)، آب، 2005.

3. **الأسباب الإقتصادية**: إن إخفاق التنمية والتفاوت في مستويات العيش الكريم من الحقائق التي تساهم في بروز ظاهرة العنف، وذلك لأن آليات هذه الظاهرة تتحرك صعوداً وتصعيداً بالتناسب مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة[16]، فلا يمكن إغفال الأسباب الإقتصادية في بروز هذه الظاهرة فالتدهور الإقتصادي يؤدي إلى تصدعات إجتماعية خطيرة وهذه الأخيرة بدورها توفّر كل مستلزمات بروز ظاهرة العنف في الفضاء الإجتماعي، فالفقر لا يقود إلى الإستقرار والبطالة والعطالة لا تؤدي إلى أحسن، فهذه الظروف ربما تدفع الإنسان وتجعله أكثر ميلاً لإرتكاب جرائم العنف لمواجهة الحاجات الناجمة عن تلك المشكلات، فهي الأرضية الإقتصادية لبروز حالات التمرد والعنف[17].

(16) محمد محفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، مصدر سبق ذكره.

(17) عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، ط1، الرياض، 2007، ص37.

إذن فالواقع يؤكد أن العنف يمارس من أشخاص يعانون من أوضاع إجتماعية صعبة وسيئة في معظم الأحيان تدفع بالبعض منهم إلى العنف للتعبير عن إحتجاجهم على الأوضاع المتردية التي يعيشونها فتضعف الثقافة والولاء الوطني ويبدأ الفساد ينخر في جسد المجتمع[18].

(18) حسن السيد بحر العلوم، مجتمع أللاعنف (دراسة في واقع الأمة الإسلامية)، ط1، دار الزهراء للطباعة والنشر، النجف، 2004، ص64.

وبذلك فإن العامل الإقتصادي يؤدي دوراً فاعلاً في دوافع العنف، فضلاً عن الفساد الإقتصادي والإداري والأزمات المستمرة، إذ ان الممارسات الفاسدة تولد لدى الشباب والناس المحرومين سلوكاً عنيفاً يستهدف المؤسسات والدولة ذاتها، مما تؤدي إلى تدهور البنية الإقتصادية للدولة.

ثانياً: مفهوم التنشئة السياسية والإجتماعية.

يتوقف تماسك كل مجتمع إنساني على فهم أفراده لقيمه وقواعده المشتركة، أي على كل ما تنطوي عليه فكرة الثقافة في الواقع. وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الشخص عند ولادته ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة. والعملية التي بها يكتسب التعلم الإجتماعي يطلق عليه تعبير (التنشئة الإجتماعية)، وتنطوي على الوسائل التي يكسب بوساطتها الأفراد المعرفة والمهارات وقواعد التصرف التي تؤهلهم للمساهمة أعضاءاً فعالين نوعاً ما في نشاطات الجماعات المتنوعة والمجتمع الشامل[19].

(19) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص347.

وقد حظي مفهوم التنشئة الإجتماعية والسياسية بإهتمام كبير في مختلف مجالات المعرفة (علم الإجتماع، الأنثربولوجيا، وعلم النفس) وفي المعاجم والقواميس، فضلاً عن الأبحاث والدراسات الإجتماعية والنفسية والتربوية، وبذلك فإنه لا يمكن استيعاب مفاهيم التنشئة الإجتماعية والسياسية في مبحث، وما نذكره هنا لا يعني سوى قليل من كثير، ويلاحظ أن التنشئة هي إحدى عمليات العلوم الإجتماعية التي تتسم بالنسبية والتغيير عبر الزمان والمكان، فهي أصلاً عملية تتعلق بالإنسان في سياقه الإجتماعي. وتُعدُّ التنشئة الإجتماعية – السياسية جزءاً لا يتجزأ من التنشئة الإجتماعية للمجتمع، لذلك فإنه ليس بالإمكان تحديد مفهوم الأولى من دون محاولة التعرف على الثانية.

ـ التنشئة الإجتماعية :

كما هو الحال بالمصطلحات فأنه لا يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم التنشئة الإجتماعية، ولكن من الممكن أن تُعرَّف التنشئة الإجتماعية: بأنها منظومة العمليات التي يعتمدها المجتمع في نقل ثقافته بما تنطوي عليه من مفاهيم وقيم وعادات وتقاليد أفراده[20]. فالتنشئة الإجتماعية تعني عملية اكتساب الفرد الخصائص الأساسية للمجتمع الذي يعيش فيه ممثلة في القيم والإتجاهات والأعراف السائدة في مجتمعه ومعايير السلوك الإجتماعي غير المرغوب فيه في هذا المجتمع، وهي عملية مستمرة عبر زمن متصل تبدأ من اللحظات الأولى من حياة الفرد إلى وفاته[21]. فهي تُعدُّ أولى العمليات الإجتماعية، وهي تقوم على اشتراك أفراد الجماعة في العمل سوياً لتكون

(20) علي أسعد وطفة، التنشئة الإجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال، مجلة الطفولة العربية، العدد (8)، 2001، ص93.

(21) زين العابدين درويش، علم النفس الإجتماعي: أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999، ص68.

جماعة ذات أهداف مرسومة ونماذج إجتماعية وقيم معينة يحترمها الأفراد ويقدسونها، ويرون أن في العمل على إبقائها وإستقرارها خير ضمان لبقائهم واستمرارهم[22].

وعليه فالتنشئة الإجتماعية منظوراً إليها من ناحية الفرد، هي ما يتعلمه الفرد ومتى يتعلمه وكيف يتعلمه والآثار الشخصية التي تترتب لهذه العملية[23]، إذ ينشأ الفرد داخل إطار الثقافة وتغرس القيم الثقافية للمحيط الذي ينتمي إليه فتنتقل إليه الخبرات من جيل الآباء إلى جيل الأبناء[24]. ويُعرَّف (أميل دوركايم) التنشئة الإجتماعية: بأنها عملية استبدال الجانب البيولوجي بأبعاد إجتماعية وثقافية لتُصبِحَ هي الموجهات الأساسية لسلوك الفرد في المجتمع[25]، كما يُعرَّفها قاموسُ علم الإجتماع: بأنها العملية التي يتعلم الطفل عن طريقها كيف يتكيف مع الجماعة عند اكتسابه السلوك الإجتماعي الذي توافق عليه هذه الجماعة[26]. وبالرغم من أن عملية التنشئة تشتدُّ في مرحلة الطفولة فمن الخطأ الإعتقاد في أنها عملية تتوقف عند هذه المرحلة، إنما تستمر في مرحلة المراهقة وحتى مرحلة البلوغ فتظهر النتيجة النهائية لتنشئة الفرد الإجتماعية في إتجاهاته وقيمه الإجتماعية وأفعاله وأقواله في التعبير عن هذه الإتجاهات، كما تظهر بتعامله اليومي مع غيره من الناس وتفاعله مع الجماعات الأخرى ومع نواتج ثقافته[27].

يتّضح من العرض السابق أن عملية التنشئة الإجتماعية عملية متعددة متشعبة تتضمن من جهةٍ كائناً بيولوجياً له تكوينه الخاص واستعداداته المختلفة، ومن جهة أخرى شبكةَ العلاقات والتفاعلات الإجتماعية التي تحدث داخل إطار معين من المعايير والقيم، ومن جهة ثالثة تفاعلاً ديناميكياً مستمراً في التنشئة والفرد يؤدي إلى نمو ذات الفرد تدريجياً. وأن عملية التنشئة الإجتماعية لها جانبان: جانب تحول وجانب تعلم فهي عملية تنطوي على تدريب الطفل على التعامل الإجتماعي الناجح عن طريق ما تقوم به الأسرة من إدماجه بالمجتمع وتلقينه واجباته نحو الآخرين، كما تطالبه بأن يطابق سلوكه التقاليد والعرف والسلوك الإجتماعي السائد المقبول. فهي قواعد عامة من السلوك يستطيع الآباء تفعيلها بدون مميز حتى تكون تنشئة إجتماعية ناجحة وسوية من خلال عملية تفاعل ثقافي في المحيط المجتمعي، وأن أي خلل في عملية التنشة

إن عملية التنشئة الإجتماعية لها جانبان: جانب تحول وجانب تعلم فهي عملية تنطوي على تدريب الطفل على التعامل الإجتماعي الناجح عن طريق ما تقوم به الأسرة من إدماجه بالمجتمع وتلقينه واجباته نحو الآخرين.

(22) حسن شحاته سعفان، أسس علم الإجتماع، ط6، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1965، ص256.

(23) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص348.

(24) يعقوب يوسف الكندريد، الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2003، ص30.

(25) نقلاً عن: علي ليلة، الطفل والمجتمع (التنشئة الإجتماعية وأبعاد الإنتماء الإجتماعي)، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006، ص193.

(26) محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979، ص494.

(27) عبدالرحمن العيسوي، سيكلوجية التنشئة الإجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1985، ص 187.

الإجتماعية سيصاحبها سلوك متأثر بها والخلل بإختلاف درجاته وتأثيراته مع العوامل الأخرى.

التنشئة الإجتماعية السياسية:

إن مفهوم التنشئة السياسية من المفاهيم التي تكاد تتعدد تعريفاتها، وبالإمكان التمييز بين إتجاهين رئيسين: **الأول** فأنه نظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها وإستمرارها عبر الزمن، فهي تُشير في أوسع معانيها إلى كيفية نقل المجتمع لثقافته السياسية من جيل لآخر، أي أنها التلقين الرسمي وغير الرسمي المخطط وغير المخطط للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة في المجتمع أما الإتجاه **الثاني** يركز على أن التنشئة عملية يكتسب من خلالها المرء تدريجياً هويته الشخصية التي تسمح له بالتعبير عن ذاته وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، وهذا الإتجاه يرتبط بالنظر إلى التنشئة كميكانزم لتعديل الثقافة السياسية السائدة في المجتمع أو لخلق ثقافة سياسية جديدة[28].

(28) كمال المنوفي،أصول النظم السياسية، ط1، شركة الربيعان للنشروالتوزيع،الكويت، 1987،ص324- 325.

إن التنشئة الإجتماعية السياسية هي العملية التي يتعرف بها الفرد على النظام السياسي والتي تقرر مداركه السياسية وردود أفعاله إزاء الظاهرة السياسية، وهي تنطوي على دراسة الوسط الإجتماعي والإقتصادي والثقافي في المجتمع وتأثير ذلك في الفرد ومواقفه وقيمه السياسية، ومن هذه الناحية تُعدُّ التنشئة الإجتماعية السياسية أهم رابطة بين النظم الإجتماعية وبين النظم السياسية، إلا أن هذه الرابطة من الممكن أن تختلف من نظام لآخر ومن وجهة نظر سياسية لأخرى، لذا تُعدُّ التنشئة الإجتماعية السياسية مهمة للغاية، كونها قد تدفع الأفراد بالإنخراط في النظام السياسي القائم والمساهمة السياسية[29].

(29) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص351.

ويُشير مفهوم التنشئة الإجتماعية السياسية إلى أنه الوسيلة التي عن طريقها يكتسب الفرد قيمه ومثله ومعلوماته والتي بضوئها يتحدّد سلوكه السياسي فهي تهدف إلى جعل أعضاء المجتمع يقبلون كلاً من المعايير والمعتقدات والقيم والأدوار الإجتماعية والسياسية، وذلك حتى يكتسب الأعضاء شخصيتهم السياسية[30]. ولقد عُنيت النظم السياسية المختلفة بتنشئة الأطفال لكي ينسجم سلوكهم في مرحلة البلوغ مع القيم والأفكار والمؤسسات القائمة،

(30) موريس دوفرجيه، مباديء علم إجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، مجد المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص99.

يُشير مفهوم التنشئة الإجتماعية السياسية إلى أنه الوسيلة التي عن طريقها يكتسب الفرد قيمه ومثله ومعلوماته والتي بضوئها يتحدّد سلوكه السياسي فهي تهدف إلى جعل أعضاء المجتمع يقبلون كلاً من المعايير والمعتقدات والقيم والأدوار الإجتماعية والسياسية.

وعلى هذا النحو يمكن أن تؤخذ التنشئة الإجتماعية والسياسية من ناحيتين: أولاهما وجهة نظر النظام السياسي، إذ إنها أي التنشئة الاجتماعية السياسية تسعى إلى ضمان إستقرار النظام السياسي ودوامه بوساطة تنمية وتطوير الإتجاهات التي تنسجم مع إتجاهات النظام السياسي لدى الأفراد منذ الطفولة المبكرة، ومن وجهة نظر الفرد إذ يتحقق للطفل عبر التنشئة الإجتماعية السياسية إكتساب معارف وإتجاهات سياسية، فعلى الصعيد التقني يتعرف الطفل على مختلف عناصر النظام السياسي والإجتماعي ومن ثم يتكيف مع نظام معين، وهذا التكيف ليس محايداً أما على الصعيد التجريبي فالتنشئة الإجتماعية السياسية تهدف إلى أن يتعرض الطفل إلى تماسٍ مباشر بالأحداث التي تترك أثرها في حياته فيما بعد في تكيفه مع عناصر النظام السياسي والتصرف وفقاً لها في حين يكتسب الطفل على الصعيد الثقافي المعارف لفهم رموز النظام والقيم المرتبطة بها[31].

(31) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ص353 – 355.

مما تقدم نستطيع أن نستخلص أن عملية التنشئة الإجتماعية السياسية عملية مستمرة وهي لا يمكن أن تنطلق من فراغ، بل لا بدَّ من وجود مصادر لها تعمل من أجل غرس القيم السياسية السائدة في المجتمع لدى الأفراد، فهي تساعد الفرد على تكوين فكرة أو رأي سياسي خاص به من خلال تعلم القيم السياسية بوساطة المؤسسات، فتحت تأثير الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الإعلام يكسب الفرد القيم والمعايير التي منها ما هو إجتماعي والذي له آثاره السياسية ومنها ما هو سياسي، كما أن التنشئة الإجتماعية السياسية لا تقتصر فقط على تعزيز المواقف والإتجاهات والقيم السياسية القائمة، وإنما دفع العناصر غير المهتمة بالسياسة إلى الإهتمام بها وعدّها جزءاً من المواطنة.

المحور الثاني: واقع العنف في العراق بعد عام 2003

إن الإستبداد والقمع الذي تراكم عبر عقود طويلة جعل البعض يتصور، و ربما اعتقد بأن الإحتلال سوف ينقذهم من حجم الدكتاتورية غير أن الواقع أثبت عكس ذلك، إذ دخل العراق في دوامة من الفوضى وإنعدام الأمن وعدم الإستقرار وبروز أشكال جديدة من القمع الفكري والإرهاب الدموي

ذي الآيديولوجية التكفيرية أدت إلى دخول البلاد في خضم صراعات داخلية مدمرة، ولا يُعرف متى يخرج منها بسلام؟، وقد أحدث العنف والإرهاب والفوضى تغييراً كبيراً في طرائق التفكير والعمل والسلوك لفئات كبيرة من العراقيين، كما أحدثت إختلالات في المنظومة الإجتماعية والثقافية والقيمية مثلما طالت شبكة العلاقات الإجتماعية والإقتصادية والسياسية التي تفككت في العقود الأخيرة، إذ قام الحاكم المدني (بول بريمر) بإصدار الأمر رقم (2) في 23 / آيار / 2003 حل الكيانات ليتم بموجبه حل الوزارات ذات الصلة بالأمن الوطني وكل تشكيلات الجيش والتشكيلات العسكرية الأخرى، فتفككت المؤسسات القديمة كالجيش والأمن والإعلام والمخابرات التي قامت على أكتاف السلطة الإستبداية الشمولية قد أحدثت فوضى وفراغاً أمنياً وسياسياً وإدارياً، مع توفر ملايين من قطع السلاح التي وقعت في أيدي المهمشين والعاطلين عن العمل والأحزاب، في وقت كان العراق فيه بدون حكومة و كلُّ ذلك سهل إندلاع أساليب العنف والإرهاب والصراع الطائفي[32]. كما عمدت سلطة الإحتلال على ترسيخ الإنتماءات الفرعية والمذهبية والطائفية على حساب الهوية الوطنية العراقية، وذلك بموجب القرار رقم (1483) الصادر من مجلس الأمن لتأسيس مجلس الحكم الإنتقالي[33]. أضف إلى ذلك فقدِ اتخذت سلطة الإحتلال عدداً من القرارات والقوانين التي بموجبها غيّرت النظام الإقتصادي العراقي وأصدرت أوامرها بخصخصة الإقتصاد دون تخطيط مسبق وأصدرت قوانين لإعادة تنظيم كل ما يتعلق بالإستثمارات الأجنبية، وانتهت بفتح الأبواب أمام المستثمرين الأجانب وغيرها من السلبيات الكثيرة التي أدت إلى التأثير سلباً في الأنشطة الإقتصادية كلها و إلى إعاقة مشاريع التنمية المستقبلية[34].

إذن لقد تركت الولايات المتحدة العراق يواجه تحديين في وقت واحد دونما أسلحة مناسبة معه **الأول** الجماعات المسلحة التي ضهرت مع الوجود العسكري الأمريكي وفقدان السلطة والحدود المفتوحة بالقدوم إلى العراق **وثانيها** الترسانة العسكرية التي دمرها الإحتلال وفتح المجال لقوى مسلحة لتحتل الساحة وتحوّل العراق إلى ساحة لتصفية حساباتها وفرض آيديولوجيتها المقيتة[35]. وأن تعدد مصادر العنف ما بين جهات مسلحة وجماعات إسلامية وعصابات منظمة وإرهاب دولة وقادمين من وراء الحدود وتنوع أشكاله من تفجيرات انتحارية واغتيالات منظمة وقتل على

(32) للمزيد ينظر: إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مؤسسة مدارك، 2011/9/26، على الموقع: //http www.madarik.org/news-print.php?ID=207 وينظر: بول بريمر، عام قضيته في العراق (النضال لبناء غدٍ مرجو)، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي، 2006، ص 78.

(33) قرار مجلس الأمن رقم (1483) في 2003/5/22، بالوثيقة ذات الرمز S/RES/1483(2003).

(34) أحمد عمر الراوي، دور الإستثمار الأجنبي في إعادة بناء الإقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، بغداد، 2006، ص42.

(35) أحمد عبد الله ناهي، دور الولايات المتحدة في عملية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة شؤون عراقية، المجلد الأول، العدد (2)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، 2006، ص16.

الهوية وتطهير طائفي يجعلان من الصعوبة بمكان الاستناد إلى إطار نظري يمكن في ضوئه تحليل لسوسيولوجيا العنف أو رسم خريطة توضّح أبعاده وأهدافه[36].

(36) أسماء جميل رشيد، العنف الأهلي في العراق، مؤسسة مدارك، العدد (3)، شبكة المعلومات العالمية على الموقع الالكتروني: //http www.madarik.com

إن الذي حصل في المجتمع العراقي بعد عام 2003 وما تلاها من السنوات اللاحقة من أحداث عنف وإرهاب وصراع طائفي دعا إلى التركيز على التالي :

1 . **الهجرة والتهجير**: إن غياب دور مؤسسات الدولة وخاصةً الأمنية ولَد الخوف والرعب لدى الأفراد والجماعات ودفعهم إلى الهجرة خوفاً على أرواحهم وممتلكاتهم من السلب والنهب الذي تسبب به وجود القوات الأجنبية في البلد، وكذلك ظاهرة الإنفلات السلوكي في المجتمع بعد غياب سلطة وهيبة الدولة، أضف إلى ذلك التهجير القسري الذي قامت به جماعات مسلحة ارهابية تكفيرية وطائفية دفعتهم إلى ترك مدنهم ومناطق سكناهم تحت التهديد المباشر المسلح من هذه الجماعات الإرهابية، فقد كان الواقع الأمني والسياسي في العراق بمثابة البيئة الحاضنة لولادة المجاميع الإرهابية المسلحة التي قدر عددها بأكثر من (40) فصيلاً مسلحاً، الأمر الذي جعل العراق وفقاً للتقارير الدولية أكثر الأماكن خطورة في العالم وكان لها بالغ الأثر في أحداث العنف في العراق[37]. فوجد الأفراد أنفسهم مضطرين إلى الهجرة حفاظاً على حياتهم وهذا ما سبب للمهاجرين تحديات نفسية وإجتماعية خطيرة. ولقد تصدع البناء الإجتماعي للمجتمع العراقي بعد عام 2003 وما تلاها من أحداث، ذلك أن الإحتلال الأمريكي أدى إلى تمزيق النسيج الإجتماعي للمجتمع العراقي وأصبح من السهولة اختراقه وهذا ما سهّل على المجموعات الإرهابية فساداً وقتلاً وتهجيراً، وهذا التصدع تسبب في قدرة المؤسسات الإجتماعية على أداء أدوارها.

(37) سرمد عبدالستار أمين، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (199)، 2011، ص ص 5 – 7.

2 . **العنف الإجتماعي والطائفي**[38]: تعرض العراقيون إلى أقسى أنواع العنف الإجتماعي والطائفي وبأساليب شتى سوغتها الجماعات الإرهابية والطائفية، إذ إن غياب دور السلطة في حفظ الأمن في البلاد وفقدان الدولة هيبتها وتعطيل القانون وضعف أداء القضاء والمؤسسات الأمنية والتنفيذية أدى إلى حالة الفوضى الهدامة، وكذلك أدت إلى آثار مدمرة في مؤسسات المجتمع، فقد سجلت أعداد ضحايا أعمال العنف في العراق بعد عام 2003 أرقاماً قياسية، فقد بدأت أعمال العنف الطائفي

(38) للمزيد ينظر: إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر: الأمم المتحدة: أعمال العنف في العراق، على الموقع الالكتروني: www.alhourra.com/content/iraq

العنف والإرهاب الذي طال الإنسان والمجتمع والدولة هو نتيجة للإحتلال وسياساته الخاطئة وفشلهم في إعادة إنتاج البنى التحتية وإعادة التوازن إلى المجتمع العراقي.

بالتصاعد منذ عام 2005، وكان لتفجير مرقدي الإمامين العسكريين في شباط 2006 تسببت بتصاعد موجة الهجمات المتبادلة، فكانت السيارات المفخخة والعبوات الناسفة وعمليات القتل على الهوية تحصد عشرات الآلاف من أرواح الأبرياء، وبلغت التفجيرات الإنتحارية ذروتها عام 2005 وبدا أن المتمردين قد تحولوا بعيداً عن القوات الأمريكية وبدأوا بإستهداف المدنيين والعسكريين على السواء، ودخل العراق دوامة العنف العميق من الفتن الطائفية بين الشيعة والسنة، وكان ذلك إيذاناً ببدء حرب أهلية في العراق، وقد أحصت بعثة الأمم المتحدة إلى العراق حصيلة وصلت إلى (8868) شهيداً بين مدني وعسكري في سنة 2013، وقد أعلنت بعثة الأمم المتحدة يونامي في 2/ 11/ 2014 إستشهاد وجرح أكثر من (3200) شخص جراء أعمال العنف.

3 . **الأزمات السياسية والأمنية**: مما لا شك فيه أن الأزمات السياسية والأمنية لها إنعكاساتها المباشرة والخطيرة على المجتمع، إذ إنها تؤدي إلى إحداث شرخ في طبيعة العلاقات الإجتماعية بين مؤسساته كما أن التغيير الذي يطرأ على النظام السياسي لا يكون بمعزل عن التغيير في البناء الإجتماعي[39]، فقد أوجد الفاعل الأمريكي معادلة سياسية جديدة استفادت من طبيعة التنوع القائم والطبيعي في النسيج الإجتماعي العراقي، إذ جعلت من الخلاف حالة مؤسسية في أول تجسيد رسمي لسلطة عراقية في ظل الإحتلال سُميت بمجلس الحكم حينما تمَّ تقسيم السلطة بأشكالها الثلاثة ومنافع السلطة بين الفرقاء على أسس عرقية وطائفية ودينية بذريعة التمثيل المناسب للمكونات العرقية المختلفة[40]. وبذلك فقد أدى التغيير الذي طرأ بعد عام 2003 إلى صراع القوى السياسية والإختلاف فيما بينها في الآيديولوجية والرؤى والأهداف باللجوء إلى العنف بعد ان وجد أرضية خصبة لممارسة العنف، ومع فقدان الأمن والأجهزة القادرة على السيطرة بما قامت به الجماعات المسلحة من قتل وتهجير وخطف أدى إلى عدم الإستقرار السياسي وتدمير البنى التحتية وانشغال الحكومة بمحاربة المجموعات الإرهابية، الأمر الذي أدى إلى تعطيل مشروعات التنمية والإستثمار في البلد.

(39) إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981، ص40.

(40) سرمد عبد الستار أمين، مصدر سبق ذكره، ص ص 5 – 7.

إذن فالعنف والإرهاب الذي طال الإنسان والمجتمع والدولة هو نتيجة للإحتلال وسياساته الخاطئة وفشلهم في إعادة إنتاج البنى التحتية وإعادة التوازن إلى المجتمع العراقي، هذا إلى جانب ما تقوم به دول الجوار من إشعال الفتن والإضطرابات لإعاقة عملية بناء الدولة الوطنية وإستخدام العنف لتعطيل التحول السياسي وتدمير المؤسسات الحكومية وتعطيل النشاط الإقتصادي، إذ إن إنقسام المجتمع العراقي على ذاته وتمزق الهوية الوطنية إلى هويات فرعية إثنية وجهوية وقبلية وطائفية وغيرها كشف عن فقدان القوى السياسية العراقية للوعي الإجتماعي والسياسي والثقافي والعقد السياسية التي تعاني منها، كما أنها كشفت أنها لا تمتلك مشروعاً وطنياً شاملاً، وليس لديها قواعد جماهيرية حقيقية و واسعة تستند إليها، وهو ما شكّل أرضية خصبة لقيام المحاصصة الطائفية في مؤسسات الدولة كافة، وحتى مؤسسات المجتمع المدني وظهور المئات من الأحزاب والجمعيات والمنظمات دون رؤى سياسية واضحة.

المحور الثالث: واقع التنشئة في العراق بعد عام 2003

تعدُّ مرحلة الطفولة من أهم مراحل النمو في حياة الفرد لكونها مرحلة مهمة في أعداد سلوك الطفل وتكوين شخصيته، إذ تعمل كل من الأسرة والمدرسة على تحقيق أفضل توازن نفسي واجتماعي له مع نفسه اولاً مع مجتمعه ثانياً الذي ينتمي اليه ثانياً، وإن مرحلة الطفولة من أهم المراحل العمرية إذ تعدّ الأساس الذي تبنى عليه شخصيته المستقبلية، من خلال كل القيم والاتجاهات والعادات المجتمعية مما يجعل منه شخصاً سوياً في تعامله مع أفراد مجتمعه، فالطفل منذ ولادته يجد نفسه في مجموعة من عمليات التفاعل الاجتماعي مع الأفراد المحيطين به وان نتائج هذه العمليات مجموعة من القيم التي يحاول الطفل اكتسابها لتكون أساساً لبناء شخصيته المستقبلية، ويسمى علماء النفس هذه العملية التراكمية التنشئة الاجتماعية وهي العملية التي يكتسب فيها الفرد إحساسه بالمثيرات الاجتماعية، بحيث يتعلم كيفية التعامل والتصرف في مختلف المواقف التي يواجهها، إذ يتحول الطفل الى كائن اجتماعي يعرف كيف يتعامل مع الآخرين[41].

وتساهم العائلة في إعداد الأفراد المهيأين للعنف من خلال عملتين تتمثل الاولى في دورها بنقل وإدخال القيم الثقافية التي تحضُّ على الخشونة

(41) د. حذام خليل حميد، العنف المجتمعي في رسوم تلاميذ المرحلة الابتدائية في محافظة ديالى، على الموقع الالكتروني: www. childcenter. uodiyala. edu.iq/...

والقسوة والقيم ـــ واخذ الحق بالقوة بوصفه من خصائص الرجولة عند الرجل والاساليب العقابية في تنشئة الطفل بقية السيطرة على سلوكه، سواء كانت هذه الأساليب نفسية كالسخرية ام الحرمان والضرب والحبس[42]، إذ تعمل هذه الأساليب على تكوين العداء والرغبة في الانتقام في نفس الطفل ومن ثَمَّ يخلق جيل عدائي بسبب هذه الأساليب المتبعة في نفس الطفل او الجيل وكذلك ارتكاب العنف ضد الأفراد مع بعضهم بعضاً وكذلك مع الأبوين فإن طبيعة العلاقات داخل العائلة العراقية الأبوية فهي ذات توجّه سلطوي في تعاملهم مع أولادهم في التشئة والتربية ولعلَّ هذا يفسر أعمال التخريب والتدمير الذي تعرضت له مؤسسات العراق والموارد.

(42) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق قراءة في الشخصية المستفزة والعوامل المهيئة والمؤججة للعنف، مؤتمر سليمانية: ثقافة اللاعنف مع الاخر، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008، ص ص282 ـــ 283.

ويعكس الواقع التعليمي في العراق منذ المراحل الاولى وحتى الدراسات العليا علاقة مسيطر بمسيطر عليه وهذه العلاقة تنعكس على الطريقة التي تعطى بها المعلومة والمتمثلة بالتلقين وهو نموذج واضح للعلاقة القهرية ومن أمثالها (سلطة المعلم التي لا يناقش والطالب الذي عليه ان يطيع ويتمثل هذا النوع من العلاقات التربوية ادت الى انتاج شخصية سلبية تنطبع بروح الهزيمة والضعف والقصور)[43]، وبذلك تخلق هذه الأساليب التي يتعامل بها الأفراد الى العنف والعدوان ويجب على الأسرة أن تكون هي الأساس الذي تربّي به الأبناء ويكون بعيداً عن الكذب والتضليل أمام أفرادهم وحل المشاكل التي تواجه الأبوين بكل الطرق السلمية والود والحب الذي يكون بين الوالدين حتى يصبحا المثال الأعلى للأبناء لا استخدام العنف والضرب والسخرية تجاه أحدهماالآخر وكذلك يجب على المدارس التعليمية نشر المحبة والود بين الطلاب وتحثهم على نشر مواهبهم وتقييمهم لأنهم بناة المستقبل وأنهم اصحاب التغيير الى الأفضل ويكون كل ذلك بالترقي بالعلم والمعرفة لا بالحروب والعنف والطغيان.

(43) المصدر نفسه، ص ص283 ـــ 284.

يعكس الواقع التعليمي في العراق منذ المراحل الاولى وحتى الدراسات العليا علاقة مسيطر بمسيطر عليه وهذه العلاقة تنعكس على الطريقة التي تعطى بها المعلومة والمتمثلة بالتلقين وهو نموذج واضح للعلاقة القهرية ومن أمثالها (سلطة المعلم التي لا يناقش والطالب الذي عليه ان يطيع ويتمثل هذا النوع من العلاقات التربوية ادت الى انتاج شخصية سلبية تنطبع بروح الهزيمة والضعف والقصور).

والفرد او الجماعة يكتسبون العنف من خلال الثقافة التي تحكم سلوك الفرد وتشكل شخصيته وتحدّد استجابته على وفق منظومة من المعايير والقيم والأهداف التي تُقرَّر في إطار الثقافة، فالثقافة العراقية هي ثقافة عنفية تحكمها مرجعيتان، الأولى تتمثل بالتراث الديني الزاخر بالصراعات السياسية

والاقتتال وخطابات السيف والجهاد الذي تستند اليه الجماعات الإسلامية المتشددة في تبرير الطرق الغريبة التي تستعملها ضد ضحاياها وتحت مسوغات (خائن، عميل، متعاون مع المحتل، مفسد، آكل السحت، روافض، نواصب)، والمرجعية الأخرى هي مرجعية القبيلة، بمنظوماتها القيمية القائمة على الغلبة والثآر ومسلك الانتقام. ولقد ظلت الشخصية العراقية تستمد مرجعيتها من القبيلة، التي تماهت الآن مع الطائفة، وما تزال تحكمها العصبية القبلية القائمة على الغزو والتنافس والثأر، فظل المجتمع العراقي، على الرغم من تحضره الظاهري، غير قادر على أن يتطور، في بناءاته الثقافية، والتوجهات الاجتماعية التي تساعد على ضبط النفس أو غيره من موانع السلوك العدواني، إذ تميل الثقافة إلى تنمية روح العداء والجمود والتعصب وعدم تقبل الآخر وتوجّه أفكار الأفراد عن الجماعات الداخلية التي ينتمون إليها والجماعات الخارجية التي لا ينتمون إليها، وتتضمن هذه الأفكار مجموعة من المدركات والتفضيلات التي تنبني بطريقة معينة لتبرر أنماطاً محددة من العلاقات، وتتضمن أيضا ًالعمليات التي يتم بموجبها تصنيف الأفراد إلى فئات، ثم تكوين قوالب نمطية وتعميمات فكرية تعمل على إظهار التمييز والتحيز والاتجاهات التعصبية بأشكالها المختلفة التي تؤدي إلى ممارسات ضدية وعنفية ومواقف غالباً ما تشكل حواجز مانعة بين الجماعات تضعف إمكانية التواصل بينها وتخلق مناخاً مواتياً لوقوع التصادم والعنف[44].

(44) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص284.

وعن الهامش المتاح للأسرة والمدرسة والمسجد وغيرها.. اصبح يضيق بفعل التحولات الأخيرة، وبروز قنوات أخرى عابرة للحدود، تُروّج لقيم اجتماعية وثقافة العولمة بكل تفاصيلها من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة والمتطورة، وكذلك نجد ان الفقر وما يصاحبه من أميَّة وتهميش وبطالة، من العوامل التي توفر الفضاء الخصب لانتشار الأفكار المتطرفة المغذية لمختلف الانحرافات المؤدية الى ارتكاب العنف ضد الذات وضد المجتمع، وبخاصة اذا ما اقترن بوجود خلل او ضعف في وظائف التنشئة الاجتماعية[45].

(45) د. ادريس لكريني، مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف، مجلة المنال، على الموقع الالكتروني: www.almanalmagazine.com

إضافة الى ذلك، هناك علاقة متينة ومتشابكة بين الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في اي مجتمع اذ لا يمكن الفصل بينها، والتي تؤثر بشكل أو بآخر على أدوار أدوات التنشئة المتمثلة بالأسرة والمدرسة وغيرها، فاتّصف المجتمع العراقي بعد عام 2003، بحالة من الإحباط الكبير الذي أُصيب بها المجتمع نتيجة الصدمة الكبيرة التي تعرض لها بعد عام 2003

المتمثلة بالاحتلال الأمريكي وحالات الإقصاء والتهميش لشرائح واسعة ومهمة من المجتمع العراقي، وكذلك تزايد أعداد الأرامل واليتامى الى ما يقارب 8 ملايين بين يتيم وارملة، وفضلاً عن التهجير القسري والملاحقات والاعتقالات الاغتيالات العشوائية، وتزايد صور التعذيب والحرمان باشكاله كافة، كل هذه تؤدي بشكل مباشر الى التأثير وتقليص ادوار التنشئة وادواتها ونجده بصورة واضحة في الأعوام التي تلت عام 2003 وهي في تزايد مستمر[46].

(46) الوضع الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال الامريكي، على الموقع الالكتروني: www.wata.cc/forums

فالثقافة والأسرة تزوّد الفرد بالكيفية التي يعمل بها (أو كيف يرتكب العنف)، أما لماذا يرتكبه؟ فذلك أمر مرهون بعوامل بنائية، يمثل المجتمع بمؤسساته المختلفة مصدراً لها، وتتمثل هذه العوامل في عجز النظام الاجتماعي عن تحقيق توزيع عادل للفرص والمكافآت وبكفالة الفرد للأمن الاجتماعي الذي يحقق من خلاله اشباعاته الأساسية، و تتمثل أيضاً بالضغط الناجم عن الصعوبات الحياتية من قبيل قلة الخدمات وارتفاع الأسعار والشعور بالغبن، هذا فضلاً عن وجود حاجات غير مشبعة ناتجة عن البطالة والفقر، هذه العوامل تسبب نوعاً من القلق وعدم الارتياح يجعلان الفرد الذي يعاني من هذه الضغوط مستعداً للجوء إلى العنف في سبيل الحصول على حقوقه أو ما يعتقد أنها حقوق له، فهو دائم التشنج ومستعد للخرق، فزيادة مطالب السكان الذين يتزايدون، في مجتمع ترسخ فيه العوامل الثقافية والعائلية الاستجابات العنفية ستنتج تنامياً للصراعات بين الأفراد و زيادة في الإحباط المؤدي إلى العدوان، إذ تعمل العومل البنائية على التهيئة للعنف بوصفه الاستجابة الأكثر قابلية للظهور أمام حالة الشد الذي يعيشه الإنسان العراقي تحت ثقل البطالة واضطراب القاعدة المعيشية والحرمان النسبي والتوزيع غير العادل للفرص وغياب حقه في التعبير والاعتراض السلمي، ويترتب عن كل هذه الظروف ظهور الدين بوصفه ملاذاً و واقعاً بديلاً عن الواقع المتأزم، وأمام غياب القدرة على التفكير الناقد، والذهنية الميالة إلى التطرف انتعش نشاط الجماعات الإسلامية والإسلام السياسي، وكان للتحولات السياسية التي أعقبت سقوط الدولة العراقية في 2003 وما رافقها من صراعات أثر في توفير بيئة مناسبة لإنعاش خطاب هذه الجماعات، وكان هذا الخطاب منشطاً سايكولوجياً، له قوة روحية خاصة تبشر بالأمل، وقد تحولت هذه القوة الروحية إلى قوة مادية في مرحلة الصراع، وتقف العوامل المؤججة للسلوك

العنفي، التي رافقت عملية التحول السياسي الذي أعقب انهيار النظام السابق في العراق، كالانقسام الاجتماعي والتشرنق في حدود الطائفة ومحاولة النفخ في الاختلافات بين الطوائف من خلال المبالغة في إقامة الطقوس الدينية وغيرها من الأفكار والممارسات المعبرة عن هوية الطائفة التي تعزز وحدتها الداخلية وتعزلها عما سواها لتختلف بدلاً من أن تأتلف ضمن هوية مشتركة، وقد استدعى هذا الانقسام الثابت التاريخي الذي ظل مستمراً في الذهنية العراقية بشكل يعمل على إبعاد صورة الآخر لأنه يتغذى من طبيعة الثقافة العنفية التي تنتجها الطائفة المتشرنقة والقائمة على التعارض والتخالف مع الآخر. وانتشار السلاح و وفرة أدوات العنف، إذ تركت الحرب أكثر من أربعة ملايين قطعة سلاح في بلد يعاني من فراغ أمني بعد تفكيك مؤسسات الضبط (الجيش والشرطة والأمن). و هذا لا بدَّ أن يؤدي إلى إشعال العنف أو تسهيل حدوثه، بحسب ما ترى الدراسات الحديثة، و لا سيما في ظل وجود عمليات الاستفزاز الآلي الذي من غير المفيد تتبع الجهة المبادرة بالشروع به. إلا أن من الواضح أن الحكومات التي تعاقبت بعد 2003 وقفت عاجزة عن إيقافه، وهذا بحد ذاته يُعدُّ عاملاً باتجاه تعزيز العنف[47].

(47) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص284 وما بعدها.

فواقع التنشئة الاجتماعية والسياسية للفرد العراقي، يتمثل في :

1. فرض قيم منها : المغالاة في اتهام الذات، والمغالاة في الحاجة الى تقبل الآخرين به، والسلبية، والسلوك العدواني.

2. التضارب في القيم والسلوكيات كـ: عدم تماسك قيم الطفل او تضاربها، والميل نحو عدم الثبات، والتردد في اتخاذ القرارات في المواقف المختلفة.

3. المشاكل الأسرية كالخلافات بين الوالدين والطلاق تؤدي إلى : القلق، والتوتر، وعدم الشعور بالأمن، والميل نحو النظر الى العالم كمكان خطر وغير أمن، والعزلة وعدم وجود من يتمثل الطفل بقيمهم وأساليبهم السلوكية.

4. رفض المجتمع والنظام يؤدي الى عدم الشعور بالأمن، والشعور بالوحدة، محاولة جذب الآخرين، والسلبية والشعور العدائي، وعدم القدرة على تبادل العواطف.

المحور الرابع: أثر العنف في التنشئة في العراق بعد عام 2003

تُعدُّ ظاهرة العنف التي يواجهها العراق من اصعب التحديات، ذلك بأن هذا التحدي من الخطورة بمكان بحيث بات يهدد مستقبل الدولة والمجتمع معاً، ونظراً لما يخلفه من نتائج مأساوية في تدمير الأرواح البشرية والآثار النفسية والمادية والاجتماعية والسياسية.

وتربط الكثير من الدراسات والابحاث الميدانية، العنف بمختلف مظاهره واشكاله بالسلوكيات التي يكتسبها الفرد داخل محيطه الاجتماعي، فالعوامل والظروف الاجتماعية تؤدي إلى شعور الامان وعدم الثبات والصراع، وتقوذ هذه الى السلوك الإجرامي والعنف[48].

(48) عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الارهابي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2005، ص36.

ولقد تعرض المجتمع العراقي في عام 2003 لمؤثر خارجي يعد في تصنيف الكوارث من اعقد الكوارث الاصطناعية واشدها فتكاً بالبشرية وبالبيئة، لما يتركه من آثار مادية ونفسية قد تنسحب على ثلاثة اجيال كما يصفها علماء النفس، فالآثار النفسية للحروب لا تزول الا بعد انقراض من عاصروها حتى ولو كانوا اطفالاً وقت وقوعها، ولقد كان غزو العراق واحتلاله من الولايات المتحدة الامريكية جريمة انسانية بشعة بحق الطفولة لما سببته من قتل وتيتيم وتشريد و رعب وصدمات وفقدان الرعاية، وبلغ الامر حداً اصبح فيه الأطفال سلعة تتم المتاجرة بهم او باعضائهم للمجتمعات الأخرى.

تُعدُّ ظاهرة العنف التي يواجهها العراق من اصعب التحديات، ذلك بأن هذا التحدي من الخطورة بمكان بحيث بات يهدد مستقبل الدولة والمجتمع معاً.

وما يزيد من خطورة ظاهرة العنف هي ظهورها في سلوك الأطفال في الآونة الأخيرة ضد اقرانهم او ضد مجتمعهم او الاشياء المادية والانتشار الواسع لها، ويأخذ العنف عدة اشكال لدى الأطفال في المجتمع العراقي، منها :

1. الاعتداء الجسدي هو اعتداء على جسد الطفل لإلحاق الأذى به باستخدام اليد أو أية وسيلة ثانية مما يسبب للطفل رضوضاً وكسوراً وجروحاً قد تصل احياناً الى القتل.
2. الاعتداء الجنسي هو التحرش بالطفل لإشباع رغبات جنسية لشخص آخر وتبدأ هذه العملية من التحرش به وتنتهي الى ممارسة الجنس بشكل كامل مع الطفل لأن لمثل هذه الممارسات سلبيات على الطفل بمعنى إفساد أخلاق الطفل وتهتك اعضائه الجنسية.

3. الاعتداء العاطفي هو إلحاق الضرر النفسي والاجتماعي بالطفل من خلال ممارسة سلوك ضد الطفل يشكل تهديداً لصحته النفسية، مما يؤدي الى قصور في نمو شخصيته ويولد لديه اضطراباً في علاقاته الاجتماعية مع الآخرين من أشكال الحرمان العاطفي فقدان الحب والحنان والرعاية والاهتمام وغيرها من الأساليب الجافة في التعامل مع الطفل.

ما يزيد من خطورة ظاهرة العنف هي ظهورها في سلوك الأطفال في الآونة الأخيرة ضد اقرانهم او ضد مجتمعهم او الاشياء المادية والانتشار الواسع لها، ويأخذ العنف عدة اشكال لدى الأطفال في المجتمع العراقي.

4. الإهمال هو نمط سلوكي يتصف بإخفاق وفشل وضعف في الأسرة والمدرسة في تلبية متطلبات الطفل وإشباع حاجاته الأساسية والنفسية.

وإن العنف الصادر عن الاطفال لا يمثل الا المظهر الخارجي لمجموعة من السلوكيات والمظاهر التي يحملها عن العنف، وان درجة العنف لا تقاس بالمظاهر التي تبدو للعيان من سلوكيات منحرفة ترفضها المؤسسات التقليدية للتنشئة كـ (الاسرة والمدرسة وغيرها) والمجتمع ككل، فتمثل التلميذ لهذا العنف يعد من الاهمية بمكان ذلك ان مجموعة الاتجاهات والآراء والميول التي يكونها الطفل للعنف قد تحكم سلوكه وتوجهه الوجهة التي حكم بها على الواقع الذي يعيش فيه ويتعامل معه[49].

(49) ينظر: صاحب اسعد ويس الشمري، اسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة دراسات تربوية، العدد (18)، نيسان 2012، ص222.

وتعدُّ ظاهرة العنف المنتشرة بين الاطفال من اكثر ثقافات الاطفال انتشاراً في العراق، مما يشكل خطورة جسيمة على نشأة تلك الشريحة في المجتمع، واصبحت الاسلحة البلاستيكية تنتشر بشكل لافت في شوارع المدن العراقية حتى يصبح المشهد وكأنه ساحة حرب دون قتلى، واحياناً قد يكون هناك قتلى عندما تمر احدى الدوريات العسكرية التي يصعب على جنودها التمييز بين الاسلحة الحقيقية والبلاستيكية.

وهنالك عدة عوامل واسباب مجتمعية بين الاسر العراقية خصوصاً والمجتمع العراقي عموماً نجدها واضحة تساهم بشكل أو بآخر في انتشار ظاهرة العنف لدى الاطفال، مما يؤثر في طبيعة التنشئة لديهم، وأهمُّها:[50]

(50) ينظر: المصدر نفسه، ص ص243 ـ 255.

1. انتشار الالعاب التي تجسّد العنف، كالالعاب الالكترونية وغيرها، وكثرة مشاهدة افلام العنف ومشاهد العنف في التلفاز تؤدي الى تفشي ظاهرة العنف في المدارس، إذ ان تأثيرات وسائل الإعلام في هذه

القضية هو تقدم نماذج ذكورية وانثوية يتفاعل معها المتلقي ويعد سلوكاً نمطاً مقبولاً، فكل وسائل الإعلام تعرض الذكور اكثر عنفاً وعدوانية، بينما تعرض الاناث اكثر خضوعاً وتقبلاً للعنف اتجاههن.

2. انتشار مظاهر العنف وحوادث اطلاق النار والتفجيرات بشكل يومي، بحيث يصبح أمراً معتاداً لكل العراقيين.

3. العقاب البدني المفرط من الكبار، فهو من الأسباب المباشرة للعنف لدى الأطفال، فما الذي ننتظره من الطفل الذي يعاقب على كل صغيرة وكبيرة بعقاب بدني مفرط في القسوة سوى ان تصبح ردة فعله تجاه المواقف والأشخاص من النوع العنيف؟، إذ إن مساوئه شعور الطفل بالظلم وتكوين مشاعر عدوانية تجاه الآخرين والقيام بسلوك جانح.

4. النزاعات العائلية المستمرة داخل الأسرة، وحالات الطلاق والانفصال يؤثر بصورة مباشرة في الجانب النفسي والمعنوي للطفل، مما يؤدي الى اللجوء للعنف كردة فعل عن ما يحدث داخل أسرته، فالأسرة المنغصة بالطلاق والهجر او الوفاة تكون عاملاً اساسياً في الانحراف إذا ما اقترنت بعوامل إضافية أخرى كالإهمال التربوي وسوء الرعاية، فتركيبة الأسرة عامل مهم في حدوث العنف والعدوان في سلوكيات الأطفال.

5. الاختلاف في التربية بين الجنسين، فالتعامل في التربية المختلف الذي يعتمد على اختلاف جنس الطفل، فالعنف كسلوك مقبول من الذكور اكثر مما هو مقبول من الإناث، بل ربما يكون العنف سلوكاً مستهجناً إذا ما مورس من الإناث، وهذا يؤدي الى أن يصبح مقبولاً في تركيبة الذكر، مقارنة بشخصية الانثى، فالوالدان يعاقبان الإناث أكثر من الذكور على التعبير الصريح للعدوان، كما ان المجتمع لا يسمح للانثى بالتعبير عن عدوانها.

الخاتمة :

1. رغم تعدد المفاهيم التي تناولت تفسير ظاهرة العنف، إلا أنه يمثل توجهاً واحداً هو عدم الإعتراف بالآخر وهدفه الأساس إلحاق الأذى والتخريب والمساس بأمن الآخرين.

2. إن العنف بتداعياته وما ينتج عنه هو أحد الأسباب الرئيسة لإخفاق مشاريع التنمية الإجتماعية والسياسية، وتتحول الحياة الإجتماعية إلى حياة مريضة ويضطرب فيها السلوك الإنساني، وتتشكل بالنتيجة كل الظروف الخصبة لنمو ظاهرة العنف في العلاقات الإجتماعية.

3. تُعدُّ ظاهرة العنف من الظواهر المجتمعية السيئة والخطيرة التي تتطلب العمل من مختلف المواقع لإنهاء أسبابها والقضاء على موجباتها ومحاولة تفكيك تبنياتها داخل المجتمع إذا ما أُريد التخلص من هذه الظاهرة وما ينتجه من معوقات للتقدم والتنمية.

4. إن عملية التنشئة الإجتماعية تهتمُّ بتدريب النشء وتساعده على التعامل الإجتماعي البنّاء، وذلك عن طريق ما تقوم به مؤسسة الأسرة والمدرسة وجماعات الرفاق وأدوات الإعلام لكي يطابق سلوكه التقاليد والعرف والسلوك الإجتماعي السائد المقبول.والتنشئة الإجتماعية السياسية هي جزء من التنشئة الإجتماعية بمفهومها العام، فهي تقرر مدارك الفرد السياسية وترتبط بطبيعة النظام السياسي السائد وآيديولوجيته التي يتبناها، وهي بالنتيجة تساعد الفرد على تكوين فكرة أو رأي سياسي خاص به.

5. إن ما تعرض له المجتمع العراقي من عنف وإرهاب وقلق هو ناتج لمخاضات غير مثمرة وتراكم سلبياتها، لذا يتوجب إعادة بناء الطبقة الإجتماعية بشكل عادل وفق معايير الكفاءة لدعم دولة المؤسسات.

6. دفع الشعب العراقي ثمناً فادحاً من أمنه وخدماته وبناه التحتية بفعل عوامل الإرهاب والتخريب والتطرف والطائفية، والذي تمثل في تهجير العديد من أبنائه وإغتيال كفاءاته، وما إلى ذلك من الأفعال الغريبة على السلوك العراقي والذي طبع على مر تأريخة الإجتماعي بالغيرة والتسامح والتعايش السلمي .

7. إنَّ أهمَّ أسباب تفشي ظاهرة العنف في العراق هي تغليب المصالح الخاصة على المصالح العامة، وعدم احترام حقوق الإنسان والحريات العامة، وعدم توزيع الموارد والأموال بشكل عادل، والفساد السياسي والمالي والإداري، وصراع الأحزاب والقوى السياسية على المناصب، ونقص في الخدمات المختلفة، وغيرها.

8. إنَّ وسائل الإعلام لها دور كبير في ظاهرة العنف بين شريحة الأطفال من خلال ما يشاهدونه من أفلام ومسلسلات وأخبار وبرامج أطفال تحتوي على العنف باشكاله كافة.
9. للعوامل الأسرية مثل غياب الوالدين او أحدهما والعقاب البدني منهما في حالة وجودهما والنزاعات فيما بينهما ساهم في بروز سلوكيات العنف لدى الطفل.
10. تمجيد بعض العادات والتقاليد الثقافية التي تمجّد العنف خصوصاً في الأفكار القبلية وثقافة القبيلة المنتشرة في الآونة الأخيرة في الأسر العراقية.

التوصيات :

1. ضرورة تنقية فضائنا الثقافي والاجتماعي من ظاهرة العنف وحوامله الفكرية والمجتمعية بحاجة الى ارادة مستديمة، تتجه صوب إزالة كل الموروث التاريخي والاجتماعي الذي يساهم في تنمية خيار العنف في المجتمع وخصوصاً لدى شريحة الأطفال، فاستراتيجية تنقية المجال الاجتماعي والسياسي من ظاهرة العنف هي مشروع مفتوح للتغيير الثقافي والاجتماعي والتطوير الاقتصادي والتأهيل النفسي، وخلق الحقائق والمؤسسات، وتحفيز الانسان على المبادرة والإبداع والطموح، وتوفير كل شروط ديمومتها، ليس على المستوى الفردي فحسب، وانما على المستوى الاجتماعي والعام ايضاً.
2. على الأسرة والمدرسة القيام بدورهما المنوط بهما لإعداد النشء السليم الإعداد السليم.
3. ضرورة مراقبة الوالدين لأبنائهم من أجل التأكد من سلوكياتهم تجاه انفسهم والمجتمع.
4. وضع القيود على استيراد الألعاب التي تجسّد العنف سواء كانت من الألعاب الالكترونية أم من الألعاب البلاستيكية التي تكون على شكل أسلحة.
5. عدم استخدام العقاب البدني القاسي من الوالدين او الكبار تجاه الأطفال.

6. ضرورة مراقبة وسائل الإعلام المختلفة وخصوصاً الأفلام والبرامج التلفزيونية المتعلقة بالأطفال.

المصادر

1) حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

2) إبن منظور، لسان العرب، ج11، الدار العربية للتأليف، القاهرة، بلا سنة نشر.

3) إبن منظور، لسان العرب المحيط، المجلد الأول، دار لسان العرب، بيروت، بلا سنة نشر.

4) أسماء جميل، العنف الإجتماعي، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2009.

5) عيسى بيرم، حقوق الإنسان والحريات العامة (مقارنة بين النص والواقع)، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2011.

6) جون لوكا، آليات العنف في ظاهرة العنف من منظور مقارن، تحرير وتقديم: نيفين عبد المنعم مسعد، مركز البحوث السياسية، القاهرة، 1993.

7) جون لوكا، آليات منطق العنف السياسي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 1995.

8) محمد محمود المندلاوي، الإرهاب عبر التاريخ، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009.

9) طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، العدد (41)، بغداد، 2009.

10) هيثم أحمد الزبيدي، ثقافة العنف في المجتمع العراقي، ط1، دار تموز للطباعة والنشر، دمشق، 2011.

11) حسن محمد طوالبة، مقاربة بين العنف والإرهاب، مجلة الحكمة، العدد (21)، السنة الرابعة، 2001.

12) أسماء جميل، العنف الإجتماعي (دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي)، منشور بتاريخ 3/ 10/ 2008 على الموقع الالكتروني: http//www.shakiry.com

13) محمد محفوظ، الأمة والدولة من القطيعة إلى المصالحة لبناء المستقبل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000.

14) صادق الأسود، علم الإجتماع السياسي (أسسه وأبعاده)، دار الحكمة للطبعة والنشر، بغداد، 1990.

15) محمد محفوظ، أسباب ظاهرة العنف في العالم العربي، جريدة النبأ، العدد (78)، آب، 2005.

16) عباس أبو شامة، جرائم العنف وأساليب مواجهتها في الدول العربية، ط1، الرياض، 2007.

17) حسن السيد بحر العلوم، مجتمع أللاعنف (دراسة في واقع الأمة الإسلامية)، ط1، دار الزهراء للطباعة والنشر، النجف، 2004.

18) علي أسعد وطفة، التنشئة الإجتماعية ودورها في بناء الهوية عند الأطفال، مجلة الطفولة العربية، العدد (8)، 2001.

19) زين العابدين درويش، علم النفس الإجتماعي: أسسه وتطبيقاته، دار الفكر العربي، القاهرة، 1999.

20) حسن شحاته سعفان، أسس علم الإجتماع، ط6، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1965.

21) يعقوب يوسف الكندريد، الثقافة والصحة والمرض: رؤية جديدة في الأنثروبولوجيا المعاصرة، مجلس النشر العلمي، الكويت، 2003.

22) علي ليلة، الطفل والمجتمع (التنشئة الإجتماعية وأبعاد الإنتماء الإجتماعي)، المكتبة المصرية، القاهرة، 2006.

23) محمد عاطف غيث، قاموس علم الإجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1979.

24) عبدالرحمن العيسوي، سيكلوجية التنشئة الإجتماعية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 1985.

25) كمال المنوفي، أصول النظم السياسية، ط1، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، 1987.

26) موريس دوفرجيه، مباديء علم إجتماع السياسة، ترجمة: سليم حداد، مجد المؤسسة الجامعية للنش والتوزيع، بيروت، 1992.

27) إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مؤسسة مدارك، 26/ 9/ 2011، على الموقع: http//www.madarik.org/news-print.php?ID=207

28) بول بريمر، عام قضيته في العراق (النضال لبناء غدٍ مرجو)، ترجمة: عمر الأيوبي، ط1، دار الكتاب العربي، 2006.

29) قرار مجلس الأمن رقم (1483) في 22/ 5/ 2003، بالوثيقة ذات الرمز S/RES/1483(2003)

30) أحمد عمر الراوي، دور الإستثمار الأجنبي في إعادة بناء الإقتصاد العراقي، مجلة دراسات عراقية، مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العدد (2)، بغداد، 2006.

31) أحمد عبد الله ناهي، دور الولايات المتحدة في عملية التحول الديمقراطي في العراق، مجلة شؤون عراقية، المجلد الأول، العدد (2)، مركز الدراسات العراقية، جامعة النهرين، 2006.

32) اسماء جميل رشيد، العنف الأهلي في العراق، مؤسسة مدارك، العدد (3)، شبكة المعلومات العالمية على الموقع الالكتروني: http//www.madarik.com

33) سرمد عبدالستار أمين، مظاهر المشكلة السياسية والأمنية في العراق بعد عام 2003، أوراق دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، العدد (199)، 2011.

34) إبراهيم الحيدري، ثقافة العنف وتأثيرها على الشخصية العراقية، مصدر سبق ذكره. كذلك ينظر: الأمم المتحدة: أعمال العنف في العراق، على الموقع الالكتروني: www.alhourra.com/content/iraq

35) إحسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1981.

36) د.حذام خليل حميد، العنف المجتمعي في رسوم تلاميذ المرحلة الابتدائية في محافظة ديالى، على الموقع الالكتروني: www.childcenter.uodiyala.edu.iq/

37) اسماء جميل رشيد، العنف الاهلي في العراق قراءة في الشخصية المستفزة والعوامل المهيئة والمؤججة للعنف، مؤتمر سليمانية: ثقافة اللاعنف مع الاخر، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2008.

38) د. ادريس لكريني، مدخل التنشئة المجتمعية لمكافحة العنف، مجلة المنال، على الموقع الالكتروني: www.almanalmagazine.com

39) الوضع الاجتماعي في العراق بعد الاحتلال الامريكي، على الموقع الالكتروني:

40) عبد الرحمن محمد العيسوي، سيكولوجية الارهابي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2005.

41) صاحب اسعد ويس الشمري، اسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة دراسات تربوية، العدد (18)، نيسان 2012.

أثر اللامركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية

رياض حسين خليل*
زهـراء صالح مهـدي**

* باحث في دائرة السياسات الاقتصادية والمالية ـ وزارة التخطيط.
** باحثة في مركز حمورابي.

المقدمة :

تَزايدَ دور الحكومات بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب تحقيق الاستقلال ولاسيما في الدول النامية التي تبنت منهج المركزية كأسلوب في إدارة شؤون البلاد، من أجل تحقيق تنمية إقتصادية لمجتمعاتهم، وتنمية أقاليمها من خلال تهيئة الحاجات الأساسية للأقاليم والمحافظات، كالتعليم، والصحة، والمياه، والكهرباء، ومع ذلك فشلت السياسات الحكومية المركزية في تحقيق تنمية شاملة لبلدانهم مما ادى الى المطالبة باللا مركزية من السكان.

فالحكومات المركزية، وبسبب سياساتها التنموية غير العادلة جعلت السكان في المجتمعات المحلية غير راضية عن عملها، مما شجعها على المطالبة باللا مركزية، وأيضا التطور الذي شهده العالم في القرن الحالي، والمتمثل بظهور مفاهيم العولمة، واللا مركزية، والتنمية المحلية عززت من خيارات تبني اللا مركزية، والحد من نفوذ الإدارات التقليدية، وسلطة تركيز القرارات بأيدي السلطات الحاكمة المركزية.

وبما أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار، فهي إذاً أسلوب في العمل يقوم على مبدأ توزيع سلطة صنع القرار والصلاحيات بين السلطة المركزية وهيآت أخرى مستقلة توجد في الأقاليم والتجمعات السكانية المختلفة، وهذا يعني أن اللا مركزية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية، وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزّز دورها في تحمل مسؤولياتها

أن اللامركزية هي الحالة أو الوضع الذي يعطى فيه حق المشاركة في اتخاذ القرار للمستويات الإدارية الدنيا، دون أن يلغي ذلك حق الجهة المركزية في اتخاذ القرار.

وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها.

وهنالك تداخل مفاهيمي مع موضوع اللا مركزية (اللا مركزية الادارية، اللامركزية السياسية، اللا مركزية المالية) فهذه الانواع من اللا مركزية تتوقف على درجة الصلاحيات التي توكلها الحكومة المركزية للمحافظات، أو الاقاليم فالتطبيق الناجح يؤدي حتما الى الحد من البيروقراطية التي تسببت بضياع التنمية، وتهميش المجتمعات، بسبب تميز البلدان بالتنوع العرقي والديني والقومي والأثني، لذا اتجهت الدول المتقدمة وحتى الدول النامية لتبني اللا مركزية من أجل توزيع الصلاحيات بين المركز والأقاليم لتحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

غالباً ما يكون هنالك علاقة وطيدة بين تطبيق اللا مركزية وعملية تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، فالتنمية الاقتصادية أصبحت في ضوء تطورات القرن الحادي والعشرين لا تتمُّ على المستوى الكلي للدولة، وإنّما على مستوى المحلي الجزئي.

إذاً أصبحت التنمية المحلية بديلا ملائما للتدخلات الحكومية المؤقلمة والمكثفة، ويحاول هذا البحث دراسة دور اللا مركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وسنسعى في المبحث الأول منه إلى تحديد مفهوم اللا مركزية وتمييزه عن جملة مصطلحات تستخدم على نطاق واسع كمرادفات له، بينما نخصص المبحث الثاني لتبيان مفهوم وأهداف التنمية الاقتصادية المحلية، في حين يذهب المبحث الثالث من هذا البحث لدراسة دور اللا مركزية في تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية.

المبحث الأول: اللا مركزية: الإطار المفاهيمي والنظري

يتخذ التنظيم الإداري في الدولة الحديثة صورتين هما المركزية واللا مركزية، وهما مظهران يعكسان طبيعة النظم السياسية والاقتصادية، وعلى الرغم من تعارضهما النظري فإنهما متكاملان، ولا يمكن تصور قيام اللا مركزية إلا في كنف المركزية.

إذاً سنقسم هذا المبحث الى مطلبين رئيسين: المطلب الأول يتكلم عن مفهوم المركزية واللا مركزية والتمييز بين المفهومين، أما المطلب الثاني فسنتكلم عن أنواع اللا مركزية.

المطلب الأول: مفهوم المركزية واللا مركزية

تُعَّد المركزية واللا مركزية من التنظيمات الإدارية في الدولة الحديثة، فالدولة في هذا المجال تقوم بإتباع أحد هذه التنظيمات، أو في أغلب الأحيان تتبع الاثنين على السواء في كثير من دول العالم، والمركزية من حيث الوجود والتطبيق هي سابقة للا مركزية، منذ نشوء الدولة القديمة،والتسلط الذي رافقه، وتعني الأخير بصفة عامة تركيز السلطة في يد متخذ القرار، إذ يكون شخصاً واحداً، أو تكون هيأة رئاسية. أما اللا مركزية فتعني توزيع السلطة على عدة جهات، ومستويات، ولا تتركز في يد السلطة المركزية أو صانع القرار.

تعرف المركزية ايضا، بأنها الاحتفاظ بالسلطات جميعها بيد شخص، أو مستوى إداري كبير ومن ثَّم حق اتخاذ القرارات إذ لايسمح للمستويات الأدنى بالتصرف إلّا على وفق التعليمات التي تصدر من المستوى الإداري الأعلى أو بعد موافقته.

أولا: المركزية

يُقصد بالمركزية – بصفة عامة تركيز السلطة في يد واحدة، فردا، أو لجنة أو هيأة أو مجلسا [(1)]، فتعرف المركزية ايضا، بأنها الاحتفاظ بالسلطات جميعها بيد شخص، أو مستوى إداري كبير ومن ثَّم حق اتخاذ القرارات إذ لايسمح للمستويات الأدنى بالتصرف إلّا على وفق التعليمات التي تصدر من المستوى الإداري الأعلى أو بعد موافقته[(2)] وفي ضوء هذا النظام لا يوجد للوحدات المحلية كيان قانوني مستقل، وحتى اذا وجدت فهي لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وتخضع سلطتها، وهيآتها، خضوعا شبه مطلق للسلطات المركزية[(3)]، فعرفت أيضا بأنها نظام تتخذ فيه القرارات من لدى مركز التنظيم أو قمته وتعني أيضا تركيز السلطة، وتكثيف المسؤوليات الوظيفية، أو الأعمال بجهة محدودة،أو سلطة أو شخصية معينة تتحمل مسؤولية مباشرة عن نتائجها التنفيذية، أو القضائية[(4)] ومما سبق نجد أنَّ المركزية،هي تجمع وحصر الصلاحيات والمسؤوليات كافة في يد هيأة، أو جماعة واحدة في أنحاء الدولة جميعها وتكون مسؤولة عن المجتمع كافة، وأيضا تحصر كل النشاطات السياسية، والاقتصادية، والادارية، ولا يحق لأي جهة أو طرف أنْ يمس أو يتدخل في عمل الدولة .

(1) صفوان المبيضين واخرين، المركزية واللامركزية في التنظيم الاداري والمحلي، دار اليازوري، الاردن، 2011،ص25 .

(2) احمد حسين عريقات، واخرين، المفاهيم الادارية الاساسية، النظريات والتطبيق، جامعة عمان الاهلية،الحامد للنشر، 2011.

(3) صفوان المبيضين، واخرين، المركزية واللامركزية في تنظيم الادارة المحلية، مصدر سابق، ص26.

(4) ازر ناجي الاحساني، المعلوماتية واثرها على المركزية واللامركزية في ظل السلطة البيروقراطية، في مجلة قضاية سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان السابع والعشرين والثامن والعشرين،ص 196 .

ثانيا: اللا مركزية

اللا مركزية لغة ؛ نمط تنظيم إداري تُنقل الدولة بموجبهِ سلطات القرار الى أجهزة محلية تكون نسبيا مستقلة عن السلطة المركزية .

إن مفهوم اللا مركزية واسع شمل كل مفاصل المجتمع ولاسيما بعد تطور الدولة الحديثة، فكتب كثير من الباحثين في هذا المجال، (اللا مركزية ثمة وضع سياسي مميز) ؛ لأنّ هنالك سلطة مركزية، والى جانبها سلطات أخرى محلية أو مناطقية وهذه الأخيرة لا تتبع الاولى، بل هي سلطة تمارس في مجتمع محلي أو اقليمي بكونها سلطة حكم، وليست جزءاً تابعا للسلطة المركزية فهي تحكم في منطقتها مكتسبة شرعيتها من أهل منطقتها، وتمارس الحكم بناءاً على الدستور وهي بذلك سلطة الى جانب السلطة المركزية، لا تتبعها، وليست متفرعة عنها، ولا تتقاطع معها أو تتنافى وإيّاها بل هما تتعايشان لكل منهما اختصاصاته، وحدود سلطانه[5] وايضا تعرف على انها توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية من ناحية، وهيآت إدارة أخرى مستقلة ومتخصصة على أساس إقليمي أو مصلحي من ناحية أخرى، وتباشر هذه الهيآت سلطتها في النطاق المرسوم لها في القانون، تحت رقابة الدولة وإشرافها من غير أن تكون خاضعة لها خضوعاً رئاسياً[6] أيضا على أنها درجة عدم تركيز السلطة وتوزيع الصلاحيات على عدة جهات، وتتحمل فيها كل جهة محددة المسؤولية المباشرة وسبيل تنظيم العمل، وإعطاء أكثر مرونة وحيوية[7]، وهي أيضا أسلوب في إدارة الشؤون العامة يتم عن طريقها نقل وإعادة توزيع المسؤوليات[8]، والصلاحيات، والموارد، ومسؤولية تحقيق التنمية المحلية بين الحكومة المركزية، والمستويات المحلية[9].

فأذن توجد في الدول اللامركزية (عدة سلطات) فإلى جانب السلطة المركزية توجد في مناطق أو أقاليم في الدولة وحدات معنية منها: سلطات محلية، سلطات ثانوية تمارس السلطة محليا أو إقليميا ضمن نطاق المنطقة أو الإقليم[10] ويصف (ليونارد وايت)* اللا مركزية كمفهوم شامل بأنها (نقل السلطة، تشريعية كانت أو اقتصادية أو تنفيذية من المستويات الحكومية العامة الى المستويات الدنيا)[11]، وفي الواقع أن استخدام المركزية أو اللا مركزية يتوقف على عدة عوامل أهمها :

1- درجة الانتشار الجغرافي للوحدات والفروع التابعة للإدارة الرئيسة.

2- نوعية النشاط الذي يزاوله الجهاز الإداري.

3- نوعية الرؤساء واستعدادهم لتحمل مسؤوليات اتخاذ القرارات.

4- درجة التوسع في أعمال وأنشطة الجهاز الإداري.

5- الأنظمة والقوانين التي تعمل المنظمة في ظلها.

(5) نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفدرالية، المكتبة القانونية، شارع المتنبي، بغداد، ط1، 2010، ص17

(6) د. طعيمة الجرف، القانون الاداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الادارة العامة، مكتبة القاهرة، القاهرة – 1963، ص104

(7) ازر ناجي الحساني، بحث منشور في مجلة قضاية، كلية العلوم سياسية – جامعة النهرين، العددان، 27 – 28، 2012، ص 196

(8) اكرم الياسري، (اللامركزية مفهومها ومزاياها وعيوبها والعوامل المؤثرة في تطبيقها) مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الاكتروني، www. fedes. Gom

(9)صفوان المبيضيين، واخرين، مصدر سبق ذكره، ص 303

(10) نبيل عبد الرحمن حياوي، دولة العراق الديمقراطية، المكتبة القانونية، شارع المتنبي، بغداد، الطبعة الثالثة، 2007، ص34

* مؤرخ امريكي في مجال الادارة العامة استاذ في جامعة شيكاغو.

(11) Leonandd white «decent-ralization» in encgclopedia of social sciences, u.s.a, vols, 2003, p. 44.

تعريف اللا مركزية السياسية على أنها التوزيعُ الدستوري والقانوني لوظيفة الحكم في الدولة بين مستوياته الوطنية والإقليمية.

المطلب الثاني: أنواع اللا ةمركزية

يمكن إيجاز أنواع اللا مركزية بثلاثة أنواع، وكما يلي :

اولاً-اللا مركزية السياسية ثانيا-اللا مركزية الإدارية ثالثا- اللا مركزية المالية، ويتمُّ تناولها كما في الشكل (1)

شكل (1) توزيع القوة (نقل السلطة)

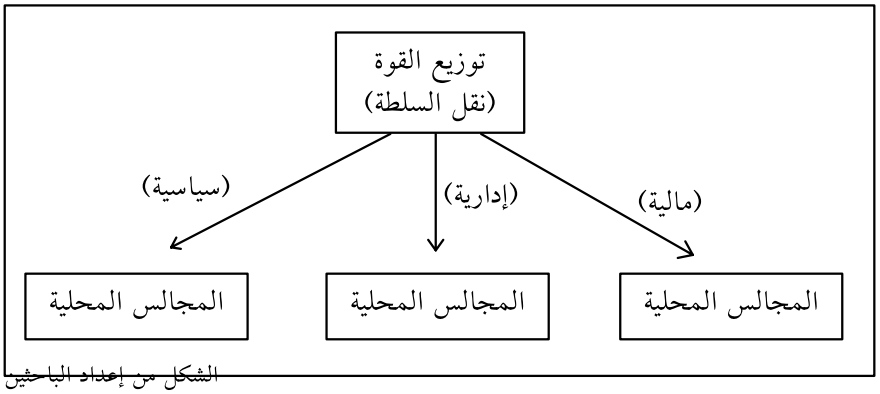

الشكل من إعداد الباحثين

أولاً ـ اللا مركزية السياسية

تُعدُّ اللا مركزية السياسية سمة من سمات الدولة الفدرالية، إذ يُراد بها توزيع الوظيفة السياسية في الدولة على سلطات عامة فدرالية وأخرى محلية تخصُّ كل ولاية على حدة، لذلك تعدُّ أسلوباً للتنظيم الدستوري لعملية توزيع لمظاهر السيادة بين الحكومة الفدرالية، والأقاليم، والذي ينتج عنه تعددٌ في الدساتير، وتعددٌ في السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)[12] وهناك من يُعد ارتباط كلمة السياسة باللا مركزية تتحقق عندما يكون هنالك دستور يحكم المناطق أو الأقاليم بجانب دستور الدولة المركزي، وهذا أقرب الى الواقع فإنها مجرد وجود مؤسسات تشريعية، وتنفيذية[13].

ويمكن تعريف اللا مركزية السياسية على أنها التوزيعُ الدستوري والقانوني لوظيفة الحكم في الدولة بين مستوياته الوطنية والإقليمية، ويعرفها الدكتور (علي شريف) :هي وضع دستوري يقوم على توزيع السلطات الحكومية المختلفة، التشريعية، والتنفيذية، والقضائية، بين الحكومة الموجودة في العاصمة، وحكومات الولايات أو الأقاليم، ويعرف هذا الأسلوب من الناحية الدستورية، بنظام الاتحاد الفدرالي، أو الاتحاد اللا مركزي[14]

(12) داود الباز، اللامركزية السياسية الدستورية، دولة الامارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 ص4

(13) يوسف فواز الهيتي، اللامركزية في المحافظات واللامركزية في الأقاليم، بغداد، شارع المتنبي، 2011، ص79.

(14) علي شريف، مذكرات في الادارة العامة، دار الجامعة المصرية القاهرة، ص240.

وعليه نقول :إن اللا مركزية السياسية هي عملية توزيع للقوة، وتقاسمها داخل المجتمع.

ثانيا : اللا مركزية الإدارية :

ثمة من يخلط بين الحكم اللا مركزي، واللا مركزية الإدارية، والواقع أن الأول سلطة الحكم في إقليم، أو منطقة مميزة في الدولة، بينما الثاني هو نوع من الاستقلالية الإدارية التي تتمتع بها بعض أجهزة الدولة، وتبرز على وجه الخصوص في مجال الخدمات العامة كالماء، والكهرباء، والهاتف، وما شابه ذلك، واستقلال هذه الإدارة ليس استقلالاً سياسياً بل إداري بحت[15]،لذا تُعدَّ طريقة من طرائق الإدارة تقوم على أساس توزيع للوظيفة الإدارية في الدولة بين الحكومة المركزية وبين أشخاص عامة تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال خاضعة للرقابة المركزية[16]، وأيضا تقوم اللا مركزية الإدارية على توزيع الوظيفة الإدارية فقط بين الجهاز الإداري المركزي، وهيآت أخرى مستقلة على أساس إقليمي، وظهر هذا التوزيع بسبب اعتناق الدول لمذهب الاقتصاد الموجّه من جهة، ونتيجة ظهور الثورة الصناعية مما أدى الى إحداث وحدات إدارية مستقلة، متمتعة بالشخصية المعنوية، راغبة في تلبية الاحتجاجات المحلية في إقليم الدولة المختلفة من جهة، ولمواجهة تعقيدات الحياة من جهة أخرى[17]،إذ تفوض الإدارة العليا بعض السلطات في التصرف، واتخاذ القرارات الى الهيآت الإدارية في الأقاليم، والمحافظات.

وعُرفَّت أيضا بأنَّها شكل من أشكال أنظمة الحكم التي اعتمدت في تكوين الدولة[18]، وبذلك نجد ان اللاة مركزية الإدارية تستند الى الآتي[19]:

1- الإستقلال في الإدارة إذ لها شخصية معنوية أو إعتبارية.

2- إشراف السلطة المركزية، و رقابتها أي هيآت خاضعة لرقابة الإدارة المركزية خضوعا تاما.

3- تقوم على مجالس منتخبة محلياً.

وهنا تكمن أهمية اللا مركزية الإدارية في كونها توزيعاً لأعباء وظائف الدولة، فالهيآت المركزية لا يمكنها القيام بنفسها بالمهام الإدارية، والقيام بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في عموم الدولة كلها،وكما ان من المستحيل ان تلمَّ بكل ما يجري على النطاق المحلي، مثل ما يمكن ان تلمَّ

(15) نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفدرالية، مصدر سبق ذكره،ص 26– 27

(16) د. محمد رفعت عبد الوهاب، مبادئ و أحكام القانون الإداري – المرجع السابق –ص 132.

(17) نجم العزاوي، المدخل الى الادارة، مديرية دار الكتب،للطباعة والنشر ـ بغداد، 1985، ص307

(18) يوسف فواز الهيتي، مصدر سباق، ص 44.

(19) ايمن عودة المعاني، الإدارة المحلية، ط1، كلية الأعمار، جامعة الأردنية، وائل للنشر، 2011، ص29.

به الهيآت المحلية، فهنالك الكثير من القضايا والمشاكل لا يفهمها تماما الَّا من ارتبط بصورة مباشرة بالنطاق المحلي واستوعب خصوصيتها، وكذلك تؤدي الى تجنب الروتين الإداري اي تكون أسرع في الاستجابة لإشباع حاجات السكان المحلية[20].

(20) عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة عدن، ط1، 2000، ص243.

وعليه اللامركزية الإدارية تقوم على توزيع الاختصاصات التنفيذية بين الحكومة المركزية (العاصمة)، وبين هيآت محلية منتخبة في الأقاليم، أو الولايات أو المحافظات، وعن طريقها يتمُّ إتخاذ القرارات الإدارية من أجل التطور، والتنمية، وتحقيق الصالح العام للدولة، وهذا لا يكون بمعزل عن المركز اي (العاصمة) ؛ لأنَّه يُعطي الثقة للمجلس المحلي، أو الإقليمي ؛ لأنّ ذلك يساعد على تخفيف الضغط عن المركز أو العبء المحلي بشكل عام، ويكون مردودها إيجابياً للحكومة المركزية من أجل تفريغها لمواجهة قضايا البلد الرئيسة وإعطاء دور اكبر للمركز من أجل حل المشاكل الاساسية للبلد مثل الأمن، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، وهذه تُعدُّ من السلطات الحصرية التي تتمتع فيها الدولة المركزية حصرا، ومن الجدير بالذكر أن اللا مركزية الإدارية هي تنظيم إداري يقع على عاتقهِ إدارة الدولة، وتنظيم الجهاز الإداري فيها بالشكل الذي يضمن استغلال الهيآت المحلية التي تتمتع بالشخصية المعنوية من حيث الاستغلال المالي، والإداري، وفضلا عن ذلك انتخاب أعضائها أو بعضهم، وأيضا يحافظ على وحدة الدولة إدارياً، على ان تُباشر هذه الهيآت المحلية سلطتها تحت رقابة الحكومة المركزية

تكمن أهمية اللا مركزية الإدارية في كونها توزيعاً لأعباء وظائف الدولة، فالهيآت المركزية لا يمكنها القيام بنفسها بالمهام الإدارية، والقيام بالنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في عموم الدولة كلها.

وبعد معرفة اللا مركزية السياسية، واللا مركزية الإدارية يمكن ان نفرّق فيما بين المفهومين، بالنظر الى الجدول رقم (1) في الصفحة التالية :

ثالثا- اللا مركزية المالية :

اللا مركزية المالية تعني تخويل الوحدات المحلية مسؤوليات الإنفاق، وتعبئة الإيرادات المحلية أي أنها تتعلق بصنع القرار المالي، وما ينتج عنه من خدمات محلية أفضل، وإرضاء أكبر لعموم السكان المحليين، فالفرد المحلي يشعر انه يدفع ضرائب مقابل خدمات ومن ثم تهيئ له رضا أكبر[21] ان مسالة تركيز الموارد المالية في يد الحكومة الفدرالية هو أحد الامور

(21) راؤول بلندنباخر، واخرين، الحوار العالمي نحو الفدراليات، منتدى الاتحادات الفدرالية،الجزء الرابع، اوتاوا، كندا، 2006، ص45

جدول (1) مقارنة بين اللا مركزية السياسية واللا مركزية الإدارية

اللا مركزية السياسية	اللا مركزية الإدارية
1- تتعلق بالنظام السياسي للاتحاد الفدرالي وتوزيع السلطات بين الدولة الاتحادية والولايات التي تعد وحدات سياسية تتمتع بالاستقلال الذاتي وبدستور خاص بها .	1- تعدُّ نظاماً إدارياً يوزع الوظيفة الإدارية بين السلطات المركزية والهيآت المحلية التي لا تعدُّ وحدات إدارية .
2- توجد في الدولة الاتحادية.	2- توجد في الدولة الموحّدة والدول الاتحادية.
3- كل ولاية لها الحق في تطبيق قوانينها الخاصة التي سنتها السلطة التشريعية المستقلة عن السلطة التشريعية الاتحادية .	3- تخضع المحافظات او الأقاليم او المقاطعات للقوانين المطبقة ذاتها في جميع أرجاء الدولة .
4- الولايات لها سلطات او هيآت مستقلة تمارس سلطتها بكل حرية دون اي تدخل او مضايقات من الحكومة الاتحادية، طالما تبقى هذه الولايات ضمن الحدود التي رسمها لها الدستور الاتحادي .	4- تخضع الهيآت الإقليمية للوصاية من الحكومة المركزية في مباشرتها للاختصاصات الإدارية .
5- إن توزيع الاختصاصات في كل من الدول الاتحادية والولايات تحقق من خلال الدستور الاتحادي .	5- القانون العادل يضطلع بتكوين الهيآت الإقليمية اللا مركزية ويحدّد اختصاصاتها الإدارية وكيفية ممارستها .

المصدر: أزهار الشيخلي، اللا مركزية السياسية والهيآت المحلية، مجلة اوراق عراقية، العدد الرابع ، (مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية)، 2005، ص35.

المهمة في الدولة الاتحادية حتى تتمكن من إعادة توزيعها، لذا فيمكن تأكيد ان مصادر الايرادات الرئيسة في الدولة الاتحادية تكون من نصيب الحكومة الاتحادية الفدرالية[22]، اذ تهتم الفدرالية المالية بصنع القرار الاقتصادي في نظام الحكومة الفدرالية، وتختلف الدولة الفدرالية بدرجة كبيرة في اختياراتها فيما يتعلق بطبيعة الفدرالية المالية، وبصورة محدودة في كيفية توزيع، وتقسيم الصلاحيات المالية بين المجالات المختلفة، والترتيبات المالية المرتبطة بها، على الرغم من الاختلاف في توزيع الصلاحيات المالية في الاتحادات الفدرالية الى ان مسالة تنظيم الامور المالية في هذه الاتحادات بما فيها مسألة الضرائب، والرسوم، والبنوك، والنقود تكون من اختصاص الحكومة الفدرالية حصرا،ويهيئ الدستور الفدرالي للحكومة الفدرالية اختصاصها المالي بعدة وسائل فقد تقضي بأن تقدم حكومات الوحدات المكونة للدولة الاتحادية لها مبلغا دستورياً بواقع نسبة معينة من موارد حكومات الوحدات السياسية وشعوبها[23]،وبذلك نجد أنّ اللا مركزية المالية هي العملية التي تمنح فيها الحكومة المركزية صلاحيات أكبر إلى المجالس المحلية في جمع وإنفاق الأموال مما يحقق استخداماً أفضل للموارد المحلية الخاصة سواء كانت طبيعية أم بشرية أم مالية / نقدية[24]،ومنذ الثلث الاول من القرن الماضي بعدما كان نابليون قد بذر فكرتها في ديباجة المرسوم المؤرخ في 25 تشرين الثاني (نوفمبر) 1852 بأن (تسهيل ممارسة الحكم من بعد، ولكن الادارة الحسنة لا تؤتي ثمارها إلّا اذا كانت عن قرب، من هنا منشأ ومبررات توزيع السلطة بما يجعل الحكم لا مركزياً)[25]. واللا مركزية المالية تهيئ لما يلي[26]:

1) كفاءة في تخصيص الوارد.
2) خفض التكاليف.
3) قدرة كبيرة في تعبئة الموارد المحلية لأنها أكثر قرباً من السكان المحليين.
4) تصل إلى دافعي الضرائب بشكل أفضل من الحكومة المركزية.
5) تهيئ حرية أكبر في التخطيط للمشروعات، ولزيادة حجم الاستثمار،ومن ثمَّ تهيئة فرص عمل، وتقليص نسب البطالة و رفع مستويات المعيشة للسكان المحليين.

(22) رونالد ل واتس، الحوار العالمي نحو الفدراليات، المصدر السابق، ص96.

(23) المصدر نفسه، ص97.

(24) نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفدرالية، مصدر سبق ذكره، ص27

(25)المصدر نفسه، ص28

(26) المصدر نفسه، ص47

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية المحلية: المفهوم والمضامين

لقد أصبح مفهوم التنمية عنوانا لكثير من السياسات والخطط والأعمال على مختلف الاصعدة، كما أصبح هذا المصطلح مثقلا بكثير من المعاني والتعميمات، فالتنمية تعني التحول من حالة سلبية الى حالة ايجابية،اي ان التنمية اصبحت تستهدف كل جوانب الحياة العامة وتهتم بجميع الافراد من اجل النمو المتوازن بينهم مما ينعكس بطريقة ايجابية على المجتمع ، لهذا سنتناول في هذا المبحث مطلبين رئيسين، الأول هي التنمية الاقتصادية المحلية المفهوم والأهداف، والمطلب الثاني سنتناول فيه المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول :التنمية الاقتصادية المحلية المفهوم والأهداف

في إطار تطور فكرة التنمية الاقتصادية، ظهر وتطور ايضا مفهوم التنمية المحلية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، حيث حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول النامية كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية : تعددت تعاريف التنمية الاقتصادية المحلية إلّا أننا سنورد البعض منها وكالآتي :

1 . تعريف الأمم المتحدة «ويقصد بها تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات، والذين يأتون من كل القطاعات،ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي،والذي ينتج عنه اقتصاد يتسم بالمرونة،والاستدامة وهي عملية تسعى إلى تكوين الوظائف الجيدة،وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون»[27]

2 . وتعرف بأنها «التنمية التي تعتمد على تفعيل كل الموارد بمجتمع محلي ما كون هذه الموارد و المؤهلات المحلية فاعلا مهماً في صناعة التغيير و ضمان استمراريته أيضا، كما تنبني على إستراتيجية العمل من الأسفل، وأن العمل القاعدي ضرورة قصوى لتحقيق التنمية»[28].

3 . وهي العملية التي يمكن بوساطتها تحقيق التعاون الفعال بين المجهود الشعبي، والحكومي للارتقاء بمستوى التجمعات، والوحدات المحلية

(27) علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية على الموقع: www.araburban.net/files.php?file=Intro-to-local-Eco-Dev2...doc

(28) عبد الرحيم العطري، مفهوم التنمية على الموقع: www.holymakkah.gov.sa/.../DocOrDocx/DevelopmentConcept.do

أقتصاديا وأجتماعياً وثقافيا من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة[29].

(29) المصدر السابق.

4 . وإنها عملية تغيير تتم بشكل قاعدي من الأسفل تعطي الأسبقية لحاجيات المجتمع المحلي، و تتأسس على المشاركة الفاعلة لمختلف الموارد المحلية و كل ذلك في سبيل الوصول إلى الرفع من مستويات العيش، و الاندماج، و الشراكة، و الحركية داخل الدولة[30].

(30) المصدر نفسه.

5 . وتعرف التنمية المحلية بانها «تلك العملية المخططة التي تتخذ من القاعدة الشعبية العريضة لتفصح عن حاجاتها الفعلية»[31].

(31) حياة بن اسماعين وسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل و أثرها على الاقتصاديات و المؤسسات،دراسة حالة الجزائر و الدول النامية، يومي 21 و 22 2006، ص2.

ومما تقدم ذكره من تعاريف يمكن ان نقول: إن التنمية الاقتصادية المحلية هي العمل مباشرة على بناء القوة الاقتصادية لمنطقة محلية ما في إطار الدولة، وذلك بغية تحسين مستقبلها الاقتصادي، ومستوى نوعية الحياة لسكان تلك المنطقة.

فالمقصود بالتنمية الاقتصادية المحلية هو عملية تمكين المواطنين من المشاركة في صياغة أهداف التنمية الشاملة استراتيجياً، والتي تشمل الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، والسياسية، والثقافية،وأن اضطلاع المنظمات غير الحكومية بهذا الدور لا يعني إعفاء الحكومة من مسؤولياتها تجاه المجتمع، بل العمل على تعزيز قدرة المنظمات لكي تستطيع مواجهة احتكار الحكومة للسلطة السياسية، والقطاع الخاص للسلطة الاقتصادية، ويمكن للمنظمات أن تكون أحد المداخل لتقليم الممارسات الديمقراطية، إذ يصبح المواطن ملتزماً بقضايا الوطن، وقادراً على النقد والمساءلة[32].

(32) علاء عكاب خلف، مبدأ المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 24، 2010 م ص **119**، **120**.

فالتعريفات التي تبحث في هذا المفهوم في رأي بعض الباحثين هي «تمثل عملية تتحدّ فيها جهود أفراد المجتمع المحلي، وجهود السلطات الحكومية بُغية تحسين الأحوال الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية للمجتمع فتتكامل حياة المجتمع، وحياة الأمة التي ينتمي إليها، ويمكنه من العطاء المثمر الفعّال الذي يحقق التقدم، والتطور القومي» وكذلك تُعرّف أيضاً بأنها «تهيئة السكان المحليين للعمل في إطار مشترك ومنظّم لخدمة قضاياهم التنموية في شتى المجالات، التي تمس حياتهم»، وهي أيضاً تعني مجموعة السياسات والمشروعات، والبرامج التي تتمُّ على وفق توجيهات عامة لأحداث تغيير

مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بغية رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات "[33]

(33) أيمن عودة المعاني، مصدر سابق، ص 138.

وعن طريق استقراء تلك التعريفات يمكن الوصول إلى القواسم المشتركة التي تُعدُّ الأسس اللازمة لإحداث التنمية في المجتمع المحلي، وأهمها ما يأتي[34] :

(34) المصدر نفسه، ص139.

تأكيد مفهوم التنمية الشاملة، والمتوازنة بكل بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، والبيئية، وذلك لأنّ التركيز على جانب دون آخر يؤدي إلى إحداث خلل في الجهود التي تبذل لإحداث التطوير المنشود.

1. تأكيد ضرورة عدّ تنمية المجتمع المحلي جزءاً من مفهوم تنمية المجتمع الكلي للأمة.
2. إتباع الأساليب العلمية في وضع السياسات، والخطط الرامية إلى تنمية المجتمع المحلي، وحل مشاكله.
3. إشراك السكان المحليين بحسب أنشطتهم، وميولهم، ومواقفهم المختلفة في إعداد خطط، وبرامج التنمية الخاصة بمناطقهم المحلية، وتنفيذها، وتدريبهم على ممارسة المبادرة وتحمل المسؤولية.
4. الإستعانة بالخبرات الفنية، والاستشارية المتوافرة خارج المجتمع المحلي.
5. أهمية دور القيادات المحلية الواعية، والقادرة على إحداث التغيير في المجتمعات المحلية نحو الأفضل.

نشر الوعي لدى مواطني المجتمعات المحلية لتقبل المتغيرات، والتطورات وعدم مناهضتهم لها.

ثانيا – أهداف التنمية الاقتصادية المحلية :

تنبثق أهداف المجتمع المحلي من غاية تنميته في إحداث تغيير شامل، ومخطط في الأوضاع القائمة فيه مما ينعكس بصورة إيجابية على معيشة السكان ومشاركتهم النشطة، وتتركز غايات تنمية المجتمع المحلي على تمكين المؤسسات، والجماعات، والأفراد من المشاركة في مواجهة

مشكلاتهم، وتأدية وظائفهم الراهنة، والمستقبلية وتهيئة أحوال التقدم الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي، والثقافي[35]، وتتنوع الغايات التي تضعها كل دولة بحسب أحوالها، ومعايير أولوياتها، ولكن تنحصر هذه الغايات بما يأتي[36]:

1. رفع متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي إلى أقصى مستوى ممكن.
2. تحسين توزيع الدخل المحلي، إذ من الملاحظ أن عدم عدالة توزيع الدخل في الدول النامية عادة ما يكون أكبر من نظيراتها في الدول الصناعية.
3. تحسين الأحوال الصحية، والاجتماعية.
4. خلق فرص عمل جديدة لاستيعاب الأيدي العاملة المتاحة، والتي ينتظر أن تولدها الزيادة السكانية.

تتوزع غايات المجتمع المحلي على عدة مستويات، فالغايات العامة تشكل المرجع الاساس لمجمل الغايات المباشرة للتنمية المحلية، وهي تُوجِّه مسارها وتعطيها مضامينها وترسم حدودها، وكما تجزأت الأهداف العامة إلى أهداف مباشرة، فإنّها تحتاج، بالضرورة، إلى تحديد مؤشرات تنموية ذات طبيعة كمية، ونوعية يمكن قياسها، وتقديرها، وتقديم نتائجها[37].

ويمكن استعراض غايات التنمية الاقتصادية المحلية عند تطبيقها في بعض البلدان، أو المجتمعات، وتكون هذه الغايات عامة، وتتوزع على ثلاثة مجالات في المجتمع، أي تكون على الصعيد الاقتصادي، والاجتماعي، والسياسي.

غايات التنمية الاقتصادية المحلية :

1. بناء وتطوير القدرات المؤسساتية والفردية.
2. زيادة استثمارات الإنتاج المحلي.
3. دعم الصناعات الصغيرة، وتشجيع الحِرَف اليدوية.
4. تطوير البنى التحتية.
5. تقليل البدائل التنموية وتنويعها.
6. تطوير خدمات التعليم، والمعرفة، والمهارات.

(35) الأسكو، دليل تنمية المجتمع المحلي، مؤسسة خالد الخيرية،الامم المتحدة، 2008، ص10.

(36) يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، ط1، دار الفكر الجامعي، جامعة بنها، كلية الحقوق، الاسكندرية، ص691

(37) الاسكوا، دليل تنمية المجتمع المحلي، المصدر السابق، ص11.

7. دعم شبكات الأمان الاجتماعي وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

8. مكافحة الفقر وإتاحة الفرص المتساوية.

وبناءاً على ذلك فقد تمَّ وضع برامج مدروسة للمجتمع، ونشر الديمقراطية، وتُعدُّ التنمية السياسية أحد أركان التنمية المحلية، والتي تعدّ الديمقراطية بين صفوف المجتمع لهذا نحدد الغايات العامة للتنمية السياسية بما يأتي[38] :

1. دعم النظم والثقافة والممارسات الديمقراطية.

2. تطوير نظم اللا مركزية الإدارية والتنموية.

3. تعزيز آليات التعاون، والتنسيق، والتكنيك، والمشاركة.

4. تعزيز فرص الحوار، والتوافق، وتدعيم مرتكزات الاستقرار السياسي.

5. تفعيل معايير الكفاية، والنزاهة، والشفافية، والرقابة والمساءلة والمحاسبة في أداء الإدارة العامة.

(38) السيد عبد المطلب غانم، إدارة التنمية العربية، الواقع والآفاق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 80.

فعملية التنمية الاقتصادية المحلية يراد منها تنمية وتفعيل البنى الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وإعطاء الحرية للفرد، وتثقيفه، وحمايته من أجل وضع اساس رصين في المجتمع أي انها تسعى الى تحقيق رفاهية الانسان.

عملية التنمية الاقتصادية المحلية يراد منها تنمية وتفعيل البنى الثقافية، والاجتماعية والاقتصادية في المجتمع وإعطاء الحرية للفرد، وتثقيفه، وحمايته من أجل وضع اساس رصين في المجتمع أي انها تسعى الى تحقيق رفاهية الانسان.

وقد بيّن كثير من الدراسات المتعلقة بالإدارة المحلية أهمية البعد الذي تقوم به الهيآت، والمجتمعات المحلية في العملية التنموية، فهي تُعدّ من أصلح البيآت التي تسعى الى تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، وذلك لأنّ الإدارة المحلية تمتاز بأنّها إدارة قريبة من المواطنين تنبثق عنهم، وهي أقدر بالوقوف على الأحوال، والحاجات المحلية، وإشراك السكان المحليين فكراً، وجهداً في وضع البرامج الهادفة للنهوض بالمجتمع المحلي، وتنفيذها عن طريق إثارة الوعي والإقناع بأهمية هذه البرامج، وعوائدها على السكان المحليين، وعلى الدولة كذلك[39].

(39) ايمن عودة المعاني، مصدرسبق ذكره، ص140.

ومما تقدم ذكره ومن أجل أن تتحقق التنمية الاقتصادية المحلية في المجتمع على الدولة أو الحكومة المركزية إعطاء دور أكبر للمجالس المحلية، أو الهيآت المحلية، أو الإدارة المحلية من خلال تفعيل مبدأ اللا مركزية من أجل النهوض بواقعه الداخلي، وإعطاء صلاحيات أكبر للمجالس المحلية

من شأنه أن يحقق التعاون الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي في المجتمع من أجل النهوض بواقعه الخدمي والصحي، وأن اللا مركزية التي تمنحها الحكومة المركزية لبعض المجتمعات، والأقاليم والتي من شأنها أن تحقق دوراً أكبر للمجتمعات أو الأقاليم في عملية النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من خلال المشاركة الفاعلة في عملية التنمية المحلية.

المطلب الثاني: المفاهيم المرتبطة بمفهوم التنمية الاقتصادية

تعدّ التنمية بمفهومها الشامل هدفاً تسعى لتحقيقه دول العالم كافة، لذا احتلت أهمية كبيرة من المتخصصين بهذا الشأن والمسؤولين عنها وكذلك مراكز الدراسات والباحثين في الحكومات والشعوب والمنظمات الدولية كافة، لما لهذا الموضوع من تأثير مباشر في المجتمعات كافة من جميع النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وهي كفيلة بحل المشاكل التي يعاني منها المجتمعات كالتخلف والفقر ورفع المستوى المعيشي للسكان، فأصبحت قضية التنمية هي القضية الأساس والمباشرة في وضع الحلول لحلحلة هذه المشاكل، وايضا تعدّ المعيار الأساس لمدى نجاح حكومات هذه الدول، فالتنمية تسعى اليها جميع الدول لترتقي بها في بلدانهم من حال الى حال من أجل تحقيق رفاهية للمجتمع في جوانب الحياة كافة .

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

بَّذِلَ الكثير من المحاولات لتحديد مفهوم التنمية، حتى غدا هذا المفهوم من المفاهيم الشائعة لدى الأفراد أو الهيآت، هذا بعد أن تعددت مفاهيمها لدرجة أحدثت نوعاً من الخلط بينها وبين مفاهيم أخرى كالتطور والتقدم والنمو الاقتصادي.

1- مفهوم النمو الاقتصادي

النمو الاقتصادي هو معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما في مدة زمنية معينة.

هو معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة ما في مدة زمنية معينة، ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الانتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة، فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة في القطاعات الاقتصادية جميعها ازدادت معدلات النمو في

الدخل المحلي، والعكس صحيح كلما قلت نسبة استغلال الطاقة الانتاجية، إنخفضت معدلات النمو في الدخل المحلي، وبما أن الأقطار النامية يتميز اقتصادها بوجود موارد اقتصادية غير مستغلة، لذا فإنّه باستغلال هذه الموارد تدريجياً يمكن لهذه الأقطار أن تحقق معدلات نمو مرتفعة وسريعة في الدخل المحلي ولمدة طويلة نسبياً[40].

(40) اسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مصدر سبق ذكره، ص 276.

ومن ناحية أخرى يمكن القول: إن الاهتمام بالنمو، والتنمية الاقتصادية تزايد بعد الحرب العالمية الثانية ايضاً ؛ لأنّ الصورة الكلية للاقتصاد العالمي كانت تشير إلى أن 10 % من سكان العالم كانوا يحصلون على 67 % من الدخل العالمي، في أمريكا الشمالية، وأوربا، وأستراليا، وأن 67 % من سكان العالم في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية كانوا يحصلون على 15% من الدخل العالمي، إذن انقسم العالم إلى دول متقدمة، ودول نامية، ومتخلفة على الرغم من التجارب التي مرت بتلك الدول النامية منذ بدء عقد الستينيات، نجد أنها في الأغلب، لم تصل حتى إلى أدنى مستوى من النمو مما دفع بعضهم إلى القول: إنَّ التنمية التي طبقتها غالبية الدول النامية لم تكن سوى تنمية للتخلف[41].

(41) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج،ط1، سلسلة أطروحات الدكتوراه (27) مركز دراسات الوحدة العربية، ص 20.

ومع هذا فالتخلف أمر نسبي، فليست الدول جميعها في مستوى واحد من النمو الاقتصادي، فما يعدُّ تخلفاً لدولة ما لا يعدُّ كذلك لدولة أخرى [42]، كما أن التخلف ليس بالحالة اللصيقة بالدول النامية، فالتخلف، والتقدم حالتان تطورتا في وقت واحد مع ولادة النظام العالمي للرأسمالية في القرن السادس عشر[43].

(42) كريمة عبد الرحيم حسن، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، في، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد بغداد، 1990 ص 65.

(43) كامل البكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية،القاهرة، 1984، ص 8.

2- مفهوم التنمية الاقتصادية

ظهر مفهوم التنمية بصورة أساسية منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وهي عملية وليست حالة، لأنّها يجب أن تكون مستمرة ومتصاعدة، تساهم فيها كل فئات المجتمع، وهي عملية واعية، ومحدودة الغايات ذات إستراتيجيات طويلة المدى، وأهداف مرحلية، وخطط، وبرامج، كما أنها عملية موجهة بموجب إدارة التنمية لادراك الحاجات الإنسانية، أمتلاكه القدرة على الاستخدام الكفء للموارد[44].

(44) علي خليفة الكواري وآخرين، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، ورد في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، 1985، ص 72 –71.

وتُعرّف التنمية الاقتصادية، بأنها تمثل التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي بأبعادها المختلفة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية،

والتنظيمية من أجل تحسين نوعية الحياة، وتهيئة حياة كريمة لأفراد المجتمع جميعاً[45].

(45) المصدر نفسه، ص12.

ومن ثمّ أصبح المفهوم الشامل للتنمية، لا يركز فقط على الجانب الاقتصادي، بل أصبح إلى جانب البعد الاقتصادي بما يعنيه من تغيرات هيكلية اقتصادية، فهناك البعد السياسي لما يعنيه من الاستقرار، والأمان، والبعد التنظيمي والإداري الذي يهيئ القيادات ذات الكفاية العالية لقيادة عملية التنمية، ووضع الأطر التنظيمية الكفيلة بتحقيق غايات التنمية، وزيادة النمو في المجالات الصحية والتعليمية وغيرها[46].

(46) عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعي، 2006 ص 473.

إذاً فالتنمية الاقتصادية عمل إرادي يسعى إلى نقل المجتمع من أوضاع التخلف ليصبح الاقتصاد القومي قادراً على الانطلاق نحو التقدم، ولا يأتي هذا إلّا بإزالة الجمود الذي يتعرض له المجتمع نتيجة الركود، ثم البدء في عملية تنمية مخططة، فالتطور الاقتصادي لن يكون تلقائياً، ولذلك فالسياسة الاقتصادية لا بدَّ لها من إطار أقتصادي نظري تستند إليه[47].

(47) يحيى غني النجار، آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991، ص 203.

وعليه يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها «العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا الانتقال يقتضي إحداث الكثير من التغييرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكل الاقتصادي»[48].

(48) سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، مصدر سابق، ص 23.

ومما تقدم يمكن ان نعطي تعريفاً للتنمية على أنها عملية تغيير، أو تحويل تسعى الى تغيير في نمط الحياة، أو أسلوب الفرد نحو الافضل، وهي عملية تحول جذري على الاصعدة السياسية الاقتصادية الاجتماعية كافة.

ثانيا: الفرق بين النمو والتنمية :

هنالك من يستعمل مصطلحات (النمو الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية) بمعنى واحد، ويُعدُّونها متداخلتين في جوهرهما، وأن كانت فوارق جزئية في معنييهما[49].

(49) اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1977، ص 138.

ويعد الاقتصادي «شومبيتر» أول من حاول التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية. فالنمو يحدث عادة بسبب نمو السكان والثروة والإدخار، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والابتكار التقنيين، وأن النمو يتمثل في حدوث تغيرات كمية في بعض المتغيرات الاقتصادية. أما التنمية فتتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات. ويتضح من ذلك أن النمو الاقتصادي يسبق التنمية وهو ظاهرة تحدث في المدى القصير، في حين أن التنمية لا

تحل إلا على المدى الطويل، ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مضي مدة زمنية طويلة نسبيا "[50].

(50) المصدر أعلاه.

ان التفرقة الرئيسة بينهما ترتبط بالتلقائية، والتدخل في تحقيقها، فالنمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة أجتماعية معنية، وسعيها الدائم للعيش، فالسكان ينمو، وتنمو حاجاتهم المختلفة.

أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل، والتوجه من لدن الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، اقتصادياً بشكل خاص، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها هذا أو فشله باستعمال إمكانياتها المادية، والمالية، والتشريعية كافة[51].

(51) محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط و التنمية الإقتصادية، 1999، ص39.

التنمية فهي فعل يستوجب التدخل، والتوجه من لدن الدولة التي تمتلك القدرة على أن تنمي المجتمع، اقتصادياً بشكل خاص.

فالتنمية إذن أوسع مضموناً من النمو حيث يمكن وصف التنمية على أنها نمو مصحوب بتغيرات هيكلي وهذه التغيرات يجب أن تشمل هيكل الإقتصاد الوطني وتسعى لتنويع مصادر الدخل فيه.

فلو أخذنا الإنسان كمثال، فإن الإنسان ينمو من مرحلة الطفولة إلى الشباب أي يزداد من حيث الوزن و الطول وهذا معنى نموه، أما التنمية فتعني التغيير في تصرفات الفرد نتيجة التجربة والخبرات المكتسبة.

المبحث الثالث: أثر النظم اللا مركزية على التنمية الاقتصادية المحلية

تعدُّ هيمنة الدولة على إدارة الحكم، والاقتصاد تحدياً كبيراً على أثر التغيرات الكبيرة التي أعادت صياغة العلاقة بين الدولة، والأسواق، والقطاع الخاص و المجتمع المدني، في إطار طروحات العولمة، والتغير التقني السريع، التي قلصت دور الدولة في التنمية،ولا أدل على ذلك من تخليها عن الكثير من وظائفها الاقتصادية لصالح الحكومات المحلية في إطار سياسة اللا مركزية، فاللا مركزية تمنح صلاحيات واسعة للهيآت المحلية في تخطيط وتنفيذ، ومتابعة سياسات التنمية الشاملة في مجتمعاتهم المحلية واستغلال مواردهم الطبيعية والمعنوية.

وهذا يعني أن اللا مركزية تتمثل في تفعيل دور السلطات الإقليمية والمحلية،

وذلك بإسناد مهام إدارية وتنموية لها تزيد من فاعليتها، وتعزز دورها في تحمل مسؤولياتها وصلاحياتها بالشكل الذي يعمل على دمج السكان المحليين في عمليات التنمية المحلية ويؤدي في النهاية إلى نجاحها.

المطلب الاول: اللا مركزية شكل من أشكال العملية الديمقراطية :

يعدّ الكثير من فقهاء القانون الإداري أن اللا مركزية ليست أسلوباً إدارياً صرفا إنما شكل من أشكال وجود السلطة، بعدّها وثيقة الصلة بنمط الحكم القائم ودرجة تركيز السلطة ونمط العلاقات القائمة بين الدولة والمجتمع.

فاللا مركزية تفترض وجود مصالح مشتركة لسكان منطقة معينة يقتضي تمشيتها لصالح هؤلاء السكان وهذا يعني أن اللا مركزية هي ديمقراطية بذاتها وبمتطلباتها، لذلك فإن اللا مركزية لايمكن أن تدرك في نظام لايستوحي اسسه من الفكرة الديمقراطية، وهو ما تؤيده الوقائع.

ويساعد تبني خيار اللا مركزية على تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والمشاركة والشفافية، لذلك اعتمده العديد من الدول النامية في مختلف أنحاء العالم بهدف بناء قدرتها الإدارية والمؤسسية، ويؤكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن إدارة الحكم الرشيد تتطلب مشاركة الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فمن دون المشاركة من أدنى إلى أعلى لن تتمكن أجهزة الحكم المحلي من هيكلة أو إدارة الخدمات العامة وتحقيق التنمية المحلية[52].

وكلما صغر النطاق الجغرافي للمجتمع، زادت قدرة الناس على المشاركة الفعالة في نسق للحكم الرشيد وقل احتمال إهمال "الأطراف" نتيجة لسيطرة "المركز" على المجتمع كله، وهي من آفات الحكم في البلدان النامية. إذ تخلق إدارة الحكم اللامركزي فرصاً أكثر لمشاركة الناس ومساهمتهم[53].

وفي أنظمة الحكم الديمقراطي يكون الحكم المحلي ميدانا لتبلور قدرات المساهمة في مجالات الحكم المختلفة، وبروز العناصر القادرة على المساهمة في الحكم المركزي، كما ينظر إلى عملية صنع القرار على المستوى المحلي كأحد أوجه المشاركة الشعبية يعبر عنه بـ"البعد المحلي للديمقراطية" أو "الديمقراطية المحلية" التي تعد إحدى المؤشرات الأساسية لنموذج الحكم الرشيد الذي يراد له اليوم أن يمثل الإطار المرجعي للإصلاح

(52)المركز اللبناني للدراسات – 2003: اللامركزية والديمقراطية والحكم المحلي في العالم العربي، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر 2003.

(53) المصدر نفسه.

السياسي والمؤسسي في الدول النامية، وفي هذا الصدد يعدّ (ألكسيس دي توكفيل* أن الهياكل البلدية هي بالنسبة للديمقراطية بمثابة المدارس الابتدائية بالنسبة للعلم.

* مؤرخ ومنظر سياسي فرنسي، اهتم بالسياسة في بعدها التاريخي.

وتكمن الفكرة الأساسية للامركزية في أن القرارات العامة يجب اتخاذها إذا أمكن على مستوى السلطة الأقرب إلى الناس، إذ يملك قاطنو منطقة معينة الحق والمسؤولية في اتخاذ قرارات بشأن المسائل التي تؤثر فيهم مباشرة والتي يستطيعون اتخاذ قرارات في شأنها،وفي مقدور أجهزة الحكم المحلي أن تكون أكثر تجاوبا وتكيفا مع الأوضاع المحلية الأمر الذي يؤدي إلى فاعلية أكبر، فالإداريون المحليون يوفرون مجالا أفضل وأكثر راحة، ويضعون المؤسسات الحكومية مباشرة في متناول السكان الذين تخدمهم[54].

(54) المصدر السابق.

وتمثل مجالس المحافظات مسرحاً لتجسيد التعاون والتضامن، بدءا بالاتصال المباشر بالناس، وكذلك مع المنظمات والجمعيات الأهلية والأحزاب السياسية،عبر أطر تضمن الديمقراطية والمشاركة في آن واحد، فالمشاركة الشعبية ضرورية لإيجاد المساءلة داخل المؤسسات المحلية والتجاوب مع حاجات المجتمع المحلي،لكن تطبيق سياسة اللا مركزية ليس حلا سحريا لكل المشاكل التنموية على المستوى المحلي، وإنما تواجهه جملة من التحديات.

المطلب الثاني: تحديات تطبيق سياسة اللا مركزية

إن اللا مركزية بحد ذاتها لا تضمن إدارة أفضل للحكم، ففي الواقع تخلق اللا مركزية غير الفاعلة أو غير الملائمة من المشكلات أكثرالحلول، ولذا يتحتم تطبيق اللا مركزية بعناية من أجل ضمان فاعلية للمؤسسات المحلية. فقد تكون اللا مركزية غير ملائمة أحيانا، وبالتالي تقود إلى تدني نوعية إدارة الحكم، ففي الدول الصغيرة جدا يحقق الحكم المركزي فاعلية أكبر عبر تنسيق عمل الحكومة المركزية، بدلا من إيجاد كيانات محلية مستقلة ذاتيا، وقد تقود اللا مركزية إلى خسائر في وفورات الحجم وإلى عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي. وقد تفتقر الحكومات المحلية إلى القدرة والخبرة الموجودتين لدى المؤسسات الوطنية،لكن

إن اللا مركزية بحد ذاتها لا تضمن إدارة أفضل للحكم، ففي الواقع تخلق اللا مركزية غير الفاعلة أو غير الملائمة من المشكلات أكثرالحلول.

في المقابل قد يؤدي تطبيق اللا مركزية من دون الانتباه الدقيق للا مركزية الضريبية إلى انتكاس جهود الإصلاح فمن دون سيطرة أجهزة الحكم المحلي على إيراداتها وميزانياتها لن تتمكن من العمل باستقلال ذاتي، فالإيرادات المحلية تخلق قدرة رأسمالية يمكن إعادة توزيعها على البنية التحتية العامة وعلى الاقتصاد العام. إن تنفيذ خطط ضريبية وخطط فاعلة للإيرادات تفترض مسبقا عملية تاريخية طويلة في مجال بناء الدولة، مما يعزز أهمية وفاعلية التخطيط والتصميم عند تطبيق اللامركزية. من جهة ثانية توجد حجج متعارضة حيال تأثير اللامركزية في وحدة الدولة؛ إذ يذهب الكثير من الباحثين إلى أن اللا مركزية تشكل خطراً على الوحدة الوطنية لأنها تضعف الولاء للدولة، وتشجع ظهور حركات انفصالية، و**من أهم هذه الانتقادات انها تؤدي إلى**[55]:

(55) يوسف فواز الهيتي، مصدر سبق ذكره،ص49.
للمزيد ينظر: أيمن عودة المعاني، مصدرسبق ذكره، ص62.

1. إضعاف السلطة المركزية، الأمر الذي سيؤدي إلى إضعاف التنسيق بين المركز والأقاليم، وبين الأقاليم نفسها، والتي هي من مسؤولية الإدارة المركزية.
2. خلق مجموعة من الوحدات الإدارية داخل الدولة يهدّد قوة السلطة المركزية، كما قد يهدّد وحدة الدولة السياسية والقانونية.
3. تجاوز سلطات الأقاليم والإدارات المحلية على الخطط الموضوعة في المركز مما ينعكس في إضعاف تنفيذ السياسات العامة للدولة.
4. صعوبة مراقبة المركز الرئيس لفروعه المنتشرة في الأقاليم ولاسيما اذا كانت للدولة أقاليم كثيرة.
5. الميل إلى الاستقلال وخاصة إذا رافق اللا مركزية مشاعر العداء القومي أو الديني أو العرقي.
6. الكلفة الكبيرة فتطبيق اللا مركزية يستدعي بناء مؤسسات حديثة وطاقم عمل جديد على المستوى المحلي، فضلا عن حاجه متزايدة الى البنية التحتية الاساسية مما يؤدي الى زيادة الأعباء المالية بسبب تكرار بعض الوحدات كالشؤون القانونية والإدارية على المستوى المحلي.

بينما يرى آخرون أن اللا مركزية تزيد «الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية عبر السماح للمواطنين بالتحكم في البرامج السياسية بشكل أفضل على

المستوى المحلي». وتتمثل محاسن تطبيق هذا النظام بين الدول عن طريق تحليل المجتمعات المطبقة فيها هذا النظام، ويكون تحليل المجتمع على ثلاث نواحٍ: (السياسية والادارية والاجتماعية).

1- من الناحية السياسية :

أ - تعيق الانفراد والاستئثار في السلطة.

ب - تزيد من المشاركة السياسية في المجتمع.

ت - تجعل مطابقة القرارات التي تتخذها الأقاليم لمصالحها السياسية امرا ميسورا.

ث - تساهم في تعزيز الوحدة الوطنيةز

ج - تقوم على مبدأ توزيع، وتفويض السلطة بين الرئيس، والمرؤوسين[56]

(56) احمد يوسف عريقات وأخرين، المفاهيم الادارية الاساسية، جامعة عمان الاهلية، 2011 ص168

2- من الناحية الإدارية[57] :

(57) المصدر السابق، ص 170-171.

أ - تخفيف عبء العمل عن الإدارة العليا

ب - الإفادة من السرعة في اتخاذ القرار.

ت - تحقيق التجانس والتناغم بين الادارة العليا والمستويات الادارية المختلفة.

ث - رفع الروح المعنوية لكل من الادارة الوسطى، والدنيا بإعطائهم صلاحيات اتخاذ القرار.

ج - تنمية وتدريب القدرات الادارية لدى المديرين في المستويات الوسطى والدنيا.

ح - الحد من الفساد بمجرد جعل عملية صنع القرارات مبنية على اللا مركزية يكون السكان المحليين أكثر اطلاعا على أعمال الحكومات المحلية لذا يقل الفساد وبكل أشكاله.

خ - تحافظ اللا مركزية على وحدة الدولة بإتباع مبدأ التسلسل الرئاسي في الدولة[58].

(58) ايمن عودة المعاني، الادارة المحلية، مصدر سبق ذكره، ص68.

3- من الناحية الاجتماعية

أ - تزيد من الوعي لدى شعوب، وسكان الأقاليم بأهميتهم، وأهمية الأدوار التي يقومون بها.

ب - تعزيز المسألة والمحاسبة إذ تسمح اللا مركزية المواطنين الاشراف على اداء الحكومة المحلية ومن ثمّ إمكانية التجرؤ في المسألة والمحاسبة.

ت - إدارة الموارد المحلية وجمع الايرادات بطريقة أفضل واكثر فاعلية.

ث - مساهمة سكان الأقاليم في مشاريع التنمية نتيجة الرغبة القومية الى التقدم والمنافسة.

ج - تحمل سكان الأقاليم مسؤولية مواجهة المشاكل المحلية والعمل على حلها بصورة سريعة.

اذاً فالمبررات الاساسية لتبني نظام اللا مركزية هو سعة مساحة الدولة حين تميل البلدان التي تتمتع بأقاليم واسعة المساحة الى أخذ بنظام اللا مركزية أو الاتحادية، كما هو الشأن في المانيا والهند،بينما تميل البلدان ذات المساحات الصغيرة الى الأخذ بنظام السلطة المركزية، كما هو الحال في السويد[59]،أيضا هنالك من الاسباب الجوهرية التي تؤدي بالمطالبة بالانفصال، أوالمطالبة بصلاحيات أكبر في المجتمعات المقسمة دينيا أو أثنيا أو عرقيا في الاقاليم أو المحافظات من أجل الاستقلال، وعدم رضوخها تحت سيطرة الحكومة المركزية مما تؤدي بالاستقلال، أو تدير شؤونها بنفسها عن طريق حاكم من هذه الولاية أو الاقاليم. ففي هذه المجتمعات من الممكن ان تسيطر إحدى الأقليات العرقية، أو الدينية، أو الاثنية على الحكومة المركزية، ومن ثم تتسلط على المكونات الاخرى، الامر الذي يدفع بعض المكونات الى حمل السلاح لتغيير هذه المعادلة لصالحها، و وضع البلاد أمام أمرين، أما الحرب الاهلية، أو الدكتاتورية، وان النظام الاتحادي من الممكن ان يكون هو الحل في مثل هذه الأحوال التي تعيشها بعض من دول العالم، اذن المجاميع الاثنية أو الدينية أو العرقية، التي هي أقليات في ارجاء الوطن جميعها هي في الحقيقة أغلبية في مناطقها الخاصة بها[60]، ومن المظاهر التي شجعت على انتهاج نظام اللامركزية أيضا هي إنتشار ظاهرة العولمة التي أُعطيت أو منحت الكثير من الأقليات للمطالبة بتقرير المصير،الامر الذي يجبر الكثير من دول العالم على إعطاء هذه الأقليات شيئاً من الحكم اللا مركزي[61] فتحديات اللا مركزية هي[62] :

1. إزدياد التعقيد في الوظائف الحكومية وتشعبها.

(59) اسراء علاء الدين، مساهمة النظم الادارية في صنع السياسات العامة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2005، ص45.

(60) ايليا سومن، السلم عبر الفدرالية، نشر اوراق عراقية، العدد (4)، بغداد، مركز العراق للدراسات والبحوث، 2005 ص12.

(61) سعدي ابراهيم حسين، مصدر سبق ذكره، ص 26– 27.

(62) موفق حديد محمد، ادارة الاعمال الحكومية، مصدر سابق، ص196.

2. الحاجة لتفويض مهام تجميع المعلومات ومسؤوليات اتخاذ القرار لأجل تحقيق الكفاية، والسرعة المطلوبة.

3. سعة البقعة الجغرافية وزيادة السكان يكون من الصعب على الجهاز الإداري في الدولة تلبية الحاجات الالزامية للسكان.

4. ان اسلوب اللا مركزية، عن طريق احترامه، ومنحه الحرية، والتعددية الاجتماعية بأن يكون أكثر إرضاءاً للشعور القومي .

5. دورها في حل الخلافات والنزاعات القومية والطائفية كما حدث في أوربا او حتى في دول آسيوية، وعليه ضمن مبررات اللا مركزية اليوم هو سبب عدم تحقيق التوافق السياسي والاجتماعي والقومي بين مختلف شرائح المجتمع فتتوزع جغرافيا او إداريا ضمن أقليم الدولة.

وعليه فان نظام اللا مركزية الفعال يقوم على عدة عناصر اساسية[63].

(63) صفوان المبيضين واخرين، مصدر سابق، ص 120.

1. مبدأ توزيع السلطات، والوظائف بين السلطة المحلية، ومجلس الحكم المحلي.

2. عنصر تهيئة الموارد المالية، والبشرية الكافية التي تُمكّن أجهزة الحكم المحلي من القيام بواجباتها، وإنقاذ المشاريع الانشائية، والانمائية المتعلقة بالتنمية المحلية الشاملة

3. عنصر التقسيم الجغرافي أو وحدات الحكم اللا مركزي.

4. مبدأ المشاركة الشعبية، ونعني بها إشراك أفراد المجتمع المحلي عبر ممثليهم المنتخبين من جهة، ومنظمات المجتمع المحلي من جهة اخرى، في تسيير شؤونهم المحلية.

5. ان يتخذ المجلس المحلي قراراته الذاتية بأكثر استقلالية عن طريق تنفيذ السياسات المناطة له من لدن الحكومة المركزية في حدود القانون.

المطلب الثالث: اللا مركزية إطار ملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية الاقتصادية المحلية

إن الجانب الإداري في عملية إعداد وتنفيذ ومتابعة خطط التنمية عامةً، والتنمية الاقتصادية المحلية خاصة قضية يجب التعامل معها على أنها أساسية

وضرورية لنجاح هذه الخطط في تحقيق أهدافها، إذ أن فشلَ كثيرٍ-من خطط التنمية وبالذات الريفية منها في العديد من دول العالم النامي- ناجمٌ بالأساس عن الأساليب الإدارية المتبعة في إدارة خطط التنمية أثناء تنفيذها وليس عن فقر في محتوى عملية التخطيط نفسها.

إن عملية التخطيط في ظل اللا مركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية.

على صعيد آخر فإن الإدارة هي التي تبرز أهمية التخطيط اللا مركزية مقارنة بالتخطيط القطاعي، وهي الوسيلة الوحيدة التي يتمُّ من خلالها تحويل الأهداف القطاعية إلى إطار عام يصلح كاستراتيجية تنمية محلية تسمح بتحقيق المشاركة الشعبية، وتضمن الترابط والانسجام والتكامل بين الهيآت والمؤسسات المعنية بإعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، لذلك فإن هيآت التخطيط الرسمية في المستوى الإقليمي والمحلي يجب أن تمتلك السلطة والكفاءة الإدارية العالية التي تُمكّنُها من القيام بدورها على أكمل وجه[64]..

إن عملية التخطيط في ظل اللا مركزية الإدارية يجب أن تعني تفعيل المشاركة الشعبية ودور المجموعات المستهدفة في عمليات إعداد وتنفيذ خطط التنمية المحلية، وهذا ما يعرف بأسلوب التخطيط من أسفل، فالتخطيط والبناء من أسفل يعمل على تحقيق مبدأ رئيس من مبادئ التنمية الناجحة كما يراها (إيمانويل صن)وهذا المبدأ يتمثل في تعزيز الحرية، ولكن ليس بمفهومها السياسي فقط، وإنما بمفهومها الإنساني الشامل الذي يسمح ويعظّم من قدرة الإنسان على الاختيار[65].

كما أن التخطيط من أسفل يساعد في تحديد أهداف التنمية الإقليمية التي تعكس خصوصية الإقليم قيد التخطيط، ودائماً هناك فرق كبير بين أهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيآت ومؤسسات تخطيط إقليمية، وأهداف التنمية الإقليمية التي تضعها هيآت التخطيط المركزي، وإن كانت الأولى يجب أن تكون مكملة ومنسجمة مع الثانية وغير متناقضة معها[66].

لكي تتحقق التنمية الاقتصادية المحلية بمعدلات مرتفعة وبأفضل صورة ممكنة فإنها تكون بالضرورة بحاجة إلى تدفقات للموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد في نفس الوقت، وتعتمد التنمية المحلية بشكل كبير على التمويل المحلي ومصادر التمويل المحلي تنقسم إلى موارد مالية ذاتية، منها الموارد الناتجة عن الضرائب والرسوم، والموارد الخاصة الناتجة عن تشغيل

(64) المركز اللبناني للدراسات – 2003: اللامركزية والديمقراطية والحكم المحلي في العالم العربي، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر 2003

(65) المصدر نفسه.

(66) دلالة حبيب، التمويل المحلي والتنمية، مجلة "دراسات"، السنة الرابعة، العدد 12، مارس 2003، ص 190.

واستثمار المرافق المحلية والإعانات والقروض، أما الموارد المالية الخارجية (تمويل خارجي) مثل إعانات الدولة والقروض المحلية.

إن التنميةَ الاقتصاديةَ المحليةَ ركنٌ أساسٌ من أركان التنمية الشاملة، وهي مطلب أساس لتحقيق العدالة والإنصاف، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم، ولن تتحقق تلك التنمية إلا بتطبيق جيد للا مركزية، إذ تعمل اللا مركزية على إعطاء المحليات المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصّصة لكل محافظة على الأنشطة والمشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لأولوياتها وحاجاتها الفعلية وبما يتّفق مع ظروف كل محافظة.

وتهدف جهود التنمية الاقتصادية المحلية إلى ما يلي :

- تحقيق نمو متوازن يراعي اعتبارات الكفاءة الاقتصادية في توزيع الموارد والتكافؤ الاجتماعي فى توزيع ثمار التنمية.
- مكافحة الفقر،توفير خدمات عامة أساسية، توفير السكن.
- تشجيع مزيدٍ من الاستثمارات الجديدة وزيادة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني.
- إعطاء دفعة إلى المناطق الواعدة المتميّزة بالموارد لحل مشكلة التكدس السكاني.

إن تطبيق الإدارة اللا مركزية بفاعلية في مجال التخطيط والتنمية المحلية، يعمل على تطويع برامج التنمية بسهولة إزاء حاجات السكان المحليين ومتطلباتهم، نظراً لأنها تسمح بمشاركة سكان الوحدات الإدارية المختلفة في عملية إعداد وتنفيذ الخطط التنموية لمناطقهم، كما أنها توفر دعماً ضرورياً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد، وهذا يهيئ فرص النجاح لخطط التنمية الوطنية في تحقيق أهدافها بشكل متوازن يضمن توفير حياة ملائمة لجميع السكان في جميع المناطق داخل الدولة، ويساهم هذا النجاح في تحقيق التوازن الإقليمي وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، وهذا يعتمد بالدرجة الأولى على توزيع سلطة صنع القرار بين هيآت التنمية والتخطيط المركزية ونظيرتها المحلية، وذلك على عدّ أن توزيع الاستثمارات والموارد ورصدها في مجتمع ما له علاقة وثيقة بتوزيع سلطة صنع القرار فيه.

إذن يبرز دورنظام اللا مركزية في التنمية الاقتصادية المحلية من خلال الأتي.

1. الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري والتنموي، ما يساهم في إيجاد توزيع عادل نسبياً لسلطة صنع القرار والاستثمارات والموارد داخل الدولة.

2. تنازل مؤسسات الحكم المركزي عن جزء من صلاحيتها لصالح مؤسسات الحكم المحلية، كون هذه المؤسسات تتعايش مع مشاكل السكان المحليين بشكل مستمر وتدرك الأسباب والأبعاد، وهذا الوضع يمنح هذه المؤسسات القدرة على ربط برامج ومشاريع التنمية بمختلف حاجات المنطاق والأقاليم، اي انه يضمن تحقيق أهداف التنمية المحلية.

3. خلق الاتصال المباشر والمستمر بين مؤسسات التخطيط التنموي والسكان، وهذا يمكّن القائمين على التخطيط من الحصول على بيانات أكثر دقة حول أوضاع مناطقهم، ويساعد على إعداد وتنفيذ خطط تنموية واقعية وفاعلة في المجتمع.

4. إيجاد توزيع عادل لمكاسب التنمية، وتحسين المستوى التنموي والخدمي في جميع مناطق البلد، من خلال وصول الموارد والاستثمارات الى جميع مناطق وأقاليم الدولة، وهذا يقلّل من فجوة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية.

5. تخفيف العبء الإداري والتنموي عن مؤسسات ومؤسسات الحكومة المركزية، اذ ترفع الكاهل عن العديد من الصلاحيات والمهمات بإسنادها الى مؤسسات إقليمية ومحلية، وهذا الوضع يُمكّنُ مؤسسات التخطيط المركزية من أخذ الوقت الكافي في الإشراف بشكل فعلي وعملي على متابعة خطط التنمية المحلية.

6. ترسيخ مبدأ الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار التنموي على المستوى المحلي، وذلك بعدّ ان اللا مركزية هي شكل من أشكال العملية الديمقراطية.

الخاتمة :

تبرز أهمية دراسة موضوع اللا مركزية بأهمية بالغة بعد الحرب العالمية الثانية لأن الدولة الحديثة أصبحت لا تمَّت بصلة كبيرة الى الدولة القديمة فيما

يتعلق بتنفيذ الخدمات العامة ، ومع اتساع حجم الدولة، وتزايد أعداد سكانها، وتشابك العلاقات الاجتماعية، وتزايد الحاجات، والمطالب المحلية، وتعقد المشكلات وتأزيم العلاقة بين السلطة المركزية والسكان في توزيعاتهم الجغرافية والأثنية والعرقية، لم يعد بمقدور الدولة المركزية إشباعَ كل تلك الحاجات، وتلبيةَ تلك المطالب، وحلَّ كل المشكلات، إذ ان التوسّع الذي حدث في أعمال، ونشاطات الدولة جعلتهم يقومون بنشاطات متعددة، ويقدمون الخدمات المتنوعة بما يلائم التطور الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، لذلك أصبح من الضروري توزيع المسؤوليات والصلاحيات بين العاصمة المركزية، والمناطق المحلية مما أدى الى تقسيم الجهاز الحكومي الى سلطات مركزية، وأخرى محلية توصف باللا مركزية تعتمد صلاحياتها فلسفة الدولة.

من خلال التطرق لموضوع بحثنا يتضح ان هناك دوراً واضحاً و رئيساً للا مركزية في عملية تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، إذ إن المنهج اللا مركزي في الإدارة يهدف إلى تفعيل دور الأجهزة الإدارية المحلية وتنسيق العمل بينها وبين بقية الإدارات والأجهزة الأخرى بصورة تتسم بالمرونة والفاعلية والقدرة على التجاوب مع متغيرات ومتطلبات البيئة الاجتماعية، فالتطبيق الصحي للا مركزية يُولّد مشاركة شرائح واسعة من المجتمع وكذلك ينعكس ايجابيا على عملية صناعة القرار وتنفيذه، كما ان هذا النمط الإداري من شأنه ان يجعل من المجتمع المحلي شريكا فاعلاً في تحمل المسؤولية في إدارة الجهاز الإداري في المؤسسات الحكومية وبالتالي يعكس إيجاباً على المؤسسة المركزية من خلال تحمل العبء مما يفسح المجال للحكومة المركزية أن ترسم سياسة البلد الخارجية وحماية امنها داخليا وخارجيا.

من العوامل الاساسية لنجاح مهام اللا مركزية على هذا المستوى، ويقصد بذلك وجود هيآت عليا تتبنى اسلوب اللا مركزية في الإدارة مستندة على نظام البلد الدستوري والقانوني والقائمة على تفويض الصلاحيات للجهات الأدنى وتقوية سلطة تلك الإدارات. كذلك ارتباطات خلفية للأقليم او المحافظة بهيآت إدارية ادنى منها كوجود الحكومات المحلية والبلديات والتي تخوّلها في ذات الوقت الصلاحيات اللازمة لاداء أعمالها وتطوير مهامها.

الإستنتاجات :

1. إن الموقف النهائي من الفرضية التي أُنطلق منها البحث، نعم تمَّ إثبات وجود علاقة إيجابية بين انتشار اللا مركزية بأشكالها كافة ومكانية تحقيق التنمية المحلية، ولكن هذا شريطة توّفر التطبيق الملائم والجاد لتلك اللا مركزية.

2. ونظراً للميزات الكبيرة التي تتمتع بها اللا مركزية بكل أشكالها، فأصبحت محط نظر واهتمام كبير. فاللا مركزية تحتاج إلى مناخ حقيقي من أجل نجاحها، فالمشاركة والديمقراطية تُعدّان من مقومات نجاح اللا مركزية.

3. إذن هنالك علاقة بين الديمقراطية، وعملية تطبيق اللا مركزية، وبين تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية، فلا وجود لتنمية حقيقية محلية، أو شاملة دون ديمقراطية ولامركزية، ولا ديمقراطية ناجحة بدون تنمية فهنالك علاقة متبادلة بينهما، لأنّ كلاً منهما (التنمية، واللا مركزية) تشتركان في تحقيق الغاية وهو رفاهية الانسان وضمان حقوقه، وحرياته الأساسية بما فيها الاقتصادية، فالتنمية تسعى الى خلق نظام إقتصادي متقدم، يحقق عدالة اجتماعية، واللا مركزية تسعى إلى خلق نظام سياسي متقدم قائم على أساس الحكم الصالح.

4. تُعدُّ اللا مركزية شكلاً من أشكال الديمقراطية، فاللا مركزية تساهم في ترسيخ مبدأ الديمقراطية، وتوسيع عملية المشاركة في عملية صنع القرار السياسي والاقتصادي داخل الدولة على أساس محلي، تساهم اللا مركزية في تحقيق التنمية شاملة، لأنّها تحدُّ من البيرقراطية الإدارية في المحافظات، والأقاليم وتساعد في صنع القرار، مما يؤدي الى تنمية اقتصادية محلية عن طريق توزيع عادل نسبيا لسلطة القرار في تحقيق الاستثمارات، وتوزيع موارد الأقاليم كافة داخل الدولة الواحدة، تؤدي التنمية المحلية الى الدفع بالديمقراطية نحو الأرقى، لكن هذا الرقي لا يمكن ان يتحقق الّا إذا تمَّ الرفع من مستوى التعليم، والوعي لدى السكان المحليين، وتحسين أوضاعهم الاقتصادية.

5. النظام اللا مركزي هو نظام واقعي لاحتواء التعددية الاثنية، والدينية،

والعرقية التي تعاني منها بعض البلدان وبالتالي احتواء المشاكل الناجمة عن هذا التعدد..

6. فعلاقة اللا مركزية بالتنمية الاقتصادية المحلية علاقة تبادلية فاللا مركزية تعدُّ احد العوامل الداعمة لتحقيق التنمية المحلية عن طريق تفويض الصلاحيات المحلية للإداراة المحلية مما يسهّل عملية صنع القرار في تلك المحافظات، والأقاليم.

التوصيات :

1. نشر ثقافة اللا مركزية في صفوف المواطنين، وتعريفهم بأهمية اللا مركزية، هي آلية مهمة لتمكين المجتمع المحلي من المشاركة في صنع القرار.
2. ترسيخ أسس الشفافية والمحاسبة من أجل الحفاظ علي الموارد، ومن ثم توظيفها لتحقيق الغايات المرجوة؛ لانّ اللا مركزية تقوم على قدر كبير من الصلاحيات ومن ثم استغلال الموارد بالشكل الصحيح.
3. الحد من تعاظم ظاهرة الفساد في المجتمعات ولاسيما فساد نخب السلطة في السلطات المحلية.
4. العمل على ترسيخ أسس الديمقراطية الحقة التي تعتمد على مبدأ المواطنة، وليس الطائفة، أو القومية، أو الديانة، والإيمان بمبدأ التداول السلمي للسلطة، والمشاركة في صنع القرار السياسي.
5. إعادة تعريف مفهوم الأقلية، والأغلبية للتحول من معناها الاجتماعي المحدد إلى معناها السياسي الواسع، فالأغلبية على وفق التعريف الأخير لا ترتبط بقومية أو عرق أو دين، أو طائفة محددة؛ وإنّما ترتبط بالذين ينتخبهم العدد الأكبر من الشعب لتمثيله في مؤسسات الحكم المختلفة في حين تكون الأقلية هم من خسر هذه الثقة، وعليه يكون رقيباً على السلطة لحين موعد الانتخابات.
6. منح الصلاحيات الكاملة للمحافظات والأقاليم لرعاية شؤون مواطنيها في المجالات الخدمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بما يبعد هذه المحافظات عن التهميش، والإقصاء، ويدخلها في دائرة المشاركة في إتخاذ القرارات المهمة التي تخص المحافظة، وتكون لتلك الوحدات

سلطات مستقلة ذات طابع تشريعي وتنفيذي، وقضائي لكنها لا تتمتع بالسيادة الشخصية القانونية كي تبقى للحكومات المركزية السيادة الكاملة والاعتراف الدولي.

المصادر والمراجع

1. صفوان المبيضين، واخرين، المركزية واللامركزية في التنظيم الاداري والمحلية، دار اليازوري، عمان – الاردن، الطبعة العربية، 2011
2. احمد حسين عريقات، واخرين، المفاهيم الادارية الاساسية، النظريات والتطبيق، جامعة عمان الاهلية،الحامد للنشر، 2011.
3. ازر ناجي الاحساني، المعلوماتية واثرها على المركزية واللامركزية في ظل السلطة البيروقراطية، في مجلة قضاية سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان السابع والعشرين والثامن والعشرين
4. نبيل عبد الرحمن حياوي، اللامركزية والفدرالية، المكتبة القانونية، شارع المتنبي، بغداد، الطبعة الثالثة، 2006.
5. د. طعيمة الجرف، القانون الاداري دراسة مقارنة في تنظيم ونشاط الادارة العامة، مكتبة القاهرة، القاهرة – 1963–1964
6. اكرم الياسري، (اللامركزية مفهومها ومزاياها وعيوبها والعوامل المؤثرة في تطبيقها) مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، على الموقع الاكتروني، www. fedes. Gom
7. نبيل عبد الرحمن حياوي، دولة العراق الديمقراطية، المكتبة القانونية، شارع المتنبي، بغداد، الطبعة الثالثة، 2007
8. داود الباز، اللامركزية السياسية الدستورية، دولة الامارات العربية المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000
9. علي شريف، مذكرات في الادارة العامة، دار الجامعة المصرية _ القاهرة.
10. نجم العزاوي، المدخل الى الادارة، مديرية دار الكتب،للطباعة والنشر ـ بغداد، 1985
11. أزهار الشيخلي، اللامركزية السياسية والهيئات المحلية، مجلة اوراق عراقية، العدد الرابع ، مركز الفجر للدراسات والبحوث العراقية، ايلول 2005.
12. راؤول بلندنباخر، واخرين، الحوار العالمي نحو الفدراليات، منتدى الاتحادات الفدرالية،الجزء الرابع، اوتاوا، كندا، 2006.
13. عبد العزيز صالح بن حبتور، الإدارة العامة المقارنة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة عدن، الطبعة الأولى، 2000.
14. اسراء علاء الدين، مساهمة النظم الادارية في صنع السياسات العامة (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين، 2005.
15. ايليا سومن، السلم عبر الفدرالية، نشر اوراق عراقية، العدد (4)، بغداد، مركز العراق للدراسات والبحوث، 2005
16. كريمة عبد الرحيم حسن، اثر عدم الاستقرار السياسي على التنمية في العالم الثالث، في، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، مركز دراسات العالم الثالث، جامعة بغداد _ بغداد، 1990.
17. كامل البكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 1984.
18. علي خليفة الكواري وآخرين، نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية، ورد في كتاب التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، 1985.
19. عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل جزئي وكلي، الدار الجامعي، 2006.

20. يحيى غني النجار، آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1991.
21. طه حميد حسن العنبكي، العراق بين اللامركزية الإدارية والفدرالية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، العدد 155، سنة 2010.
22. إسماعيل عبد الرحمن وحربي عريقان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، 2004.
23. سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج، سلسلة أطروحات الدكتوراه (27) مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1999.
24. اسماعيل صبري عبد الله، نحو نظام اقتصادي عالمي جديد، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة 1977.
25. محمد مدحت مصطفى، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الإقتصادية، 1999.
26. علي كريم العمار، مقدمة في مفهوم تنمية الاقتصاديات المحلية على الموقع: www.araburban.net/files.php?file=Intro-to-local-Eco-Dev2...doc
27. عبد الرحيم العطري، مفهوم التنمية على الموقع : www.holymakkah.gov.sa/.../DocOrDocx/DevelopmentConcept.do
28. حياة بن اسماعين ووسيلة السبتي، تمويل التنمية المحلية، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات،دراسة حالة الجزائر والدول النامية، يومي 21 و22 نوفمبر 2006.
29. علاء عكاب خلف، مبدأ المشاركة في التنمية الاقتصادية المحلية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 24، 1431 هـ 2010 م.
30. الأسكو، دليل تنمية المجتمع المحلي، مؤسسة خالد الخيرية،الامم المتحدة، 2008.
31. يسرى محمد أبو العلا، علم الاقتصاد، ط1، دار الفكر الجامعي، جامعة بنها، كلية الحقوق، الاسكندرية.
32. عبد المطلب غانم، إدارة التنمية العربية، الواقع والآفاق، سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
33. المركز اللبناني للدراسات – 2003: اللامركزية والديمقراطية والحكم المحلي في العالم العربي، منتدى الحكم المحلي للدول العربية، صنعاء، 6 – 9 ديسمبر

(قرار الإستفتاء في إقليم كردستان وتداعياته)

هبة علي حسين* * باحثة في حمورابي
باحثة من العراق

مقدمة :

يُعدُّ الانفصال من القضايا الأكثر انتشاراً في الدول التي تكثر فيها القوميات المتعددة الأعراق والثقافات والأقليات، إذ تسعى هذه الأقليات الى إقامة كيانات سياسية خاصة بها باستخدام بعض الطرق والوسائل من أجل الانفصال، وقد تستخدم القوة المسلحة من أجل تحقيق فكرة الانفصال بعد أن تفشل في تحقيق مطالبها باستخدام الطرق السلمية، وهذا سيؤدي الى تحولات جيوسياسية في الوحدات السياسية والديموغرافية، وقد تلجأ هذه الأقليات للمطالبة بالانفصال إما بسبب الواقع الاقتصادي او الرغبة في إقامة دولة خاصة بهم.
لذلك سوف نتناول في هذا البحث مبحثين: المبحث الأول يتناول مفهوم الانفصال السياسي والأسباب الدافعة له، أمَّا المبحث الثاني فيتناول قرار الاستفتاء الرامي الى انفصال إقليم كردستان عن العراق.

المبحث الأول: مفهوم الانفصال السياسي والأسباب الدافعة له.

أولاً: مفهوم الانفصال السياسي.

الانفصال ـ لغةً ـ هو (تقطيع الشيء وافرازه، يقال فصل الشيء قَطَعَه وأَبَانَهُ، أفرزه ومَازَهُ، تفاصلت الأشياء :إنفصل بعضُها عن بعض، وانفصل ضد اتَّصل)[1].

ويُعرَّفُ ايضا بأنه (الفصل هو البون بين شيئين، وفصلت الشيء فإنفصل اي قطعته فنقطع والانفصال مطاوع فصل، والفصل هو القضاء بين الحق والباطل)[2]

(1) وسن قاسم الخفاجي، قابلية العقد للانفصال، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد (1)، السنه الرابعة، ص 246.
(2) صلاح جبير البصيصي، انفصال الوحدات المكونه للدولة الفيدرالية، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، كلية القانون، جامعة بابل، العدد (2)، السنة الخامسة، ص369

والانفصال مشتق من فصل بمعنى قطع او خرج يقال فصلت الشيء فإنفصل أي قطعته فانقطع، فصل :اي خرج، ويعرف الانفصال في المعاجم الانكليزية (بالانسحاب من تحالف او اتخاد او منظمة دينية او سياسية)[3]

أمَّا اصطلاحاً فيعرف الانفصال بأنه (خروج جزء من إقليم الدولة عن سيادة الدولة الأصلية بقصد تأسيس دولة جديدة، ولكي تنشأ الدولة الجديدة يجب ان تكون قد استجمعت عناصر الدولة القانونية كافة واستقرت في الجزء المنفصل وعجزت الدولة الأمُّ عن إقناعها بالعدول عن قرارها بالانفصال)[4]

ويُعرَّف الانفصال بأنه (خروج عن كيان منظم كأمة مثلا كما حدث عندما قررت سلوفينيا وكرواتيا الانفصال عن يوغسلافيا سنة 1991)[5]

كما عُرّف الانفصالُ بأنه (خروج سكان إقليم دولة على هذه الدولة بقصد الاستقلال عنها وتأسيس دولة جديدة متى نجحوا في تحقيق هذه الغاية بالتخلص نهائيا من سيادة الدولة الأم وتأسيس دولة جديدة مستجمعة لعناصر الدولة القانونية كافة)، ويُعرَّف ايضا بأنه (تلك الحالة التي ينسلخ فيها إقليم من دولة قائمة ذات سيادة تعجز عن اخضاعه وارجاعه الى سيادتها فتكون بعد ذلك دولة تتوفر فيها العناصر كافة)[6]

كذلك يُعرَّف الانفصالُ بأنه (نشاط سياسي وشعبي تتبناه جماعه ما تطالب بالانفصال عن دولتها الأم او الاستقلال عن دولة انضمت اليها، نتيجة ظروف تاريخية محددة على غرار حرب البلقان، والحربين العالميتين الاولى والثانية، وعلى عكس حركات التحرر التي تستهدف التحرر من الاستعمار، والحصول على استقلالها، وممارسة حقها في تقرير مصيرها، والاعتراف بشرعية كفاحها تستهدف الحركات الانفصالية وحدة الدولة وسيادتها الاقليمية، ويقوم هذا التوجه الانفصالي إلى دوافع عرقية او قومية او دينية او سياسية او اقتصادية)[7]

ويعرف ايضا بأنه (اقتطاع أرض من دولة وبالتالي يعني تفككا اقليميا، وفي هذا السياق يبرر شرط أساس للموافقة على اي مشروع انفصالي يتجسد في موافقة الدولة المعنية بمشروع الانفصال، بالاضافة لاعتراف المجتمع الدولي لاحقا. وتكمن التداعيات السياسية والقانونية لهذا الشرط في أنه من دون موافقة الدولة الأم على الانفصال، والتي ستفقد الاراضي والمواطنين فان إعلان الانفصال من طرف واحد ليس مجدياً)[8].

(3) محمد علي احمد محمد تورشين، انفصال الدول (طرقه ودوافعه)، www.hurriyat sudan.com

(4) صلاح جبير البصيصي، مصدر سبق ذكره، ص369.

(5) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط4، 2004، ص10.

(6) محمد علي احمد محمد تورشين، مصدر سبق ذكرة

(7) كرم سعيد، التحركات الانفصالية في العالم: النموذج كتالونيا، السياسة الدولية،العدد 202،مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الاهرام،2015، ص170.

(8) فاطمة الزهراء علي، التطلعات الانفصالية بين التنظير والواقع، 2015، www.sasapost.com / opinion/looking-for-separation-between-theory-and-reality.

ثانيا : الأسباب الدافعة للانفصال السياسي.

مشكلات الانفصال قديمة ومتجددة لا تكاد تمرّ حقبة دون ان تحدث مشكلات انفصال هنا او هناك، لذلك ينبغي التعرف على عدد من مشكلات الانفصال لمعرفة أسبابها ودوافعها حتى يتمَّ التوصل الى القواعد القانونية التي تطبق عليها.

فمشكلات الانفصال على مستوى المجتمع الدولي نجد ان دوافعها لاتكاد تخرج عن الآتي :[9]

(9) محمد علي احمد محمد تورشين، مصدر سبق ذكره.

1. التحرر من الاستعمار: من المعروف ان الاستعمار كان يتمُّ تحت ستار مساعدة الشعوب المتخلفة ونقل الحضارة اليها وكان الفقه الانكليزي يؤكد ان الاستعمار يحمل معه الى المستعمرات النظام الديمقراطي والنمو الاقتصادي لكن الواقع اكد ان الاستعمار كان وسيلة لخدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية إذ وجدت في المستعمرات المواد الخام والأسواق التجارية والبشرية التى تحتاج اليها.اما بالنسبة لسعي الأقليَّات الى إيجاد دولة خاصة بها.

2. سعي الاقليات الى إيجاد دول خاصة بها: تُعرَّفُ الأقليَّة بأنها (جماعة من بين مواطني الدولة تنتمي بجنسها او بلغتها او بدينها الى غير ما تنتمي اليه غالبية)، وذهب رأي آخر الى ان الاقلية مجموعة من مواطني الدولة تختلف عن أغلبية مواطني الدولة من حيث الجنس او الدين او اللغة او الثقافة وغير مسيطرة او مهيمنة وتشعر بالاضطهاد مستهدفة حماية القانون الدولي لها، وتعرف الاقليات ايضا بأنها جماعة تقلُّ عددياً عن بقية شعب الدولة وفي وضع غير مسيطر يمتلك اعضاؤها خصائص دينية او اثنية او لغوية مختلفة عن بقية الشعب.وتسعى هذه الاقليات غالبا الى تحقيق أهداف معينة تتمثل في تحقيق مبدأ المساواة، ضمّ الأقليات والأقاليم أي تجميع جماعاتها المختلفة التي توجد في عدة أقاليم ودول مجاورة وذلك في إطار الدولة الأم، من أهدافها ايضا الحكم الذاتي اي حق الأقليات في إدارة شؤونها الداخلية بكل حرية دون الخضوع لتوجيهات أو أوامر السلطة المركزية دون ان يخلَّ ذلك او يمس بوحدة السلطة ووحدة القانون داخل الدولة، الهدف الأهم للاقليات هو الانفصال كما يعدّ الهدف

تعريف الأقلية: تُعرَّفُ الأقليَّة بأنها (جماعة من بين مواطني الدولة تنتمي بجنسها او بلغتها او بدينها الى غير ما تنتمي اليه غالبية).

النهائي الذي تسعى لتحقيقه بغية المحافظة على ذاتيتها العرقية واللغوية والدينية.

3. الأسباب الاقتصادية: قد تمتلك بعض الأقاليم خصائص معينة تجعلها في وضع متميز وبحكم موقعها الاستراتيجي، او ان تحتوي على موارد وثروات طبيعية مما قد يدفع بعض السكان الى العمل على انفصال ذلك الجزء،

نستنتج مما سبق ان تفعيل حق الانفصال استنادا الى حق تقرير المصير ورد كأحد الحلول في حالة الاستبداد والاضطهاد الذي تتعرض له جماعة معينة ويكون الخيار الأخير والذي تصاحبه شروط مهمة ومنها ان يتم وفق آليات دستورية وقانونية معقدة ومتفق عليها مع باقي الأثنيات والمجموعات الإقليمية الأخرى، فمثلما كان التوحد طوعيا واختياريا مع المجموعات الاخرى فان الخروج يجب ان يكون مرهوناً بمباركة وتأييد المكونات الأخرى كما أن المكون الذي يطلب الانفصال عليه ان يضع في عدّه مدى درجة التطور والكمال السياسي والاقتصادي الذي يؤهله لتفعيل هذا الحق وخصوصا بالنسبة للأقليات الاثنية القاطنة في مساحة جغرافية محددة وليس تلك المشتتة في جميع أنحاء الدول الاتحادية وبخلاف ذلك يولد تفعيل هذا الحق أشكالات أكثر مما سيطرحه من حلول ليس للمكون الأثني فحسب وانما لكامل المكونات الاخرى في الدولة الفيدرالية.

المبحث الثاني: أكراد العراق: الإستفتاء على الإنفصال.

تتمتع المنطقة الكردية في شمالي العراق بحكم ذاتي واسع منذ حرب الخليج الاولى عام 1991 ومنذ الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003 تشهد استقرارا الى حد معين في حين تعاني بقية مناطق العرا ق من حالات عدم الاستقرار.

منذ عام 2003 كان لأكراد العراق الكثير من المكتسبات السياسية وحتى الجغرافية بعد 2003 ومن خلال مشاركتهم في اطاحة النظام السابق وتاسيس النظام العراقي الجديد وإدارته، وحصلوا على مكتسبات كبيرة قياساً بالنسبة لأكراد تركيا وإيران وسوريا.[10]

(10) هل اسقاط أستفتاء كردستان مكتسبات الاقليم، www.alarabiya.nat

قبل عام 2003 لم يحظَ الاكراد بفرصة حقيقية للمشاركة في إدارة شؤون

الدولة، لكن ومنذ عام 2003، تمخضت سياساتهم التي يصفها الكثير من المحللين والمراقبين حينها بالناجحة، عن ضمان حقوق عريضة لإقليم كردستان العراق أبرزها الفيدرالية والاحتفاظ بقوات البيشمركة وادخالها ضمن المؤسسة العسكرية العراقية، وحسب التوافق اصبح للاكراد حصص في بغداد وهي الرئاسة وبعض الوزارات السيادية ومقاعد في البرلمان.[11]

(11) هل اسقاط استفتاءكردستان مكتسبات الاقليم،مصدر سبق ذكرة.

ليست المرة الاولى التى يصوّت فيها الأكراد في العراق على الانفصال، الاستفتاء السابق في عام 2005 حظي بموافقة شبة جماعية، ولكنهم لم يحققوا شيئا. رغم ذلك نجد ان الاستفتاء الكردي مرفوض من الجميع، اذا شهدت أربيل عاصمة إقليم كردستان زيارات مكثفة لمبعوثين دوليين يحملون باقة من التهديدات والوعود، يرغبون في إلغاء الاستفتاء، اذ نجد الكل متمسكا بسياسة العراق الموحد حتى لو صوّت الكرد بنعم.[12]

(12) صامويل تادريس، خواطر حول الاستفتاء الكردي، www. Alhurra. com

وفي عام 2005 حاز تحالف من الأحزاب الكردية (التحالف الكردستاني) على المرتبة الثانية في الانتخابات الوطنية التاريخية التي شهدها العراق، حيث فاز التحالف ب 77 مقعدا في البرلمان المؤقت، عام 2009 بدأت الحكومة الكردية بتصدير النفط الخام الى أسواق أجنبية، والشركات العاملة في كردستان كانت تضخ ما بين 900 ألف الى مليون برميل يوميا من حقلين شماليين للنفط الى تركيا وكانت تتسلم حصتها مقابل إستخدام خطوط أنابيبها في التصدير[13])

(13) هل أسقط أستفتاء كردستان مكتسبات الأقليم، مصدر سبق ذكره.

حالة التفكك والفوضى التي اعقبت اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من شمالي العراق وغربه تعدّ العامل المساعد الرئيس في خطوة اكراد العراق على تقديم مشروع انفصالهم عن العراق بدولة قومية للاكراد، فكردستان التى وضعت ثقلها بثلاث قواعد عسكرية أمريكية وبريطانية، فضلا عن مطار عسكري يستخدم لعمليات التحالف العسكري لتشجيع حلم الدولة الكردية، ساعدتها ايضا الحالة السياسية في العراق والمنطقة العربية وما شهدته من تناحر واضح منحها تأييد الاكراد من دول بالمنطقة لهذه الخطوة ليس حبا او تعاطفا بل نكاية بدولة او طرف ما[14]

حالة التفكك والفوضى التي اعقبت اجتياح تنظيم داعش لمساحات واسعة من شمالي العراق وغربه تعدّ العامل المساعد الرئيس في خطوة اكراد العراق على تقديم مشروع انفصالهم عن العراق بدولة قومية للاكراد.

(14) أكثم سيف الدين، استفتاء انفصال اقليم كردستان العراق برعاية اماراتية، العربي الجديد، 9يونيو 2017،.www.alaraby. co.uk/ polities.

وقد بدأ إقليم كردستان اول خطواته الفعلية تجاه الانفصال عن العراق

متجاوزا كل التحذيرات وكل المخاوف من تأثير ذلك في البلاد وعلى المنطقة محددا موعدا ثابتا لإجراء الاستفتاء الشعبي على الانفصال في وقت حذر فيه مراقبون من خطورة هذا التوجه الذي يضع العراق أمام أزمات جديدة، وفي اجتماع عقده رئيس إقليم كردستان مسعود البارزاني مع قادة الأحزاب والأطراف الكردية تمَّ تحديد 25 / أيلول / 2017 موعداً لإجراء الاستفتاء برئاسة البارزاني وثلاث لجان لزيارة الدول الإقليمية والعربية وبغداد لمناقشة الموضوع.[15]

(15) المصدر نفسة.

نجد أن حكومة الإقليم أبدت تصلباً شديداً إزاء الدعوات للتراجع عن قرارها بإجراء الاستفتاء، إذ على الرغم من ان الدول العظمى والمنظات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة كررت مطالبتها بالتأجيل وعرضت بدائل لن تضرَّ بجوهر القضية الكردية بل تجنبها انتكاسة تعيدها عشرات السنين الى الوراء وتخفف من تداعياتها السلبية على وضع الكرد في الدول الأخرى، وتجنب العراق وعموم المنطقة كوارث متوقعة، إلَّا أن الرفض من حكومة الإقليم كان الجواب على ذلك بحجة ان أيا منها لا يمثل بديلاً أفضل من الاستفتاء.[16]

(16) صحيفة اماراتية، لهذه الاسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية لن يقدم برزاني على الانفصال، Baghdad today.news/ 16037/.

أبدى مجلس الأمن الدولي معارضته للاستفتاء على الانفصال، وفي بيان صدر باجماع أعضائه ال15 أعرب مجلس الأمن على قلقه إزاء التأثيرات المزعزعة للاستقرار التي تنجم عن مشروع حكومة إقليم كردستان، وأضاف البيان: أن الاستفتاء مقرّر في وقت لاتزال العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية جارية، وشدد البيان على أن أعضاء المجلس يعبرون عن تمسكهم المستمر بسيادة العراق ووحدته وسلامة أراضيه ويدعون الى حل اي مشكلة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان في إطار الدستور العراقي عبر حوار منظم وحلول توافقية يدعمها المجتمع الدولي.[17]

(17) صحيفة اماراتية، لهذه الاسباب السياسية والاقتصادية والعسكرية لن يقدم برزاني على الانفصال، مصدر سبق ذكره.

إن قرار استفتاء إقليم كردستان العراق، سوف يكون له أبعاد وتأثيرات كبيرة في استقرار الدول المحيطة خصوصاً في ظل وجود الأقلية الكردية المنتشرة في كل من تركيا وإيران وسوريا (والتي تتركز في منطقة جغرافية متقاربة) وهذا الأمر لا محالة سوف يشجّع ويشكّل حافزاً لتلك الأَقليات في هذه الدول للانضمام الى كردستان العراق. وفي ظل اجماع الدول عليى ضرورة إفشال هذا المشروع للحفاظ على وحدة أراضيها وسيادتها السياسية[18]

(18) احمد مصبح، انفصال الاقليم بين الرؤى الاقتصادية والواقع السياسي، مصدر سبق ذكرة.

لايزال الاستفتاء محل اعتراض من العديد من الدول حول العالم، إلا ان الموضوع بالنسبة لتركيا وإيران من الأولويات وتطلّب موقفاً مشتركاً وتنسيقاً من أعلى المستويات، إذ عارضت كلٌ من إيران وتركيا استفتاء الإقليم، إذ ترفض تركيا الاستفتاء لأسباب داخلية بالدرجة الأولى، فهي تخشى من تداعيات هذا الانفصال على وحدة أراضيها وأمنها واستقرارها لوجود أكراد على أراضيها، والذين من المحتمل ان يطالبوا بالانفصال أيضا في المستقبل في حال تَمكَّنَ إقليم كردستان من الانفصال عن العراق عبر الاستفتاء.[19]

(19) نون بوست، لماذا ترفض تركيا فكرة استفتاء اقليم كردستان، www.noonpost.org،2017

على الصعيد المحلي طالبت حكومة العراق الأكراد بإلغاء الاستفتاء وأصدرت المحكمة العليا في العراق، أمراً بإيقاف إجراءات الاستفتاء على انفصال إقليم كردستان، أمَّا رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي فهدّد بالتدخل العسكري ضد إقليم كردستان، لقد خرجت غالبية الشعب العراقي بمكوناته كافة وصوّتت بالموافقة على دستور جمهورية العراق وبالالتزام بأحكام المواد الواردة فيه ومنها المادة (1) موضوع طلب التغيير وتجد المحكمة الاتحادية العليا أن هذه الموافقة وهذا الالتزام من الحاكم والمحكوم ان يكون العراق بحدوده الجغرافية المعترف بها دولياً وبمكونات نظامه الإتحادي المنصوص عليها في المادة (116) من الدستور وهي العاصمة والإقليم والمحافظات اللا مركزية والإدارات المحلية دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة كاملة ونظام الحكم فيها جمهوري نيابي وان تكون مواد الدستور ضامنة لوحدة العراق.[20]

(20) السومرية نيوز، نص قرار المحكمة الاتحادية بشأن أنفصال اي مكون عن العراق، 2017، www.alsumaria.tv

ذهبت المادة (109) منه الى إلزام السلطات الاتحادية المنصوص عليها في المادة (47) من الدستور وهي: السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالمحافظة على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، ولم تجد المحكمة الاتحادية العليا من خلال استعراض نصوص دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ودراستها نصاً يجيز انفصال اي من مكونات النظام الاتحادي في جمهورية العراق، وصدر القرار استناداً الى أحكام المادة (93 / ثانياً) من الدستور بأكثرية ستة أعضاء ومخالفة ثلاثة من أعضاء المحكمة.[21]

(21) السومرية نيوز، نص قرار المحكمة الاتحادية بشأن أنفصال اي مكون عن العراق، مصدر سبق ذكره.

القيادة الكردية فإنها تدرك صعوبة الانفصال بسبب الرفض الواسع من دول وجهات كثيرة منها الدول المجاورة للعراق مثل ايران وتركيا وسوريا التي تخشى من قيام دولة كردية على حدودها.

أمَّا القيادة الكردية فإنها تدرك صعوبة الانفصال بسبب

الرفض الواسع من دول وجهات كثيرة منها الدول المجاورة للعراق مثل ايران وتركيا وسوريا التي تخشى من قيام دولة كردية على حدودها، وفي حال إصرار البارزاني على المضي بمشروع الانفصال سيساهم ذلك أيضا في خلق بؤر توتر وتصعيد وانهيار الأوضاع الأمنية ليس فقط في العراق بل في منطقة الشرق الأوسط عموما.[22]

(22) حارث حسن، أزمة أستفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات، studies.aljazeera.net.

وفي ضوء ذلك لا يمكن إغفال المادة 140 من الدستور العراقي والتي تنصُّ على أن كركوك منطقة متنازع عليها وسينظر في مصيرها عبر إجراء استفتاء كان قد حُدّد له عام 2007 وكون الاستفتاء غير منجز حتى الآن تبقى كركوك منطقة متنازعاً عليها، ولا يصحُّ لطرف ما أن يجري عليها إجراءاً قانونياً دون توافق اتحادي.[23]

(23) المصدر نفسه.

وفي أعقاب الاستفتاء على الانفصال الذي أجراه إقليم كردستان العراق يوم 25 / 9 / 2017 اتخذت الحكومة المركزية إجراءات اقتصادية ضد الإقليم، كان أولها حظر الرحلات الدولية المباشرة من الإقليم، تلاه فرض قيود مالية على أربيل جرى تخفيضها فيما بعد، في حين هددت تركيا بغلق معبرها الحدودي مع الإقليم، مما قد يعطل تدفقات النفط ومنتجات أخرى، تزامنا مع تهديدات إيرانية مماثلة.[24]

(24) حارث حسن، أزمة أستفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات، مصدر سبق ذكره.

أمَّا موقف الرئيس العراقي فؤاد معصوم، فنجده يختلف قليلا عن موقف الحكومة المركزية، فهو وان كان يرفض إجراء الاستفتاء إلَّا أنه يميل الى إيجاد تسوية تتفادى الصدام. ويتحكم في موقفه التزامان، التزامه كرئيس العراق يفرض عليه أن يرفض ما يخالف الدستور العراقي وأن يتضامن مع حكومته، والتزامه في قيادة الإتحاد الوطني الكردستاني يفرض عليه التعاطف مع الاستفتاء في الاإقليم، هذا الوضع جعل معصوم يقدّم مبادرة لحل النزاع تقضي بإجراء مفاوضات غير مشروطة بين بغداد وأربيل لا تتعدى ثلاث سنوات، فإذا فشلت يمكن لأربيل أن تنظّم الاستفتاء على مصير الإقليم، وقد لاقى المقترح رفض بغداد وأربيل معا.[25]

(25) المصدر نفسة.

من جهة أخرى صعدت بغداد لهجتها في 14 / تشرين الاول / 2017 تجاه ما يجري في كركوك وحولها، حيث فرضت الحكومة المركزية شرطا جديدا على إقليم كردستان، يتمثل بانسحاب قوات البيشمركة الى ما يسمى ب(الخط الأزرق) وخلال ساعات انسحبت قوات البيشمركة من كركوك دون

مقاومة تذكر، وهي منطقة يسكنها العرب والتركمان والأكراد، لكن الإقليم لا يريد الانفصال من دونها ومن دون ثروتها النفطية، والى الآن لم يتّضح بعد دور الأكراد المستقبلي في إدارة الدولة العراقية بعد كل ما حدث.[26]

كما أصدرت المحكمة الإتحادية العليا بتاريخ 6 / 11 / 2017 قرارها المرقم (122 اتحادية 2017) حول تفسير المادة الأولى من الدستور العراقي التي تنصّ على ان (جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ديمقراطي، وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق)[27]

نلاحظ بعد حكم القضاء بعدم وجود نص دستوري يسمح بالانفصال عن العراق، أعلنت حكومة إقليم كردستان ترحيبها والتزامها بالقرار معربة عن أملها أن يشكّل هذا القرار أساساً لإجراء حوار مع الحكومة الاتحادية.[28]

الخاتمة :

نستنتج من ذلك أن استفتاء إقليم كردستان لم يحظَ بأي تأييد إقليمي او دولي، وقد قوبل بمعارضة كبيرة من العديد من الدول لاسيما المجاورة للعراق متمثلة بتركيا وايران التي توجد فيها إقليات كردية، لهذا هنالك بوادر حصول اتفاق بين أربيل وبغداد من أجل حل الأزمة بطريقة سلمية واعتماداً على الحوار والتفاهم إذ نلاحظ تغير الموقف الكردي ومحاولته التراجع عن قراره من خلال قيام حكومة الإقليم باقتراح مبادرة من ثلاث نقاط تتمثل بوقف إطلاق النار وجميع العمليات العسكرية في الإقليم وتجميد نتائج الاستفتاء والبدء بحوار مفتوح بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية على أساس الدستور العراقي، كذلك نجد ان أربيل أعلنت احترامها لقرار المحكمة الاتحادية العليا بعد تفسيرها للمادة الأولى من الدستور والذي نصَّ على عدم جواز انفصال اي إقليم او محافظة او إدارة محلية للبلد، وهذا يدل على تراجع إقليم كردستان عن قرار الانفصال ولا زالت الأحداث والتغييرات مستمرة حول موضوع الاستفتاء.

(26) هل أسقط أستفتاء كردستان مكتسبات الاقليم، مصدر سبق ذكره.

(27) محمد صالح، انفراجة في ازمة بغداد واربيل: احترام قرار القضاء ثم مفاوضات، صوت العراق، بغداد، 2017، ص1.

(28) محمد صالح، انفراجة في ازمة بغداد واربيل، مصدر سبق ذكره.

النخبة المثقفة العراقية وإشكالية التأثير في الوسط الاجتماعي

الدكتور محمود شمال حسن*
أستاذ علم النفس الاجتماعي ــ جامعة المستنصرية

* باحث من العراق

المقدمة:

لقد أثبتت الوقائع الميدانية، أن النخبة المثقفة العراقية لم يكن لها تأثير يذكر في الوسط الاجتماعي؛ ولأنها كذلك، فقد أصبحت عاجزة عن إحداث تغييرات في اتجاهات الأفراد ومعتقداتهم، وأن ثمة مؤشرات تثبت صحة ذلك.

1. إن المجتمع العراقي، لما يزل بعد، يتأثر بخطاب المرجعيات التقليدية والتي نعني بها حصراً: المرجعيات العشائرية والإثنية. إذ أصبح الخطاب الصادر عن هذه المرجعيات أكثر فعالية في تشكيل اتجاهات الأفراد بدرجة تفوق خطاب النخبة المثقفة على اختلاف تصنيفاتها.
2. تشير الوقائع الميدانية، أن النخبة المثقفة، بقيت لزمن طويل تردد عبارات ومقولات أُنتجت في ثقافات أخرى، دون أن تتمكن من توطينها، أو تكييفها بطريقة تنسجم مع الخصوصية الثقافية للمجتمع، وهو الأمر الذي دفع الكثير من الناس إلى نعت أفرادها بنعوت سلبية، مفادها: أنهم يقولون الكثير من الكلام دون أن يفعلوا شيئاً، وهذا أدى بطبيعة الحال، إلى النفور منها.
3. ومن المؤشرات الدالة على انخفاض مستوى تأثير النخبة المثقفة في الوسط الاجتماعي، شيوع ظاهرة الأفكار اللاعقلانية، سواء لدى الفئات الاجتماعية التي تتمتع بنصيب وافر من الثقافة، أم تلك التي تتمتع بنصيب قليل منها. وهذا يشير صراحة، أن النخبة المثقفة لا تتمتع

بالتأثير المطلوب الذي يمكنها من تشكيل اتجاهات الأفراد بطريقة تتناسب وخطاب الحداثة. لذا نقول: إنَّ خطاب النخبة المثقفة، بقي في حدود النخبوية، ولم تتمكن من مغادرته، وكأنها أصبحت تخاطب نفسها، ومن يخاطب نفسه، لا يتمكن من التأثير في غيره.

4. ومما يجعلُ -النخبةَ المثقفةَ، فاقدةَ التأثير في الوسط الاجتماعي- غيابُ برامجها التنويرية التي أدّت بالمحصلة النهائية إلى انخفاض مستوى وعي الناس تجاه القضايا المصيرية التي تشغل اهتمامهم، وتبصيرهم من ثم بضرورة اتخاذ مواقف معينة إزاءها.

أولاً: مفهوم النخبة المثقفة

إن تحديد مصطلح النخبة المثقفة، يقتضي منا أولاً، وقبل كل شيء، تحديد معنى النخبة، ثم بعد ذلك، نحدّد معنى النخبة المثقفة.

من وجهة نظر قاموس علم الاجتماع، أن النخبة Elite تعني مجموعة من الأفراد تتمتع بقوّتها في التأثير في المجتمع[1]. ومعنى ذلك، أن النخبة هي فئة تشتمل على عدد قليل من الأفراد، وهذه الفئة تتمتع بقدرة التأثير في الوسط الاجتماعي الذي تعيش في كنفه. وبذلك، فان النخبة تحدد على أساس عاملين اثنين، هما: عامل العدد وعامل قوة التأثير في الوسط الاجتماعي. على أن هذين العاملين، يفقدان أثرهما في تحديد النخبة، ما لم يتوفر عدد من الخصائص، التي تجعل نخبة الأفراد أكثر فاعلية وتأثيراً في الوسط الاجتماعي، ولعلَّ من ابرز هذه الخصائص: القدرة العقلية العالية في مجال معين، كأن يكون نظم الشعر أو كتابة الرواية أو القصة، أو في مجال النحت أو الرسم أو الإبداع في مجال العلوم الإنسانية أو العلوم الصرفة وغير ذلك من المجالات. ومن الخصائص التي تتمتع بها النخبة: المكانة الاجتماعية المرموقة، تلك المكانة التي تساعدها على إحداث التحولات الاجتماعية المطلوبة في المجتمع[2].

(1) دينكن ميشيل. معجم علم الاجتماع، ترجمة احسان محمد الحسن. (بغداد: دار الحرية للطباعة، 1980)، ص117.

(2) المصدر نفسه، ص120.

(3) محمد بن صنيتان. النخب السعودية: دراسة في التحولات والاخفاقات. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص123-124.

أما المثقف أو المثقفون، فهناك تعريفات متعددة، تشير كلها إلى أنهم مجموعة من الأفراد الذين يعملون في ميدان الفكر والثقافة. ولقد نقل أحد الباحثين[3]، مجموعة تعريفات للمثقفين، نوردها على النحو الآتي:

المثقفون: هم مجموعة من الأشخاص الذين تُمكّنهم قدراتهم ومواهبهم الخاصة من النفاذ الى منجزات ذات قيمة ثقافية.

- المثقفون: هم مجموعة من الأشخاص الذين تُمكّنهم

قدراتهم ومواهبهم الخاصة من النفاذ الى منجزات ذات قيمة ثقافية.

- المثقفون: هم اولئك الأشخاص الذين يمتلكون المعرفة، وعلى اساس هذه المعرفة الموضوعية وتأملاتهم الذاتية يصوغون أحكامهم على الواقع دون ان يستخدموا هذه الأحكام مباشرة، او بالضرورة من خبراتهم الحسية.

- المثقفون: هم المتخصصون في أمور الثقافة ويضعون حساباتها فوق الحسابات الاجتماعية اليومية المعتادة.

من ذلك، يتّضحُ، ان المثقفين، هم فئة -من الأفراد- تتمتع بقدرات عقلية تؤهلها لاحتراف العمل الفكري او الثقافي.

وتأسيساً على ما سبق، فان النخبة المثقفة، تعني تلك الفئة القليلة من الافراد التي تحترف العمل الفكري او الثقافي، واحتراف هذا النوع من العمل، هو الذي يمنحها قدرة التأثير في مجريات الأحداث. على أن هذه الفئة، تتميّز عن غيرها من الفئات الاجتماعية بخاصيتين :

الأولى: انها تتمتع بوعي اجتماعي يُمكّنها من معالجة مشكلات المجتمع بطريقة منطقية وعقلانية، وان الخطاب الثقافي او العلمي لهذه الفئة هو الذي يكون الكلمة الفصل في معالجة تلك المشكلات.

الثانية: ان النخبة المثقفة، تؤدي دوراً اجتماعياً، وهذا الدور مستمد من الكفاءة الفكرية او الثقافية التي تتمتع بها[4].

نخلص الى القول: ان النخبة المثقفة، هي تلك الفئة القليلة من الأفراد التي تحترف العمل الفكري او الثقافي، وهذا الاحتراف يمنحها قدرة التأثير في مجريات الأحداث ؛ ولأنها كذلك، فهي تتمتع بقدر كبير من الوعي الاجتماعي، وانها تؤدي دوراً اجتماعياً بفعل الكفاءة الفكرية او الثقافية التي تتمتع بها.

(4) محمد الدقس. الانتلجنسيا العربية: الواقع والطموح – ملاحظات اولية. في: سعد الدين ابراهيم (محرر). الانتلجنسيا العربية: المثقفون والسلطة. (عمان: منتدى الفكر العربي، 1980)، ص142.

ثانياً: الأنواع الدالة على النخبة المثقفة العراقية

لا بدَّ من التسليم ابتداءاً، ان النخبة المثقفة العراقية، لم تكن فئة اجتماعية واحدة، وانما هي فئات متعددة، وهذا يعني، ان النخبة المثقفة العراقية غير متجانسة، والدليل على ذلك، انها تشتمل على فئات مهنية وتربوية وسياسية، الى جانب الفئة العاملة في ميدان الصحافة والأدب. وإذا نحن حاولنا حصر

الفئات التي تتألف منها النخبة المثقفة، نجد انها تتوزع على الفئات الآتية :

1. فئة العاملين في الحقل التربوي كأساتذة الجامعات والمعلمين والمدرسين.
2. فئة العاملين في مراكز البحث العلمي.
3. فئة العاملين في الحقل الطبي.
4. فئة العاملين في الحقول المهنية الراقية كالمهندسين والمحامين.
5. فئة الكتاب والأدباء والصحفيين.
6. فئة العاملين في الحقل السياسي.

من ذلك، يتبين، ان النخبة المثقفة العراقية، لم تكن فئة واحدة، وانما هي فئات متعددة، وهذا التعدد في الفئات، لا يُعدُّ تصنيفاً معرفياً، وانما يعدُّ تصنيفاً مهنياً لحقيقة النخبة المثقفة. والسؤال الذي يطرح نفسه، كيف نصنف معرفياً النخبة المثقفة العراقية ؟

وللإجابة عن هذا السؤال، نجد ان الاستعانة بالتوجهات القيمية السائدة في عموم المجتمعات البشرية، يساعدنا في تحديد التصنيف المعرفي للنخبة المثقفة العراقية التي نحن بصددها.

إحدى وجهات النظر التي يحيلنا اليها سويف 1985،[5] ان ثمة توجهات قيمية تكاد تشيع في كل مجتمع بشري، وجهة النظر هذه ترى ان الثقافة السائدة، تؤثر في شخصية الأفراد من خلال محورين اثنين.

(5) مصطفى سويف. الحضارة والشخصية. المجلة الاجتماعية القومية.العدد 2 (1985)، ص24–25.

المحور الاول: يمتدُّ من الانجاز الى الفشل.

المحور الثاني: يمتدُّ من التقبل الى الرفض.

إذا نحن أمعنا النظر في وجهة النظر هذه، نجد، أنها تشتمل على أربعة أنواع من التوجهات القيمية[6] :

(6) المصدر نفسه، ص25.

النوع الاول: انجاز – تقبل.

النوع الثاني: انجاز – رفض.

النوع الثالث: فشل – تقبل.

النوع الرابع: فشل – رفض 8, وكون الفرد متقبلاً للثقافة التي يعيش بين ظهرانيها، وإذن، فإن الأفراد من هذا النوع هم منجزون ومتقبلون للظروف السائدة في المجتمع.

والنوع الثاني، يجمع بين قيم الإنجاز وكون الفرد رافضاً للثقافة السائدة، وهذا يعني، ان الأفراد من هذا النوع، هم منجزون، بيد أنهم رافضون للظروف السائدة في المجتمع.

والنوع الثالث، يجمع بين الفشل في الانجاز وتقبل الفرد للثقافة السائدة، وهذا معناه، ان الافراد من هذا النوع، هم فاشلون من حيث الانجاز او ان توجهاتهم تخلو من الانجاز. بيد انهم متقبلون للظروف السائدة في المجتمع.

والنوع الرابع، يجمع بين الفشل في الانجاز ورفض لكل المعايير السائدة في الثقافة، وهو يعني، ان الأفراد من هذا النوع، هم فاشلون من حيث الإنجاز وهم رافضون للظروف السائدة في المجتمع.

عوداً على بدء، أيُّ نوعٍ من هذه التوجهات القيمية يساعدنا على تصنيف النخبة المثقفة العراقية من الناحية المعرفية ؟

إذا نحن عُدّنا الى الأنواع الأربعة للتوجهات القيمية، نجد ان النوع الاول والنوع الثاني تحديداً يساهمان في تنمية الإنجاز لدى الأفراد، ومعنى ذلك، ان التوجهات القيمية لهذين النوعين، يدعوان الى مناصرة المجتمع، بالرغم من أنهما يختلفان في تقبّل الثقافة السائدة ولكنَّهما يجتمعان في قيم الإنجاز. ومن الطبيعي، ان يخلو هذان النوعان من الفشل في الإنجاز، وعلى خلاف ذلك، ان النوع الثالث والرابع، يوحّدُهما الفشلُ في الإنجاز ويفرّقُهما تقبُّلُ الثقافة السائدة.

من ذلك، يُمكّنُنا ان نصنف النخبة المثقفة العراقية على النحو الآتي :

1. نخبة مثقفة تتمتع بانتاج خطاب معرفي او ثقافي ومتقبلة للثقافة السائدة.
2. نخبة مثقفة تتمتع بانتاج خطاب معرفي او ثقافي ولكنّها رافضة للثقافة السائدة.
3. نخبة مثقفة فشلت في انتاج الخطاب المعرفي او الثقافي، وهي متقبلة للثقافة السائدة.
4. نخبة مثقفة فشلت في انتاج الخطاب المعرفي او الثقافي، وكذلك فشلت في تقبل الثقافة السائدة.

صنف النخبة المثقفة العراقية الى نوعين، فهي: أمَّا ان تكون منتجة لخطاب معرفي او ثقافي، وأمَّا ان تكون غير منتجة .

إن مما يجب الإشارةُ اليه في هذا الصدد، التصنيف الوارد ذكره، صنف النخبة المثقفة العراقية الى نوعين، فهي: أمَّا ان

تكون منتجة لخطاب معرفي او ثقافي، وأمَّا ان تكون غير منتجة. وإذا كانت منتجة، فهي أمَّا ان تكون متقبلة للثقافة السائدة، وأمَّا ان تكون رافضة لها. ولعلَّ الامر نفسه، ينطبق على النخبة المثقفة غير المنتجة، فهي والحال هذه، اما ان تكون متقبلة للثقافة السائدة، واما ان تكون رافضة لها، وذلك ما نريد ان نصل اليه من التصنيف.

ثالثاً: الأسباب التي جعلت النخبة المثقفة العراقية غير مؤثرة في الوسط الاجتماعي

من المفيد الإشارةُ هنا ان النخبة المثقفة العراقية، لم يكن لها تأثير يذكر ؛ ولأنها كذلك، فقد أصبحت مرجعية فاقدة للتأثير في الوسط الاجتماعي، وهو الأمر الذي جعلها غير فاعلة في إحداث التغييرات الاجتماعية المطلوبة. وان ثمة أسباباً أدّت الى إضعاف دورها في المجتمع، ومن بين هذه الأسباب :

1. ان النخبة المثقفة في المجتمع العراقي ؛ أخذت تعاني من أوضاع معيشية مهينة للكرامة الإنسانية، ولقد تمثّلت هذه الأوضاع بأشكال مختلفة.

أ - لقد تعرض القسم الأكبر من أفراد النخبة المثقفة في المجتمع العراقي الى الفقر والعوز اثناء الضائقة الاقتصادية ؛ بسبب ان الأجور التي يتقاضاها أفراد هذه الفئة، ظلت ثابتة دون مراعاة التغييرات الاقتصادية. في المقابل، ان العملة النقدية تعرضت الى تضخم كبير جداً، بلغت نسبته استناداً الى البيانات الاقتصادية (2000%)[7]. وقد أفضى ذلك الى ارتفاع الأسعار بشكل لا يصدق، وهو الأمر الذي أشاع الفقر بين صفوف هذه الفئة.

(7) فالح عبد الجبار. الدولة والمجتمع والتحول الديمقراطي في العراق. (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية، 1995)، ص168.

ب - ومما زاد من فقر هذه الفئة، ان النظام السابق، اخذ يتخلى عن دعم السلع والمواد الاساسية، مكتفياً بحصة تموينية، لم توفر للفرد الواحد يومياً، سوى اقل من (50%) من السعرات الحرارية في مرحلة ما قبل مذكرة التفاهم. وحتى في المراحل المتقدمة من المذكرة، لم تصل هذه السعرات الى الحد الأدنى الذي يوصي به برنامج الأغذية العالمي ؛ ولعلَّ ذلك كان سبباً اضافياً لزيادة عدد الفقراء والمحرومين في صفوف هذه الفئة.

ج - إن إحجام الكثير من افراد النخبة المثقفة عن المساهمة في

نشاطات النظام السابق، من قبيل: المشاركة في مهرجانات التقديس التي يعلن عنها بين الآونة والاخرى، او تدبيج قصائد المديح او رسم اللوحات الفنية التي تعبر عن عبقرية رأس النظام، ونحو ذلك من النشاطات.

إن غياب الساهمة في هذه النشاطات، افضى الحال بهؤلاء الى المحافظة على دخولهم الشهرية دون ان يطرأ عليها زيادة. وقد واجه هؤلاء الأفراد، إزاء هذا الإحجام، صعوبات معيشية ؛ وبهدف ايجاد الحلول المناسبة لهذه الصعوبات، لجأ بعضهم الى تقديم استقالته والهجرة خارج الوطن وآخرون توزعوا بين المتاجرة ببعض المواد الاساسية او شراء سيارة اجرة بعد بيع الممتلكات الأسرية او الدخول بصفة شريك في مشروع تجاري او المضاربة في العقارات والأراضي. ولعلَّ ذلك كله، يستهدف تحسين سبل المعيشة، فضلاً عن إشباع بعض الحاجات الاساسية.

من ذلك يتّضحُ، ان الكثير من أفراد النخبة المثقفة في المجتمع، قد تعرض الى الفقر والحرمان والبؤس، وتلك اشارة صريحة، الى ان هذه الفئة، قد تعرضت الى الانهيار، بعد ان كان أفرادها يعيشون في حالة يسر.

2. ان المتتبع للحياة السياسية في المجتمع العراقي، ولاسيما في عهد النظام السابق، يجد انها تحفل بالتسلط والقهر، ولعلَّ ذلك افضى الى إضعاف دور النخبة المثقفة في المجتمع بشكل ملحوظ. والحقيقة، ان النخبة المثقفة، لا تكون مؤثرة في الوسط الاجتماعي، الا بعد تهيئة المناخ السياسي الذي يوفّر لها حرية التعبير عن آرائها دون ملاحقة او مساءلة. وغياب الحرية السياسية، افضى ولا ريب، الى إضعاف دورها في المجتمع، مما ترتب على ذلك، التزام الصمت حيال العديد من الموضوعات المثيرة ولسنوات طويلة، وهو الامر الذي جعل عامة الناس تنعتها بنعوت سلبية، ومنها على سبيل المثال: ((ان المثقفين يقولون الكثير من الكلام، دون ان يفعلوا شيئاً)) وانهم ((يعيشون في ابراج عاجية، لا يعرفون معاناة الناس))، وكثير من هذا القبيل. كذلك، فان القهر الحادث في الحياة السياسية، ادى الى منع افراد هذه النخبة من انشاء المراكز البحثية والجمعيات الثقافية والمنتديات الفكرية ؛ لان

اتاحة المجال للجمعيات والمنتديات، سيؤدي الى تثقيف عامة الناس بحقوقها السياسية والاجتماعية والثقافية، وهنا تكمن خشية الحكومة من انشاء هذه الجمعيات، اذ ستؤدي الى مطالبة العامة من الناس بحقوقها. وان لم تجد المطالبة نفعاً، فقد تتخذ من الهياج الجمعي وسيلة للتعبير عن رفضها واحتجاجها.

ان المتتبع للحياة السياسية في المجتمع العراقي، ولاسيما في عهد النظام السابق، يجد انها تحفل بالتسلط والقهر، ولعلّ ذلك افضى الى إضعاف دور النخبة المثقفة في المجتمع بشكل ملحوظ.

تلك الأسباب، هي التي منعت النظام السابق من تخفيف القهر في المجتمع، مما انعكس بالمحصلة النهائية على النخبة المثقفة، اذ اصبحت غير قادرة على التأثير في الرأي العام.

3. ومن الأسباب التي ادت الى اضعاف دور النخبة المثقفة في المجتمع العراقي، سيطرة النظام السابق على قنوات الاتصال الجمعية. ولقد تمثلت هذه السيطرة، بفرض الرقابة الفكرية المشددة على الخطاب الثقافي او الفكري، سواء كان مطبوعاً على شكل كتاب ام مجلة ام صحيفة ام مرئياً عبر التلفزيون والسينما والمسرح ام مذاعاً عبر المذياع، اي ان النتاج الثقافي او الفكري لا يأخذ طريقه الى النشر او العرض، الا بعد عرضه على الرقيب الفكري، الذي يقرر بدوره صلاحيته. وتثبيتاً لصحة الرأي الذي ذهبنا اليه، يقول لطيف نصيف جاسم، وزير الثقافة والإعلام، في عهد النظام السابق، موجهاً كلامه الى الكُتّاب والصحفيين ما نصه: ((يجب ان تحسوا دائماً ان القيادة وان المسؤولين بمختلف التسلسلات يرصدون كل فعل))[8].ثم يوضّح عملية الرصد بقوله ((ما زال البعض يكتبون بطريقة الايماء والتعميم وطريقة الرموز، ربما البعض سوف يسأل ماذا تقصد بهذا الكلام؟ ليس سراً اننا نقرأ الصحف من البداية الى النهاية ونقرأ ما تكتبونه والبعض ما زال يكتب على الطريقة السريالية واقصد ان الكاتب لا يريد ان يلتزم بموقف واي شخص لايريد ان يلتزم بموقف، نضع على كتاباته علامة استفهام))[9].

اذا نحن اجرينا تحليلاً للتصريحات التي ادلى بها الوزير، نجد انها تشتمل على افكار من قبيل :

أ - ان المسؤول لا يعمل بطريقة مهنية، وانما يعمل بطريقة مخابراتية ؛ ولأنه يعمل بطريقة مخابراتية، يصبح من العسير على النخبة

(8) هادي المدرسي. شخصية الطاغوت: دراسة في نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ظل الاستبدأد، صدام نموذجاً. (قم: دار البقيع، 1417)، ص258.

(9) كلمة وزير الثقافة والاعلام عند افتتاح المقر الجديد لنقابة الصحفيين. صحيفة الثورة البغدادية، في 1 آيار، 1989، في: المدرسي، شخصية الطاغوت: دراسة في نمط العلاقة بين الحاكم والمحكوم في ظل الاستبدأد، صدام نموذجاً، ص258–259.

المثقفة، احداث تغيير في الجمهور المستهدف، باستعمال قنوات الاتصال الجمعية.

ب - ان طريقة ((الايماء والتعميم والرموز)) غدت اساليب شائعة في الكتابة لأغلب المثقفين العراقيين ؛ وذلك لتجنب الرقابة. لذا لجأ المثقفون الى التلميح في الكتابة بدلاً من التصريح، واستعمال الإشارة الغامضة بدلاً من الإشارة الواضحة ؛ وذلك لتثبيت وجهة نظر معينة او اتخاذ موقف معين من الأحداث الجارية في عالم السياسة او المجتمع. وهذا يدل دلالة قاطعة على صرامة الرقابة وقسوة السلطة تجاه المثقفين الذين يتبنون آراءاً مخالفة لتوجهاتها.

وما يهمنا هنا، ان سيطرة النظام السابق على قنوات الاتصال الجمعية، ادت الى حرمان النخبة المثقفة من الاتصال بالجمهور. ولما كانت النخبة المثقفة محرومة من استعمال قنوات الاتصال الجمعية، فمن الصعوبة بمكان التأثير في آراء الجمهور ومعتقداته. لذا، فان الامر يقتضي، ان تكون هناك حرية متاحة في استعمال القنوات الاتصالية بكل انواعها ؛ ليتسنى لهذه النخبة احداث سلسلة من التغييرات في آراء الجمهور ومعتقداته.

4. ان غياب المجتمع المدني بمؤسساته كافة، افضى إلى اضعاف النخبة المثقفة في المجتمع العراقي، ومن ثم انحسار دورها ؛ والسبب يرجع إلى ان النخبة المثقفة، اصبحت عرضة للملاحقة والمطاردة من جانب السلطة. وقد تحمل بعض افرادها مرارة الحرمان من الدخل الشهري، واخرون القي بهم في السجون والمعتقلات.لذا، اصبح لزاماً، تفعيل مؤسسات المجتمع المدني ؛ من اجل تمكين النخبة المثقفة من ترويج خطابها بين الجمهور.

5. ومن الأسباب التي ادت الى اضعاف فعالية النخبة المثقفة، انها تفتقر الى الاساليب التي يتم بموجبها مخاطبة الافراد، على اختلاف توجهاتهم الايديولوجية. وهنا ينبغي مخاطبتهم بطريقة لا تستثير لديهم شعوراً بالنفور وعدم الرضا. ويشير واقع الحال، ان النخبة المثقفة من ذوي الاتجاهات العلمانية، اخذت تخاطب الافراد بطريقة متحاملة واحياناً تهاجم معتقداتهم الدينية وتنعتها بالتخلف واللا عقلانية، وتزعم، انها تنطوي على خرافات، وانها غدت تعيق التطور في المجتمع.

ان سيطرة النظام السابق على قنوات الاتصال الجمعية، ادت الى حرمان النخبة المثقفة من الاتصال بالجمهور.

والحقيقة، ان خطاب من هذا النوع، يوجه الى افراد قضوا معظم حياتهم يؤدون الشعائر الدينية، تكون نتيجته الرفض ؛ لانه خطاب لا يتطابق مع معتقداتهم الدينية، مما يؤدي والحال هذه، الى صرف انتباههم الى خطاب آخر، يكون اكثر انسجاماً مع معتقداتهم هذه. ولعل الامر نفسه، ينطبق على النخبة المثقفة من ذوي الاتجاهات الاصولية الإسلامية، فهذه النخبة، أخذت هي الأخرى، تخاطب الأفراد بطريقة في غاية البساطة. اذ تفترض مسبقاً، ان هؤلاء الافراد يتمتعون بمستويات متقاربة من الالتزام الديني، وهو الامر الذي يؤدي الى استثارة نفور بعض الافراد، وربما ينتهي الحال بهم الى اطلاق عبارات السخرية والتهكم على اولئك الذين يروجون لهذا الخطاب.

6. يعدُّ غياب الأمن، من الأسباب التي ادت الى اضعاف فعالية النخبة المثقفة. اذ ظهرت بعد سقوط النظام، جماعات مجهولة الهوية، تنذر افراد هذه النخبة بالقتل، ان لم تلتزم الصمت إزاء ما يحدث من أوضاع، في حين ظهرت جماعات اخرى، تتولى عملية الخطف ؛ وذلك لإجبار أسرة المخطوف على دفع فدية مالية، ثم بعد ذلك، يطلب من المخطوف، مغادرة البلاد، وإلا فان الاغتيال سيكون مصيره[10]. والمهم في الأمر، ان تعرض أفراد هذه النخبة إلى الإرهاب، أفضى إلى إضعاف دورها في المجتمع.

وتشير البيانات، بالرغم من ندرتها، الى ان عمليات الاغتيال في تصاعد مستمر. فعلى صعيد الملاك التدريسي في الجامعات، تشير البيانات في هذا الصدد، ان اكثر من (250) استاذاً جامعياً قتلوا اثر العمليات الإرهابية[11]، وهم يتوزعون على حقول معرفية متنوعة وبألقاب علمية مختلفة. وعلى صعيد الأطباء، تفيد البيانات في هذا الصدد، ان (61) طبيباً قتلوا، في حين تعرض (30) منهم الى اصابات، ناهيك عن الإصابات التي تعرض لها الأفراد في المهن الصحية[12]. كذلك، تشير الوقائع الميدانية أن العاملين في الصحافة والإعلام، كانوا من الفئات المستهدفة بالإرهاب. ذّ تشير البيانات الصادرة عن مرصد الحريات الصحفية في العراق، ان (195) قتلوا في عمليات إرهابية، منهم (105) من الصحفيين والبقية الباقية من العاملين في ميدان الإعلام[13].وهناك

(10) محمود شمال حسن. النخبة المثقفة العراقية: ضغوط الفقر ومحنة الهجرة. جدل (بغداد)، السنة 1، العدد 2 (شباط، 2006)، ص43.

(11) استنزاف العقل العراقي لمصلحة من؟ صحيفة الصباح، العدد 771، 19 شباط، 2006.

(12) تصريح وكيل وزارة الصحة، صحيفة الصباح، العدد 767، 14 شباط، 2006.

(13) صحيفة الصباح، لعدد 1134، 9 حزيران، 2007.

اصابات بين صفوف الفئات الأخرى من النخبة المثقفة التي لا نمتلك معلومات كافية عنها، اذ تشير الوقائع الميدانية، الى تصاعد الإرهاب الموجّه نحوها. ولوِ استمرت العمليات الإرهابية الموجّهة نحو أفراد النخبة المثقفة بالوتائر المتصاعدة نفسها، فاننا نتوقع، ان نشهد إحجاماً عن الانتظام في الدوام. كما ان العمليات الإرهابية الموجّهة نحو أفراد هذه النخبة، ستفضي الى خفض واضح في مستوى الإنتاجية ؛ لأنها ستفضي الى تشكيل أجواء مضطربة، تنطوي على الخوف والقلق من المجهول، وهذا سيؤدي الى تعطيل العمليات العقلية العليا، وهو يعني صراحة، انخفاض مستوى انتاجية هذه النخبة، كماً ونوعاً. كذلك، فان العمليات الإرهابية، ستفضي بأفراد هذه النخبة الى البقاء في منازلهم او التواري عن الأنظار او الانتقال الى مكان آخر أكثر امناً، وهذا سيعرض أفراد هذه النخبة الى الإنهاك والإعياء، وربَّما ينتهي الأمر، الى الإصابة بأحد الاضطرابات السايكوسوماتية، وقد تتطور الإصابة الى نمط آخر، ربما يكون اكثر شدة، وبالمحصلة النهائية، قد تفضي هذه الإصابة الى إعاقة بعض أفراد هذه النخبة من اداء التزاماتهم العلمية او الثقافية بالشكل المطلوب.

رابعاً: الآثار النفسية والإجتماعية الناجمة عن فقدان النخبة المثقفة التأثير في الوسط الإجتماعي

لقد عانت النخبة المثقفة العراقية، مدة طويلة من الخيبات المؤلمة، جراء الأزمات السياسية والإقتصادية المتلاحقة، فضلاً عن القهر السياسي للحكومات المتعاقبة. ولعلَّ المهم هنا، أنَّ هذه الأزمات على كثرتها، أثَّرت تأثيراً سلبياً في النخبة المثقفة، ذلك ان حدوث ازمة ما، يعني، ان النخبة المثقفة، ينبغي لها أن تقدم فروض الطاعة والولاء للحكومة، وبصريح العبارة، ينبغي على النخبة المثقفة، ان تثبت بالأدلة القاطعة، أنها مؤيّدة لمساعي الحكومة. وعندما نقول، ينبغي على النخبة المثقفة، ان تقدم فروض الطاعة والولاء للحكومة، فاننا نعني بذلك، ان يكون للنخبة المثقفة المساهمة الواضحة في التعبئة الدعائية للحكومة، وذلك من خلال الإشادة بمنجزاتها ودعوة الآخرين إلى الالتزام بنهجها القويم!! ومقارعة أعدائها. ولعلّ الأهمَّ من ذلك، ان النخبة المثقفة، ينبغي ان تبذل جهوداً مكثفة لإقناع

أفراد المجتمع، بفكرة، ان الحكومة هي قدرهم ؛ ولأنها قدرهم، كان لا بدَّ من الالتفات حولها ومساندتها تجاه القوى الغاصبة، هكذا، كان يطلب من النخبة المثقفة في عهود الحكومات المتعاقبة. بيد ان هذه المطالب، لم تلقَ استجابة من جانب بعض أفراد هذه النخبة، وكان من الطبيعي، والحال هذه، ان ينجم عن الإحجام عن تلبية مطالب السلطة، جملة من المشكلات، منها: التعرض الى الاعتقال او التشريد او العيش في المنفى، الى جانب هذا وذاك، الملاحقة بتهمة الخيانة للوطن والحرمان من حقوق المواطنة والتعرض الى الطرد من الوظيفة، مما يؤدي الى الحرمان من الدخل الشهري، الذي يتمُّ بموجبه إشباع بعض الحاجات الشخصية والاجتماعية. وهذا يعني كلّه، الضغط على أفراد هذه النخبة ؛ بهدف إجبارهم على طاعة الحكومة في مساعيها التي تستهدف بالدرجة الأساس، السيطرة على المجتمع، وإسكات الأصوات المعارضة ؛ ليتسنى لها بعد ذلك، التصرف بموارد المجتمع، ومن ثم - وهو الأهمُّ - البقاء في السلطة مدة طويلة.

لقد عانت النخبة المثقفة العراقية، مدة طويلة من الخيبات المؤلمة، جراء الأزمات السياسية والإقتصادية المتلاحقة، فضلاً عن القهر السياسي للحكومات المتعاقبة.

نقول: إنَّ هذه الازمات بمجملها، شكّلت مناخاً اجتماعياً، أجبر النخبة المثقفة، الى التزام الصمت إزاء الأحداث الجارية في المجتمع ؛ إيثاراً للسلامة.كذلك، أُريد من إشاعة هذا المناخ، إشغالُ الأفراد بهموم المعيشة المتلاحقة، ومنهم أفراد النخبة المثقفة على وجه التحديد، اكثر من انشغالهم بالأحداث السياسية. وبالمحصلة النهائية، فإنَّ إشاعة هذا المناخ، مكَّن السلطةَ من تحقيق هدفها الرئيس، ألا وهو إجبار أفراد النخبة المثقفة على الرضا بالقهر والصمت إزاء الأوضاع الجارية، وتحمل المعاناة دون تذمر. ولقد ترتَّب على ذلك كله، جملة من الآثار النفسية والاجتماعية والتربوية، وفي هذا الصدد، نشير الى أهمِّها :

1- هجرة الكفاءات العلمية :

تشير الوقائع الميدانية، أن الأوضاع المعيشية الآخذة بالانحدار، أدَّت بنسبة كبيرة من الكفاءات العلمية الى ترك المؤسسات العلمية والجامعات والمعاهد والهجرة الى الخارج. وقد اتخذت هذه الهجرة مسارين اثنين: فأمَّا الاول، فهو مسار البلدان العربية، إذ هاجر بعض هذه الكفاءات الى دول الخليج

واليمن وليبيا والأردن وسوريا، وأمَّا الثاني، فهو مسار البلدان الأجنبية، وقد هاجر قسم من هذه الكفاءات الى بلدان أوربا واستراليا والولايات المتحدة وآسيا. ولقد شهدت هذه الهجرة زيادة لافتة للانتباه، وعندما نقول: إنَّ هجرة الكفاءات شهدت زيادة لافتة للانتباه، انما نعني بذلك، أن أعداد المهاجرين كانت كبيرة. فقد وصل الحال ببعض المؤسسات العلمية الى إفراغها من هذه الكفاءات، وهو الأمر الذي جعل النظام السابق، يتّخذُ إجراءات قسريَّة حيالَ هذه الكفاءات ؛ بهدف منعها من الهجرة. ولو طالعنا الإحصاءات عن أعداد الكفاءات المهاجرة، بالرغم من ندرتها في هذا الصدد، نجد، أن أعدادها كانت كبيرة، وهذا يؤشر حقيقة ان المجتمع العراقي، انضمَّ الى قائمة البلدان التي تعاني من ظاهرة (نزف الأدمغة) او (هجرة العقول). وتثبيتاً لصحة هذا الرأي، يشير أحد التقارير الصادرة في واشنطن، ان اساتذة الجامعة العراقيين، بلغ عددهم في الجامعات الأمريكية الرئيسة (11550) استاذاً جامعياً[14]. وفي لندن لوحدها، يوجد فيها خمسة آلاف طبيب عراقي، كما ورد في بيان مجلس الحكم، وفي كندا يوجد ما يقارب ثلاثة آلاف تقني عالي المستوى من أصل عراقي، الى جانب ذلك، هناك اكثر من (4) ملايين مهاجر عراقي ينتشرون في بقاع مختلفة من العالم، بينهم أعداد تُقدّر بعشرات الآلاف من الكفاءات العلمية التي هاجرت الى الخارج، نتيجة الفقر والبؤس والمعيشة المهينة للكرامة الانسانية.

(14) محمد رشيد الفيل. الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية او النقل المعاكس للتكنولوجيا. (عمان: دار مجدلاوي، 2000)، ص81.

نقول "ان هذه الأعداد الكبيرة من الكفاءات التي هاجرت الى الخارج، كانت تتمتع بخصائص من قبيل: التميّز العلمي أو الثقافي والمهارة العالية والخبرة المتراكمة، فضلاً عن انتاجيتها العلمية العالية، وليس أدلّ من دليل على ذلك، سوى أعضاء هيأة التدريس في الجامعات وفي المعاهد العلمية الذين هاجروا الى الخارج، كانوا من حملة شهادة الدكتوراه، وبدرجات علمية تراوحت بين استاذ مساعد الى استاذ، والقليل منهم، كانوا يحملون درجة مدرس.

اما المتخرجون الجدد من حملة البكالوريوس والماجستير والدكتوراه، فان نسبة كبيرة منهم، تفضل الهجرة على البقاء.

والحقيقة أن هذا التفضيل للهجرة ؛ يرجع الى عاملين اثنين: فأما العامل الاول، فهو اقتصادي بالدرجة الأولى، إذ اصبحت الأجور في الوظائف الرسمية غير مجزية ؛ ولأنها غير مجزية، فقد انتشر بين صفوف المتخرجين

الجدد، فكرة الهجرة للتخلص من المنغصات الموجودة في الداخل، مما ترتب على ذلك، العزوفُ عن التعيين. وأما العامل الثاني، فهو محاكاة او تقليد اولئك الزملاء الذين سبقوهم في الهجرة، فضلاً عن الأحاديث التي يسمعها هؤلاء الطلبة من أعضاء هيأة التدريس، تفيد بعدم احتمال الأوضاع المعيشية البائسة، وان الهجرة تعدُّ حلاً مناسباً ؛ للتخلص من تلك الأوضاع البالغة القسوة. ولقد كانت هذه الأحاديث التي ذاعت بين صفوف هذه الفئة المتخرجة حديثاً، بمثابة الإشارة لتقبُّل فكرة الهجرة، ومن ثم تهيئة مستلزماتها المطلوبة فيما بعد. ولقد توصلت، احدى الدراسات التي أُجريت على طلبة الدراسات الأولية في المراحل المنتهية وطلبة الدراسات العليا، الى الرأي الذي ذهبنا اليه، اذ أفادت هذه الدراسة، بوجود رغبة حقيقية لدى هؤلاء الطلبة في الهجرة الى الخارج[15] ؛ بقصد الإستقرار وتحقيق بعض أهدافهم الشخصية ومن ثم التخلص من المنغصات والإحباطات التي يتعرضون لها، لذا، أصبحت الهجرة الى الخارج شغلهم الشاغل.

(15) خالد حنتوش ساجت المحمداوي. الاتجاهات المستقبلية للطلاب نحو الهجرة خارج العراق: دراسة ميدانية في جامعة بغداد. (بغداد: جامعة بغداد، رسالة ماجستير غير منشورة، 1996)، ص90.

وما يخصُّ اولئك الذين لم يتمكنوا من الهجرة ؛ بسبب القيود المفروضة على السفر إبان النظام السابق، فقد أخذوا يعانون الفقر والحرمان، مما عرّض الكثير منهم الى الاغتراب عن المجتمع. اذ تشير إحدى الدراسات التي أُجريت على أعضاء هيأة التدريس في الجامعات العراقية، ان (70%) من هؤلاء، كانوا يعانون من الاغتراب[16]. وهذا يعني، ان نسبة كبيرة من أفراد هذه الفئة، مهيأة من الناحية النفسية للهجرة في حال توفر الفرصة المناسبة.

(16) خضير مهدي عمران الجبوري. الاغتراب عند تدريسيي الجامعات العراقية وعلاقته بجنس التدريسي وموقع الضبط والدخل الشهري ومنشأ الشهادة والمرتبة العلمية. (بغداد: جامعة بغداد، اطروحة دكتوراه غير منشورة، 1996)، ص91.

نقول: انه بسبب ضآلة الدخل وعدم كفايته لسد مقتضيات المعيشة اليومية، اضطر عدد كبير من أعضاء هيأة التدريس في الجامعات ومن الباحثين في المؤسسات العلمية، الى البحث عن عمل خارج اوقات الدوام الرسمي، وهو، الأمر الذي ادى الى التغيّب عن الدوام بضعَ ساعات او لأيام معيّنة من الأسبوع للايفاء بالتزاماتهم في عملهم الإضافي. ولقد ترتَّب على ذلك، ضعفُ المهارات التدريسية بالنسبة لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات، وكذلك ضعف المهارات العلمية بالنسبة للباحثين في المؤسسات العلمية، نتيجة عدم الاكتراث بالعملية التدريسية والبحثية، ومن الطبيعي والحال هذه، ان تضعف مهاراتهم المرتبطة بعملهم.

وهنا نصل الى مسألة لا بدَّ من الاشارة اليها وهي، ان ضعف المهارات

المهنية لهذه الكفاءات، ادى الى تدني الانتاجية العلمية[17]. والمتتبع لانتاجية الكفاءات العراقية، يجد انها انتاجية تستهدف بالدرجة الاولى، الحصول على الترقية العلمية، ولا تستهدف ايجاد الحلول لبعض مشكلات الميدان، الا القليل منها، وهو الامر الذي افضى الى انجاز مجموعة من البحوث العلمية التي تفتقر الى المعالجة النقدية للظاهرة. كذلك، تفتقر الى الدقة في المعالجة، فضلاً عن التكرار،او تأليف بعض الكتب المقررة دراسياً، وهي الأخرى تفتقر الى المعالجة النقدية، وهناك رتابة في الطرح والسرد وغلبة التكرار عليها.

(17) محمود شمال حسن. الخطاب التربوي العربي واشكالية تشكيل السلوك. شؤون عربية، العدد 115(خريف،2003)، ص116.

نقول: انه بسبب المعيشة الآخذة بالانحدار والمهينة للكرامة، اتخذت هذه الفئة، عدداً من الأساليب لمواجهة التدهور الحاصل في المعيشة، ولعلَّ من أهمّ هذه الاساليب: ترك الوظيفة، بعد ان وجد بعضهم، عدم قدرته على الايفاء بالتزاماته العلمية والخلقية، اذ تركها غير مأسوف عليها. وفريق ثانٍ، فضل البقاء في الداخل، راضياً بقليله مغترباً عن محيط عمله.

وما يهمنا في هذه السطور، الفريق الثالث الذي ترك البلاد مهاجراً الى مكان آخر، وحقيقة الامر،ان هذه الهجرة نجم عنها جملة من المشكلات النفسية والاجتماعية والعلمية، وفي هذا السياق نشير الى اهمها :

أ - إفراغ المجتمع من قوى التغيير[18] الاجتماعي، ذلك ان المجتمع يعوّل كثيراً على هذه الكفاءات للمساهمة في تنميته، فما بالك في هجرته الى بلاد اخرى؟، فان النتيجة المتوقعة، ان المجتمع سيعاني مزيداً من المشكلات المتعلقة بموارده البشرية الماهرة.

(18) نادر فرجاني. الهجرة الى النفط: ابعاد الهجرة للعمل في البلدان النفطية واثرها على التنمية في الوطن العربي، ط3.(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص64.

ب -إن بقاء الكفاءات في بلاد المهجر، مدة طويلة، سيفضي ولا ريب، الى اضعاف الصلة بالمجتمع الاصلي، وعدم قدرتها على الاندماج في المجتمع في حال عودتها اليه[19] . اذ تفيد الملاحظات الميدانية، ان ثمة عدداً غير قليل من افراد هذه الكفاءات، عادوا الى العراق بعد سقوط النظام، بيد انهم رجعوا ثانية بعد مدة وجيزة ؛ وذلك لتعارض اساليب الحياة التي درجوا عليها في بلاد المهجر مع تلك الاساليب السائدة في المجتمع العراقي، فضلاً عن هذا وذاك، كان هؤلاء العائدون غير قادرين على التوافق مع المحيط الاجتماعي الجديد، وهو الامر الذي جعلهم يعانون الاغتراب، وان كانوا مع اسرهم ومعارفهم.

(19) محمود شمال حسن. قلق المستقبل لدى الشباب المتخرجين من الجامعات. المستقبل العربي، السنة 22، العدد 249(تشرين الثاني – نوفمبر،1999)، 85.

ج - ولعلَّ بقاء هذه الفئة مدة طويلة في المهجر، سيفضي الى مشكلات تتعلق باتقان الاطفال للغة الاصلية ؛ وذلك يعود الى ان الاطفال سيواجهون لغتين في آن واحد: اللغة الثانوية، وهي لغة البلاد المهاجر اليها، واللغة الاصلية، وهي عادة لغة الابوين. وبما ان اللغة الثانوية، ستكون هي اللغة الغالبة في عملية التفاهم مع افراد المجتمع الجديد، وفي عملية التعلم المؤسسي، فان اللغة الاصلية ستنال الشيء القليل من الاهتمام، ولا سيما ان هذا الاهتمام، سيقتصر على المفردات العامية، وهذا سيؤدي بطبيعة الحال، الى اكتساب لغتهم الاصلية بطريقة غير سليمة من ناحية التركيب اللغوي. اذ ستكون صياغتهم اللغوية ضعيفة، الى جانب التغيير الذي يطرأ على بعض الحروف ؛ وهذا يرجع كله الى غياب الاتصال باهل اللغة، الى جانب ان عملية اكتسابها لا تتم بطريقة مؤسسية.

د - كذلك، فان بقاء هذه الكفاءات في بلاد المهجر مدة طويلة، سيفضي الحال بالاطفال الى استدخال القيم الثقافية لمجتمع المهجر، وهي بطبيعة الحال، تتناقض كلية مع الثقافة الاصلية للأبوين.

وهنا تكمن الخطورة ! اذ سيفقد الاطفال صوابهم في تمييز قواعد الحلال والحرام من الناحية الدينية، او ما هو مباح وما هو محظور من الناحية الاجتماعية. وستزداد الامور تعقيداً، حينما يتقدم الاطفال في السن ؛ وذلك لاكتسابهم التوجهات القيمية السائدة في مجتمع المهجر. وهذا سيؤدي بطبيعة الحال، الى استصدار استجابات تتناسب وطبيعة هذه التوجهات، انطلاقاً من مقولة، ان التوجهات القيمية توجه السلوك وجهة معينة،وهذا معناه، ان استجابات الاطفال، ستكون على غرار استجابات اقرانهم في مجتمع المهجر، من حيث الحكم على الاشياء ومحاكاة العلاقات الاجتماعية السائدة، وكذلك من حيث تكوين تصور عن الاحداث الاجتماعية من منظور ثقافة المهجر، الى جانب مراعاة عملية التفاعل مع الافراد، استناداً الى القواعد السائدة هناك. وبذلك، فان بقاء الكفاءات العلمية في بلاد المهجر مدة طويلة، سيفضي الحال بالاطفال الى استدخال قيم الثقافة الاصلية بشكل ضعيف، بالمقابل الاهتمام باستدخال القيم الثقافية لمجتمع المهجر بصورة لافتة للانتباه. ولقد استثارت مسألة محاكاة الاطفال لقيم ثقافة المهجر، قلق الآباء هناك ؛

بسبب صعوبة ضبط سلوك الاطفال عندما يصلون الى مرحلة المراهقة، ولاسيما الاناث على وجه التحديد، اذ ستجاري العلاقات الحادثة من حيث تكوين الصداقات مع الذكور او محاكاة الانماط السلوكية السائدة لدى الاناث. وربما تتطور الامور الى ما لا تحمد عقباها في حال الاختلاء باحدهم، ولاسيما ان الاجواء هناك مهيأة للإتيان بهذا النوع من السلوك.لذا، نقول، ان القلة من الآباء الذي استثار قلقهم حول محاكاة الاطفال لقيم ثقافة المهجر، سارعت بالعودة الى الوطن، تجنباً للمشكلات المترتبة على التحلل الاجتماعي الحادث هناك.

هـ – ومن المشكلات المترتبة على البقاء في المهجر، اكتساب ثقافة تتصف بالاستهلاك المفرط. وقد ساهمت عوامل متعددة في اكتساب هذه الثقافة نذكر منها: ارتفاع الدخل الذي يتقاضاه المهاجر، وهو من العوامل المشجعة على استهلاك المواد والسلع الفاخرة. كذلك، فان محاكاة الافراد في بلاد المهجر على اقتناء السلع والبضائع، ساهم في اكتساب ثقافة الاستهلاك، فضلاً عن هذا وذاك، ان الفضائيات التي يتعرض لها المهاجرون هناك، ادت الى تنمية انماط استهلاكية لم تكن معروفة من قبل، وهذا بدوره ادى الى زيادة الطلب على بعض السلع والبضائع. وبالمحصلة النهائية، ان هؤلاء المهاجرين اصبحوا منشغلين باشباع حاجاتهم من هذه السلع والبضائع. اذ كلما اشبعوا حاجة من سلعة ما، وجدوا انفسهم امام سلع اخرى لم يشبعوا حاجاتهم منها ؛ بسبب ان الفضائيات ترسل اليهم على مدار مدة البث صوراً تشتمل على سلع استهلاكية تتمتع بقدر كبير من الجاذبية، الى جانب انها تمثل اخر صيحات المودة، ولاسيما في مجال الملابس وادوت الزينة[20] وهي في الوقت نفسه، متنوعة تشبع حاجات الجنسين، من مختلف الفئات العمرية.

و – ومن المشكلات العلمية المترتبة على هجرة الكفاءات العلمية من اساتذة الجامعة، تكليف الاساتذة الجدد بمهمات تدريسية مقاربة لاولئك الذين يتمتعون بخبرة تدريسية وبحثية طويلة. والحقيقة، ان عملية التكليف هذه لم تكن موفقة ؛ بسبب ان الاساتذة الجدد بحاجة الى التأهيل التربوي، الذي يشتمل على اساليب التعامل مع الطلبة وادارة الحوار والمناقشة داخل القاعة الدراسية. كذلك، فان هؤلاء الاساتذة، لم تكن لديهم خبرة كافية في طرائق التدريس، فضلاً عن ان

(20) محمود شمال حسن. نحن والبث الفضائي: دراسة الاثار النفسية والاجتماعية المحتملة للبث الوافد من الفضاء في المجتمع العربي. دراسات اجتماعية. السنة 1، العدد 2 (حزيران –يونيو، 1999)، ص95.
محمود شمال حسن. مسألة التضليل في الخطاب التلفزيوني. الاذاعات العربية. العدد 1 (2001)، ص16.

مستواهم العلمي في حقل اختصاصهم لم يكن بالمستوى المطلوب، مما ترتبت على ذلك، آثار سلبية، انعكست على العملية التربوية برمتها، وهنا نشير الى اهم هذه الآثار :

تشير الملاحظات اليومية، ان القاعات الدراسية، اخذت تشهد فوضى، لم تألفها من قبل ؛ وهذا يعود الى حداثة الموقف على هؤلاء الاساتذة الذين اخذوا يواجهون صعوبة في السيطرة على القاعة الدراسية، مما ادى الى اشاعة الارتباك وضياع وقت المحاضرة في اسكات الطلبة. كذلك، فان عدم إلمام الاساتذة الجدد باساليب التعامل مع الطلبة، ادى الى احلال الطريقة التسلطية، محل الطريقة المرنة، مما ولد نفوراً لدى الطلبة، ومن ثم الشعور بالاستياء والتذمر، وهذا افضى بطبيعة الحال الى اشاعة اجواء مضطربة داخل القاعات الدراسية. ولعل الأهم من ذلك، ان حالة الاستياء والتذمر التي شاعت بين الطلبة، جعلت الكثير منهم، ينصرف عن متابعة المحاضرة. كما ان حداثة الخبرة العلمية لهؤلاء الأساتذة، انعكست على المستوى العلمي للطلبة، اذ بدأنا نشهد في الآونة الاخيرة، ان الحصيلة المعرفية للطلبة، انخفضت بشكل ملحوظ ؛ وذلك يعود الى ان هؤلاء الاساتذة، لم يتمكنوا من استثارة دافعية الطلبة في طلب المزيد من المعرفة. كما ان هؤلاء الاساتذة، اخذوا يقدمون للطلبة المحاضرات بصيغة مختصرة دون الالمام بالتفاصيل، وبالمحصلة النهائية، فان هذا الحال، مكّن الطلبة من الإلمام البسيط بالظواهر دون معرفة التفاصيل التي تشتمل عليها. الى جانب، ان المفردات المقررة للمادة العلمية، لم تنجز بكاملها، وانها اخذت تخضع للاجتهادات الشخصية من جانب هؤلاء المستجدين.

ان بعض الاساتذة القدامى، عزف عن التدريس في الدراسات الاولية واقتصر جهده على التدريس في الدراسات العليا ؛ بسبب شعورهم بالارهاق، جراء التدريس، وهذا ادى الى عزوفهم عن متابعة مجريات الامور داخل القسم العلمي، وهو الامر الذي جعل التقاليد العلمية في الاقسام العلمية، تشهد انحساراً ملحوظاً.

ومن الآثار السلبية المترتبة على تكليف الأساتذة الجدد بمهمات تدريسية، ان التقاليد العلمية المتعارف عليها، قد ضعفت بشكل واضح ؛ ولعل السبب يرجع هنا الى ان عدد الاساتذة الجدد، بدأ يتغلب على عدد الاساتذة القدامى وان هؤلاء القدامى، اخذت أعدادهم بالتناقص بمرور الوقت، حتى وصل عددهم في القسم العلمي بين (3-4) والبقية الباقية من الجدد. كما ان بعض الاساتذة القدامى، عزف عن التدريس في الدراسات الاولية واقتصر جهده على التدريس في الدراسات العليا ؛ بسبب شعورهم بالارهاق، جراء

التدريس، وهذا ادى الى عزوفهم عن متابعة مجريات الامور داخل القسم العلمي، وهو الامر الذي جعل التقاليد العلمية في الاقسام العلمية، تشهد انحساراً ملحوظاً.

2- شعور مبكر بالشيخوخة :

لقد ولدت اوضاع القهر السياسي، الى جانب الاوضاع الاقتصادية البالغة السوء التي عمت المجتمع العراقي تدهوراً في الصحة النفسية لدى بعض الافراد، ولاسيما المثقفون منهم على وجه التحديد. اذ تعرض هؤلاء الى بعض الاضطرابات النفسية والسايكوسوماتية، تلك الاضطرابات التي اخذت تظهر على شكل مظاهر سلوكية من قبيل: القلق والاكتئاب والحزن والانطواء والعزلة وآلام في المعدة والاثني عشر واضطراب وظيفة القلب وضيق في الصدر وآلام في الامعاء والقولون وانسداد الشرايين، وكثير من هذا القبيل. وهو الامر الذي يعني، ان هذه الفئة اخذت تتعرض الى الاحتراق من الداخل، او بلغة علم النفس، انها تعرضت الى الاحتراق النفسي Burnout واستمرار الاحتراق هذا، سيؤدي الى استنزاف طاقة نفسية كبيرة، ومن ثم الوصول الى حالة من الإعياء او الإنهاك. لذا، فإن هذه النخبة التي يشكّل فيها الشباب نسبة معتدلة، بدت عليها علامات الشيخوخة مبكراً، ولقد عانت من ضغوط نفسية شديدة[21]، يفوق درجة احتمالها.

وكان من الطبيعي، ان ينجم عن هذه الضغوط الشديدة، وفيات مفاجئة، دون ان تظهر عليها أعراض مرضية. اذ تشير البيانات في هذا الصدد، ان نسبة الوفيات بين صفوف الشباب، قبل بلوغ سن الأربعين، بلغت (17,9%)[22]. وإذا شئنا التفصيل في هذه البيانات على مستوى الجنسين، نجد ان هذه النسبة، قد بلغت (20,9%) بين الذكور و(14,6%) بين الإناث[23]. وإذا علمنا ان هذه الوفيات تركزت في صفوف النخبة المثقفة، أدركنا شدة الضغوط التي تعرضت لها هذه الفئة. كما ترتب على التعرض لهذه الضغوط إقدامُ بعض هؤلاء الشباب على الانتحار ؛ بسبب فقدان الأمل في تحسين احوالهم الحياتية ؛ وللتخلص كذلك من الاحباطات المتكررة التي غدت من الخصائص الشخصية التي تميّزهم عن غيرهم.

3- صعوبة إشباع الحاجات الأساسية :

إنَّ الضائقة الاقتصادية الناشئة عن الحصار الاقتصادي، ادت الى صعوبة

(21) محمود شمال حسن. النسق القيمي وخطاب الازمة الاقتصادية. المستقبل العربي، السنة 26، العدد 298(كانون الاول – ديسمبر، 2003)، ص44.

(22) هبة الليثي. الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا. (نيويورك: الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا – الاسكوا، 2003)، ص45.

(23) المصدر نفسه، ص48.

إشباع حاجات النخبة المثقفة، ولاسيما حاجاتهم الاساسية. ولعل السؤال الذي نثيره هنا، ما نوع هذه الحاجات ؟

وللإجابة عن هذا السؤال، نجد من الضروري، ان نستعرض نظرية الترتيب الهرمي للحاجات، التي تعود الى المنظّر الأمريكي ابراهام ماسلو ؛ ولعل اختيارنا لهذه النظرية، دون سواها، من نظريات الحاجات، يرجع الى ان الحاجات التي تشتمل عليها هذه النظرية، هي حاجات انسانية، ولَمَّا كانت كذلك، فإن حاجات الأفراد في اي مجتمع بشري، تتطابق مع الحاجات التي تشتمل عليها النظرية.

إن نظرية الترتيب الهرمي للحاجات، تشتمل على نوعين من الحاجات، يطلق على النوع الأول بالحاجات الدنيا، فيما يطلق على النوع الثاني بالحاجات العليا. والحاجات الدنيا في هذه النظرية، هي حاجات البقاء والأمان وتشتمل على الحاجات الفيسولوجية والأمن والسلامة.

اما الحاجات العليا، فهي تلك الحاجات المتمثلة بالحب والانتماء والاحترام والتقدير وتحقيق الذات.

ومن الطبيعي، ان للمجتمع دوراً في اشباع حاجات الأفراد، فلقد وجد ان المجتمعات النامية تهتمُّ عادة باشباع الحاجات الدنيا[24].و وفقاً لهذا المنطق، فإن المجتمعات النامية تركز على اشباع الحاجات الفسيولوجية والأمان والسلامة اكثر من تركيزها على الحاجات العليا.في حين، أن الأمر جدّ مختلف مع المجتمعات المتقدمة التي حققت مستويات عالية في التنمية البشرية، اذ ان اشباع الحاجات الدنيا، اصبح من الامور المفروغ منها. فلقد قطعت شوطاً كبيراً، ليس في اشباع الحاجات الدنيا، وانما في اشباع الحاجات العليا. واذا نحن بحثنا في المتحقق، مما اشبع من الحاجات الدنيا في المجتمع العراقي، بوصفه مجتمعاً نامياً، نجد ان ثمة معاناة من صعوبة اشباع هذه الحاجات. وفي هذا السياق، نشير الى ان احدى الدراسات التي أُجريت على عدد من الفئات الاجتماعية في المجتمع، ومنها النخبة المثقفة، قد وظفت الحاجات التي تنطوي عليها النظرية. ولقد كشفت نتائج الدراسة بين ما كشفت، ان الضائقة الاقتصادية، قد اثّرت بشكل واضح في عدم اشباع الحاجات ؛ ولأجل معرفة الحاجات غير المشبعة، اشارت النتائج[25] ان هذه الحاجات اتخذت الترتيب الآتي :

(24) D.M.Smith. Human Geography.(London: Edward Arnold,1977), P.29.

(25) محمود شمال حسن. مستوى اشباع الحاجات وفقاً لنظرية ماسلو. مجلة آداب المستنصرية، العدد 35(2000)، ص205.

أ - الحاجة الى الأمن والسلامة.

ب - الحاجة الى التقدير والاحترام.

ج - الحاجة الى الحب والانتماء.

د - الحاجات الفسيولوجية.

هـ - الحاجة الى تحقيق الذات.

واضح، ان الحاجات الدنيا، هي الحاجات غير المشبعة،وقد كانت في مقدمة هذه الحاجات، الحاجة الى الامن، وهذا يعكس القلق المتنامي بين صفوف الافراد، جراء الاحوال المعيشية الآخذة بالانحدار، وما سيؤول اليه استمرار هذه الأحوال من تبعات.

وهنا نصل الى مسألة لا بدَّ من الاشارة اليها وهي، ان استمرار الضائقة الاقتصادية، الى جانب استبداد السلطة وتشديد الرقابة البوليسية على النتاج الفكري للنخبة المثقفة، ادى الى صعوبة اشباع الكثير من حاجاتها الاساسية، وبالتبعية، فان ذلك ادى الى عدد من المشكلات النفسية والاجتماعية، على أن تفاقم حدة هذه المشكلات، سيؤدي ولا رييب إلى الهجرة.

4 - الحنين الى الماضي بوصفه بعداً زمنياً مفضلاً :

لقد شاع بين افراد النخبة المثقفة نكوصٌ الى الماضي والتغني بامجاده وايامه، بعد ان سئموا من الحاضر الذي لم يحمل لهم بشائر الخلاص من الخيبات المؤلمة المتراكمة. وان ثمة شواهد واقعية، تشير الى ان افراد هذه النخبة في نكوص دائم الى الماضي، ذلك، ان احاديثهم في المجالس الاجتماعية وفي المنتديات الثقافية، وحتى في الأماكن التي يحدث فيها تجمع جماعي، تسرد وقائع وأحداثاً حدثت في زمن مضى، ثم بعد ذلك تنتهي هذه الوقائع الى إجراء مقارنات مع ما يحدث من وقائع في الحاضر، وتنتهي مثل هذه المقارنات من ثم الى تفضيل واضح للماضي ورفض الحاضر. على ان النكوص الى الماضي عادة ما ترافقه عملية تزيين لوقائعه ؛ وذلك بإخفاء عيوبه والمبالغة في حسناته[26]. وبذلك يتحول الماضي الى عالم طوباوي، يجد فيه الافراد اشباعاً لحاجاتهم النفسية.

(26) مصطفى حجازي. التخلف الاجتماعي: مدخل الى سايكولوجية الانسان المقهور، ط8. (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2001)، ص109.

وما نريد قوله هنا: إن الماضي، أصبح لدى الغالبية هو السعادة والهناء[27]، او الذكريات السارة واصبح الحاضر هو الشقاء والتعاسة. ولعل العواقب المترتبة على ذلك، هو غياب التطلع الى المستقبل، وغياب التطلع إلى المستقبل يعني بين ما يعني، قطع الاتصال مع العالم وعدم القدرة على مجاراة احداثه، وذلك يعني جملة، ان تقادم الزمن، سيزيدنا خسائر تلو الخسائر ؛ لان الزمن القادم، لن يتيح للانسان التفكير ببدائل العيش ؛ ذلك ان هذه البدائل، قد نظمت بطريقة معدة مسبقاً. وهو الامر الذي يعني صعوبة إحداث تغييرات فيها، هذا من جانب، وصعوبة فهم التغييرات الحاصلة في النظام العالمي من جانب آخر. لذا، اصبح لزاماً، ان تعيش النخبة المثقفة الحاضر، ليتسنى لها، فهم أحداثه ووقائعه، ومن ثم التطلع الى المستقبل، بالرغم من الغموض الذي يكتنف بعض جوانبه، والا، فان النكوص المستمر الى الماضي، وعدم الاندماج في الحاضر، سيكون حال النخبة المثقفة، حال القبيلة البدائية، البعيدة كل البعد، عما يجري في الحضارة الانسانية من مستجدات.

(27) المصدر نفسه، ص109.

أن الازمات التي توالت على المجتمع العراقي، أشاعت نوعاً من الاغتراب، يطلق عليه في ادبيات علم النفس الاجتماعي، الاغتراب الاجتماعي.

5- الإغتراب عن المجتمع :

تشير الوقائع الميدانية، أن الازمات التي توالت على المجتمع العراقي، أشاعت نوعاً من الاغتراب، يطلق عليه في ادبيات علم النفس الاجتماعي، الاغتراب الاجتماعي.

وما يهمنا هنا، ان هذا النوع من الاغتراب، اخذ يشيع بين صفوف النخبة المثقفة بدرجة ملحوظة. وتثبيتاً لصحة الرأي الذي ذهبنا اليه، نشير، ان هذه النخبة، اخذ افرادها يكثرون بشكل ملحوظ في المقاهي ؛ ليس بسبب تحول بعض المقاهي الى منتديات للحوار، وانما اصبحت مكاناً يقضي فيه هؤلاء ساعات النهار ؛ بسبب البطالة التي اخذوا يعانون منها بعد حل بعض الوزارات والمؤسسات الإعلامية. وكان من الطبيعي، والحال هذه، ان يلجأ هؤلاء الى المقاهي ؛ بقصد التخلص من حالة الملل والسأم، وفي الوقت نفسه، التخلص من ساعات النهار الطويلة.

ففي واحدة من المقاهي المنتشرة على الأرصفة في مدينة بغداد، كَوَّنَ احد الصحفيين، ملتقى ثقافياً، أطلق عليه ((فقراء بلا حدود)) إذ ضمَّ ثمانين عضواً من اولئك الذين يرتادون المقهى[28] على وجه التحديد. وبذلك،

(28) جلال حسن. مقاهي الرصيف. صحيفة المدى. السنة 1، العدد 123.

تحوّلت المقاهي من أماكن للتسلية ومنتديات للحوار، كما هو معروف عنها في المجتمع العراقي الى أماكن يهرب من خلالها الأفراد من واقع اجتماعي يعاني من ازمات كبيرة.

ولعلَّ الأزمة الاقتصادية الخانقة التي يمرُّ بها المجتمع العراقي، عمدت في واقع الامر الى تكوين وضعية اجتماعية مغتربة، لإن صحَّ التعبير ؛ ذلك، ان تدهور الأحوال الاقتصادية وعدم تيسّر السبل الكفيلة للتخفيف منها، جعلت أفراد النخبة المثقفة يشعرون بالضآلة واللا جدوى، ومن ثم فقدوا معنى وجودهم.

ان مما تجب الإشارة اليه في هذا الصدد، ان بعض افراد هذه النخبة، ممن يعانون من الاغتراب الاجتماعي، أخذوا يهملون انفسهم ولا يهتمون بمظهرهم الشخصي؛ بسبب انهم انشغلوا طول الوقت بعالمهم اليوتوبي الذي اصطنعوه لأنفسهم. اذ تراهم في حالة انشغال بتنظيم العلاقات السائدة فيه والشخصيات المناسبة التي يكون لها القدرة على التحرك في فضاء هذا العالم. وبعد الانتهاء من ترتيب عالمهم اليوتوبي هذا، يبدؤون بمحاكاة تلك الشخصيات التي أُعدت لها أدوار معينة. وبذلك، لا يكترث هؤلاء بوجود الآخرين من حولهم، بالرغم من أنهم يحيطون بهم من كل تُجاه، بيد ان انشغالهم بعالمهم هذا وتوالي الأحداث فيه، جعلهم غير آبهين لما يجري حولهم.

6- الإصابة بالإضطرابات النفسية :

بادئ ذي بدء، ان الاضطرابات النفسية؛ لكي تحدث، لا بدَّ من توفر شرطين رئيسين، هما: الاستعداد للإصابة بالاضطرابت النفسية والتعرض لأوضاع اجتماعية او اقتصادية او سياسية ضاغطة او بالغة السوء، تفوق قدرة الفرد على التحمل. واستناداً الى الصحة النفسية ان كل الأفراد دون استثناء لديهم الاستعداد للإصابة بالاضطرابات النفسية، بيدَ ان الاستعداد للإصابة، يظل كامناً لحين تعرض الفرد الى ضغوط شديدة تفوق قدرته على التحمل، وعند ذاك، يتعرض الى الإصابة بأحد هذه الاضطرابات او ببعضها. وعلى ذلك، نقول: إن الأفراد في اي مجتمع بشري، هم عرضة للإصابة بهذه الاضطرابات، شريطةَ توفُّر الشرط الثاني.

والجدير بالإشارة، أن الأوضاع السياسية والاقتصادية البالغة القسوة التي تعرض لها المجتمع العراقي إبان النظام السابق او تلك التي يتعرض لها في الوقت الحاضر، قد عرّضت نسبة من أفراده الى الإصابة بالاضطرابات

النفسية، وهي لَمَّا تزلْ بعدُ، تُعرّضُ نسبة أخرى للإصابة بهذه الإضطرابات[29].

(29) محمود شمال حسن. العسر الاقتصادي والاضطرابات النفسية في المجتمع العراقي. النبأ (بغداد)، السنة 11، العدد 79 (تشرين الثاني، 2005)، ص36.

والفكرة التي نريد ان نصل اليها، هي أن هذه الأوضاع، أدَّت الى إصابة نسبة لا يستهان بها من أفراد النخبة المثقفة بالاضطرابات النفسية. وتلك الظاهرة نقيض المأثورات المتداولة بين الناس، من ان المثقفين، هم اقدر من غيرهم على مواجهة الشدائد والمحن، وهم أقدر كذلك، على انتقاء الاساليب المناسبة للتعامل معها. اذ تشير الوقائع الميدانية، أن النخبة المثقفة أخذت تشعر بالضآلة واللا جدوى من وجودها في مجتمع يسجل يومياً تراجعاً كبيراً في مجالات الحياة المختلفة. وانه لم يعدْ ثمةَ أملٌ في السيطرة على هذا التراجع؛ لأنها لا تمتلك التحكم في مجريات الأمور، فقد أخذت تشعر بالقلق الوجودي، كما يسميه الوجوديون، ذلك القلق الذي ينشأ جراء فقدان معنى الوجود، بمعنى، ان النخبة المثقفة بما تتمتع به من حصيلة معرفية وثقافية، وجدت نفسها، أمام حقيقة لا مفرَّ منها، ألا وهي، ان وجودها البشري لا قيمة له وليس له معنى، ولأنها فقدت المعنى في وجودها، وفي الحياة عموماً، أصبحت تعاني من سوء التوافق. وكانت النتيجة المترتبة على ذلك، شعورها بالغربة عن ذاتها، ولأنها لم تعدّ تشعر بالانسجام مع ذاتها، الى جانب هذا وذاك، اصبحت علاقاتها الاجتماعية مضطربة، وانها غير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها الشخصية والاجتماعية على وجه التحديد.

إنَّ الوضع المتأزم الذي وصلت إليه النخبة المثقفة، ادى الى عزوف بعض أفرادها عن الكتابة؛ وذلك لتجنب المواجهة مع السلطة، تلك المواجهة التي ألقت بهم في المعتقل، وعندما خرجوا منه، كانوا يعانون من اضطرابات سايكوسوماتية، كارتفاع ضغط الدم او السكر او اضطراب في وظيفة القلب او انسداد في الشرايين او قرحة المعدة او الاثني عشري، وغير ذلك من الاضطرابات التي تسبب بها المكوث في المعتقل، وعلى حد تعبير أحدهم ((ان المعتقل كفيل بإحداث الثقب المطلوب في جسد الفرد، لينشغل به طول حياته، وهذا سيجعله يتحاشى المواجهة مع السلطة)).

وآخرون من أفراد هذه النخبة، شعروا بالضياع والمرارة وخيبة الأمل الى درجة، أنهم أقدموا على إحراق كتبهم وأوراقهم، وغيّبوا وعيهم الى أجل غير مسمى، ثم هاموا على وجوههم في الطرقات، غير عابئين ولا مكترثين، انهم كانوا في يوم ما، باحثين، يترددون على المكتبة على الدوام.

من ذلك، نخلص الى نتيجة، مفادها: أن الأوضاع السياسية والاقتصادية، سواء كانت في عهد النظام السابق أم في العهد السياسي الجديد، ادت الى إصابة نسبة لا يستهان بها من أفراد النخبة المثقفة بالاضطرابات النفسية، وهذا يؤشر أن النخبة المثقفة، لَمَّا تزلْ بعدُ، تتعرض الى ضغوط شديدة تفوق قدرتها على التحمل.

7- شيوع ظاهرة وعاظ السلاطين بين صفوف النخبة المثقفة :

لعلَّ من بين الانتقادات التي توجه الى النخبة المثقفة العراقية، أنها وضعت خبراتها المعرفية في خدمة السلطة، ولم تأبه بمشكلات الناس، او حتى تشغل نفسها بالحلول المناسبة لهذه المشكلات، بل ان همها الرئيس انصبَّ على إرضاء السلطة، ومن ثم التمتع بعطاياها؛ لبلوغ الحياة المرفهة التي ترغب بها او لتأمين مصادر دخلها. ولقد أخذت توجه هذه الانتقادات عبر قنوات الاتصال الجمعية او في المنتديات الثقافية او في المؤتمرات والندوات العلمية.

واللافت للانتباه، أن بعض الانتقادات، كان يوجهها أفراد من النخبة المثقفة وكأنهم ينتقدون أنفسهم بانفسهم، والسؤال الذي نطرحه هنا، هل النخبة المثقفة، عمدت الى خدمة السلطة ؟

وللإجابة نقول: إن أفراد النخبة المثقفة العراقية، لم يعمدوا جميعهم الى خدمة السلطة، وانما عمد بعضهم الى تقديم خدماته للسلطة، وبمرور الوقت، أصبحوا من وعاظ السلاطين، إنْ صحَّ التعبير. والحقيقة التي لا بدَّ من ذكرها هنا، أن مسألة خدمة النخبة المثقفة للسلطة، لم تكن في حقيقة الأمر، شأناً عراقياً، بل إنها مسألة شائعة الحدوث في المجتمعات البشرية، ولكن بدرجات متفاوتة. وهنا يوجه اللوم الى النخبة المثقفة العراقية على وجه التحديد؛ بسبب ان المجتمع العراقي، قد تعرض الى أزمات متلاحقة، وكان ينبغي على النخبة المثقفة، ان تكون على الحياد، ان لم تكن في جهة المعارضة. بيدَ ان واقع الحال، يشير ان النخبة المثقفة، وضعت خبراتها المعرفية والثقافية في خدمة السلطة؛ لتمكينها من إدارة الصراع، ومن ثم تمكينها من الاساءة الى الناس؛ وذلك بتنفيذ مشاريع تسيء اولاً الى المجتمع، والى البيئة ثانياً. وهنا يستشهد المنتقدون للنخبة المثقفة بمشروع ما سمي في وقته بـ((نهر صدام)). اذ ساهم في هذا المشروع، بعضُ أفراد

النخبة المثقفة، ولولا دعم النخبة المثقفة لهذا المشروع، فمن الصعوبة بمكان تنفيذه، في المدة المقررة. والحقيقة، ان هذا المشروع، يعدُّ مثالاً واحداً من امثلة متعددة، يوضح استجابة النخبة المثقفة لمقترحات السلطة. كذلك،لوحظ، ان بعض أفراد هذه النخبة،وليس كلهم، هم الذين يطرقون أبواب السلطة، يعرضون من خلالها خدماتهم؛ بهدف الحصول على الجاه والنفوذ والتمتع بالحياة المرفهة، تلك الحياة التي تشتمل على المنزل الفخم في حي سكني راقٍ والسيارة الفخمة، والسفر بين البلدان واقتناء المواد الغالية الثمن والشهرة بين الناس؛ وذلك لإشباع حاجاتهم الاستعراضية.

ومما يلاحظ على النخبة المثقفة العراقية أن خدماتها لم تقتصر على السلطة في الداخل فحسب، وانما امتدت الى الخارج. اذ اتبعت طرقاً متعددة في تقديم خدماتها الى الجهات المستفيدة هناك، ففي منطقة الخليج، عمل بعض أفراد هذه النخبة في مراكز بحثية وثقافية، تكاد تكون هامشية وآخرون عملوا في القنوات الفضائية، بصفة ضيف، يقدم اجابات محددة عن أسئلة معينة، او العمل بصفة مقدم ومُعِدّ لبرامج معينة، بالرغم من ان مجال تخصصه لا يمُّت بصلة الى الإعلام.

ومع ذلك، نقول: إن النخبة المثقفة التي ذهبت الى الخليج؛ لغرض العمل، أجرت مسحاً ميدانياً لاتجاهات الجمهور هناك، فوجدت ان هذه الاتجاهات، تميل نحو الإرشاد الديني والأسري والتربوي. ولقد استخلصت من مسحها هذا ان ثمة مادة اتصالية، يمكن توظيفها في المجال الديني والأسري والتربوي، على ان تعرض بطريقة مبسطة، مسندة ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وامثلة مستقاة من الواقع الاجتماعي، في محاولة لجعل البرنامج مقبولاً من الجمهور. ولعلَّ الامر نفسه، ينطبق على المراكز البحثية والثقافية، فلقد أفادت الملاحظات الميدانية أن أفراد هذه النخبة، ساهموا في تأسيس هذه المراكز او تطويرها، بطريقة تنسجم مع ايديولوجية الممولين لها. والمهم، كما يتردد على ألْسِنة هؤلاءِ الأفراد، ديمومة هذه المؤسسات والمبالغة في الخدمات التي تقدمها الى المجتمع، في المقابل، إطالة مدة المكوث فيها، قدر المستطاع؛ بهدف ديمومة الأجور المتأتية منها.

وفي ليبيا التي استقبلت أعداداً كبيرة من الكفاءات العراقية الحاملة لشهادتي الماجستير والدكتوراة، اقتصر عملها على التدريس في الجامعة فحسب، وقد

اصبح هذا العمل بمرور الوقت غير مجد؛ بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة هناك. ومما زاد من تكاليف المعيشة هذه، ان اولئك الذين وصلوا الى ليبيا، كانت ترافقهم أسرهم، وهذا يقتضي بطبيعة الحال، مزيداً من الانفاق، مما يؤثر بالمحصلة النهائية في العوائد الشهرية المستحصلة؛ وبهدف تحسين الدخل، لجأت بعض الكفاءات الى العمل في مركز دراسات الكتاب الأخضر. وقد انجزت عدداً من الدراسات التي اثبتت فيها صواب ما جاء في الكتاب الأخضر، ولعلَّ المفارقة الغريبة أن ثمة تصريحات صادرة من هؤلاء الذين عملوا في المركز، تفيد ان الدراسات التي أُجريت لحساب المركز، كانت تضليلاً او تزييفاً لحقيقة الامر، وان ما ورد في الكتاب، كما وردت في أحاديثهم هي مغالطات ومقولات لا تستند الى المنطق العلمي. والحقيقة، ان ذلك، يذكّرنا بموقف هلال الصابئ، حينما طلب منه عضد الدولة البويهي، ان يؤلف كتاباً في تاريخ بني بويه. ولعلَّ الحكمة التي نستخلصها من موقف الصابئ هذا، انه سئل عن طبيعة هذا الكتاب، فأجاب قائلاً: ((أباطيل ننمقها وأكاذيب نلفقها))[30].وقد يفسر هذا الموقف على اساس، ان الوفرة، تتيح المجال للأفراد، انتقاء الفرصة المناسبة من بين الفرص المتعددة؛ ولان فرص العمل بالنسبة للكفاءات، محدودة، فان القبول في فرصة غير مناسبة، افضل من الحرمان منها، على امل ان تتاح فرصة اخرى مناسبة في وقت لاحق، وعند ذاك، يتمُّ التخلي عن الفرصة غير المناسبة.

(30) شاكر مصطفى. العطاء الفكري – الثقافي للمثقف العربي: فقر العطاء وخيانة الكهان. في: انيس صايغ (معد). المثقف العربي: همومه وعطاؤه، ط2. (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001)، ص179–180.

8- تدني المكانتين الاجتماعية والاقتصادية لأفراد النخبة المثقفة :

تشير الشواهد الواقعية، ان افراد النخبة المثقفة العراقية، أخذوا يعانون من تدني المكانتين الاجتماعية والاقتصادية، منذ تسعينيات القرن العشرين، وحتى هذه اللحظة، وهذا يعني بطبيعة الحال، ان المجتمع، اخذ يشهد نوعاً من التغير الاجتماعي، يطلق عليه التغير المنفلت Non-systematic change وعادة ما يشيع هذا النوع من التغير في المجتمعات التي تعاني من ازمات.اذ تتقرر المكانة الاجتماعية للفرد بموجب مؤشرات لا علاقة لها بشرط الكفاءة او الجهد المبذول او التحصيل العلمي؛ بل ان مكانة الفرد تتقرر استناداً الى مؤشر واحد فحسب، كأن يكون مورده الاقتصادي او علاقته بمتخذ القرار او كونه محسوباً عليه او موالياً له. اما شرط الكفاءة او الجهد المبذول او التحصيل العلمي، فلا يُراعّى هنا في تقرير المكانة الاجتماعية[31].

(31) محمود شمال حسن. المجتمع المنجز: دراسة لتهيئة المجتمع العربي للانجاز. (القاهرة: دار الآفاق العربية، 2006)، ص115.

ولعلَّ الامر نفسه، ينطبق على المكانة الاقتصادية. فالمعروف أن الأجور التي

ان افراد النخبة المثقفة العراقية، أخذوا يعانون من تدني المكانتين الاجتماعية والاقتصادية، منذ تسعينيات القرن العشرين، وحتى هذه اللحظة.

يتقاضاها الأفراد، تتقرر، طبقاً للجهد المبذول او الكفاءة، بيدَ ان واقع الأمر أن هذين المؤشرين لا يؤخذ بهما، مما ادى والحال هذه، الى اضطراب التراتب الاجتماعي، وهذا يعني صراحة، غياب واضح للمعايير التي تحكم عملية التراتب داخل المجتمع. ولتوضيح فكرة التراتب الاجتماعي المضطرب، نقول: إن الأستاذ الجامعي، يحتلُّ الترتيب (4) في قائمة المهن من حيث المكانة الاجتماعية. في حين، يحتل الترتيب (25) في القائمة نفسها من حيث المكانة الاقتصادية.

وإذا عقدنا مقارنة بين الأستاذ الجامعي ومهنة أخرى أقلَّ مكانة، فسنفاجأ في الحال من النتيجة التي تسفر عنها المقارنة، وهذا يدل دلالة قاطعة، على ان التراتب الاجتماعي، قد تعرض الى الاضطراب، بدليل، ان المطرب وهو اقل مكانة في قائمة المهن، احتل الترتيب (7) في المكانة الاقتصادية، في حين، احتل الترتيب (74) في المكانة الاجتماعية[32].

ومن هنا، يبدو من غير المنطقي، ان يتغلب الثاني على الاول بمكانته الاقتصادية، بعد ان تراجعت مكانة الأول الاجتماعية التي أصبحت بدورها لا تُؤهله، لأن يكون من أهل الجاه والحظوة.

وهنا نصل الى مسألة لا بدَّ من الاشارة اليها وهي أن تدني المكانتين الاجتماعية والاقتصادية لفئات النخبة المثقفة، سيؤدي الى خفض الإبداع؛ بسبب اعتقاد هذه النخبة ان الارتقاء بالإبداع الى مستويات متقدمة، لن يغيّر من واقع الحال شيئاً؛ لأن النتيجة مقرّرة مسبقاً، وهي عدم تقدير الجهد المبذول. وفي حال، وصول النخبة المثقفة الى مرحلة الشعور باللا جدوى، فان المتوقع ان يشهد المشهد الثقافي انحساراً، وبالتبعية، فان المراكز البحثية والمؤسسات العلمية، كالجامعات والمعاهد، سيكون عملها نمطياً، اي يفتقر الى الجدة والأصالة، وهذا سيُفضي بالنتيجة النهائية الى الحصول على مخرجات متدنية النوعية.

(32) عبد الجبار توفيق البياتي وبهاء الدين عبد الله. المنزلة الاجتماعية للمهن من وجهة نظر معلمي ومعلمات المدارس في بغداد. (بغداد: جامعة بغداد، مركز البحوث التربوية والنفسية، 1974)، ص13–16.
قاسم حسين صالح.المكانتان الاجتماعية والاقتصادية للمهن في المجتمع العراقي من وجهة نظر طلبة الجامعة.الآداب (بغداد)، العدد 42 (1997)، ص187–191.

إستخدام آليات التصفح في مواقع الصحافة الالكترونية العراقية

جاسم محمد شبيب*
أستاذ في المعهد الاداري التقني ــ الجامعة التقنية الوسطى

* باحث من العراق

المستخلص

لقد استفادت وسائل الاتصال الجماهيرية من شبكة الانترنت وأصبحت متاحة للجميع لنشر المعرفة والمعلومات في أنحاء العالم كافة، ولعبت تطبيقات تكنولوجيا الاتصال دوراً مهماً في التواصل مستفيدة من الإمكانيات الهائلة لها في إيصال الأخبار والمعلومات المختلفة، وأصبحت المواقع الصحفية مكانا يلجأ إليه الزوار والمتصفحون لمعرفة الأحداث في العالم بالصوت والصورة في لحظة وقعها.

وبحثنا محاولة بسيطة لمعرفة مدى قيام المواقع الصحفية العراقية التي لها إصدار يومي ثابت بالاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الاتصال وبالأخص تطبيق آلية التصفح داخل هذه المواقع والتي توفّر للزائر والمتصفح لها فرصة الحصول على ما تبثه هذه المواقع من أخبار ومعلومات مختلفة وخدمات، وأيضا توفّر له الجهد والوقت وسرعة الحصول على مايريده بالتحديد دون عناء تصفح محتويات الموقع بالكامل.

وقد توصل البحث ان المواقع الصحفية العراقية عينة البحث لم تستفد بالكامل من آليات التصفح داخل مواقعها وان استفادتها كانت جزئية من بعض الآليات، الأمر الذي يضع المواقع في دائرة عدم مواكبة التقدم الالكتروني والبقاء ضمن مكان واحد والمراوحة فيه وسيؤثر ذلك بالتأكيد في سمعتها وعزوف الزوار والمتصفحين عن زيارتها.

ويوصي البحث بقيام القائمين على المواقع العينة بضرورة مواكبة التقدم الالكتروني وإقامة الدورات التدريبية للعاملين فيها من اجل الاستفادة من

تطبيقات تكنولوجيا الاتصال عموما وآليات التصفح بشكل خاص لغرض الارتقاء بسمعة وعمل المواقع الصحفية العراقية محليا وعربيا وعالميا.

Abstract

Has benefited the mass media from the Internet and is available to all To disseminate knowledge and information around the world, and played a technology applications Contact an important role in communication taking advantage of the enormous potential in the delivery of News and various information, press releases and websites are becoming a place of asylum Visitors and browsers to see events in the world with sound and image at the moment of impact.

We discussed a simple attempt to find out the extent to which the Iraqi press websites that have Version of a fixed daily benefit from the applications of communication technology and especially application of the Browsing this topic within the sites, which provide the visitor and the browser have the opportunity to get Matbuth this topic sites from various news and information and services, and also provide him with the effort And the time and the speed at Freddie precisely without the trouble of browsing the contents of the site In full.

The research concluded that the delegation of Iraqi journalist sites research sample had not fully benefited

Mechanisms of navigation and location were partial benefit from some of the mechanisms, My father would command positions in the Department not keeping pace with progress-mail and stay within One place and stalling it and will definitely rub on the reputation and the reluctance of visitors And browsing for a visit.

The research recommends the establishment of the sample sites based on the need to keep up with progress Mail and the establishment of training courses for their employees to benefit from Communication technology applications in general and navigation mechanisms are particularly for the purpose of improving the reputation of And the work locations of the Iraqi journalisť locally and regionally and globally.

المقدمة

لقد أصبحت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من أهمّ وحدات قياس تطور البلدان وتقدمها وقوتها ومعها ازداد التدفق الإعلامي بصور وطرق جديدة لاسيما بوجود شبكة المعلومات العالمية الانترنت التي تحقق بفضل وجودها العديد من المنجزات في الاتصال وتبادل المعرفة والعلوم والفنون وبروز مفاهيم عدة بسطت وجودها في عالم الإعلام، منها انتقالُ أدوات الاتصال وتطبيقاته من المؤسسات الى يد الجمهور وظهور أشكال إعلامية جديدة مثل

البرامج الحوارية ونمط الاخبار الحية المباشرة وانتقال الافراد الى عملية صنع المنتجات الإعلامية وبثها، واستطاعت وسائل الإعلام باستخدام المواقع الالكترونية من بث رسائلها التواصلية المختلفة وكسر الحواجز بينها وبين المتصفحين والمتلقين والزوار الشعوب باستخدام تطبيقات تكنولوجيا الاتصال المختلفة، وبحثنا يحاول الإجابة على اسئلة تتعلق باستخدام تطبيقات تكنولوجيا الاتصال في مواقع الصحف العراقية التي لها اصدارٌ يومي منتظم ومدى توظيف هذه التطبيقات لصالح تلك المواقع في ايصال رسالتها الى جمهور الزوار والمتصفحين وجذبهم من خلال تسهيل عملية التصفح داخل تلك المواقع باستخدام آليات خاصة مهمتها تسهيل زيارة الزائر لها بشكل يجعله يدخل ويبحر داخل تلك المواقع ويصل الى كل أجزائها بيسر.

وبحثنا متكوّنٌ من عدة مباحث، جاء الاول منها تحت عنوان منهجية البحث، وفيه عرْضٌ لأهمية البحث ومشكلته ومجتمعه وعينته ومجالاته وغير ذلك من عناصر المنهجية، فيما كان المبحث الثاني تحت عنوان الإطار النظري، وفيه عرضٌ الى الصحافة الالكترونية ومميزاتها والصحافة الالكترونية العراقية وتكنولوجيا الاتصال وعرضٌ الى تطبيقات تلك التكنولوجيا في المواقع الالكترونية ومميزات تلك التطبيقات، فيما جاء المبحث الثالث وهو الإطار العملي، وفيه نبذة عن تعريفية عن مواقع الصحف العراقية عينة البحث ومن ثم تحليل معزز بالجداول حول استخدام تطبيقات تكنولوجيا الاتصال، وأهمُّها تطبيقُ آليات التصفح التي تُسهّل عملية زيارة تلك المواقع واستخدامها من الزوار بسهولة.

كما احتوى البحث على عدد من الصور التي تمثل الواجهة او الصفحة الرئيسة للمواقع الالكترونية للصحف العراقية العينة مع التوصل الى عدد من الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: منهجية البحث

اولا: أهمية البحث

إن أهمية البحث العلمي تأتي من ارتباطه بالمجتمع ومساهمته في حل مشكلاته فضلا عن إضافته إلى المعرفة في ميدان العلم والمجال التخصصي الذي ينتمي إليه[1].

(1) عبد العزيز بركات، مناهج البحث الإعلامي، ط1، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2012، ص15

1. ويكتسب هذا البحث أهميته العلمية لموضوع الدراسة والمساهمة المنهجي للاستفادة منها في الموضوعات المتشابهة وهو التقصي عن تطبيقات تكنولوجيا الاتصال في الصحافة الالكترونية العراقية ومعرفة حدود استخدام إحدى هذه التطبيقات فضلا عن معرفة أيهما أكثر استخداما ضمن آليات التصفح عن طريق القيام بعملية مسح لبعض المواقع الالكترونية العراقية التي لها إصدار ورقي مطبوع يومي منتظم.

2. الإفادة العلمية والعملية للباحثين وللمهتمين والقائمين على موضوع الشائعات عن طريق الاطلاع على نتائج الدراسة التحليلية وما ينتج عنهما من نتائج وتوصيات، لاسيما وان المواقع الالكترونية للصحف العراقية اليومية شأنها شأن الصحف العربية والاجنبية تتسابق لوضع التطبيقات التي من شأنها جذب الزوار والمتصفحين ومنها تسهيل عملية تصفح تلك المواقع.

3. الأهمية الأخرى للدراسة العملية هي تطبيق النتائج التي تمَّ التوصل اليها وهنا تكمن الأهمية المجتمعية إذ ان درجة اكتساب البحوث العلمية أهمية معينة تأتي نتيجة ارتباطها بحياة المجتمعات والتي يفترض ان تساهم في حل مشكلاته[2] لما تقدمه، وتتجسد دراستنا في تقديم العديد من النتائج والتوصيات التي تمَّ التوصل لها عن طريق التحليل والتقصي عن تطبيقات تكنولوجيا الاتصال في الصحافة الالكترونية العراقية ومعرفة حدود استخدام إحدى هذه التطبيقات فضلا عن معرفة أيهما أكثر استخداما ضمن آليات التصفح عن طريق القيام بعملية مسح لبعض المواقع الالكترونية العراقية التي لها إصدار ورقي مطبوع يومي منتظم.

(2) عاطف عدلي العبد، الرأي العام وطرق قياسه والجوانب المهنية، دار الفكر العربي، القاهرة، 2000

ثانيا: مشكلة البحث

إن نقطة البداية في أي بحث علمي هي الإحساس بمشكلة ما، فبدون مشكلة تتطلب دراسة لايوجد بحث علمي لان البحث العلمي لاينشأ من فراغ، وعلى هذا فإن السمة الرئيسة التي تميز البحوث العلمية هي أن تكون ذات مشكلة محددة، وفي حاجة إلى أن تخضع للدراسة[3] ومشكلة البحث هي دراسة إحدى تطبيقات تكنولوجيا الاتصال وهي استخدام آليات التصفح في بعض المواقع الصحفية العراقية، ويحاول الباحث إلى التوصل إلى إجابات واضحة للتساؤلات الآتية:

(3) هادي نعمان الهيتي، مقدمة في شروط البحث العلمي، جامعة بغداد، بدون دار طبع،1997

أ - ما انواع تطبيقات تكنولوجيا الاتصال المستخدمة في الصحافة الالكترونية العراقية؟

ب - ما التطبيقات الأكثر استخداما في آليات التصفح داخل مواقع الصحافة الالكترونية العراقية؟

ثالثا: أهداف البحث

تُعدُّ أهداف البحث العلمي مؤشرات أساسية يتوصل الباحث منها إلى نتائج تحمل إجابات عن التساؤلات المطروحة في مشكلة البحث، لذا كان لا بدَّ للباحث من تحديد الأهداف التي يرمي إلى تحقيقها عن طريق البحث العلمي[4] ويسعى الباحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. رصد أنواع تطبيقات تكنولوجيا الاتصال المستخدمة في الصحافة الالكترونية العراقية.
2. تحديد التطبيقات الاكثر استخداما ضمن آليات التصفح داخل بعض المواقع الالكترونية العراقية.

رابعا: منهج البحث

المنهج هو مجموع الإجراءات المستخدمة في جمع المعلومات حول مشكلة ما ومعالجتها بهدف تكوين إطار نظري والوصول إلى نتيجة معلومة[5]. وبحثنا يستخدم المنهج المسحي بدراسة نوعها وصفية تستهدف تحليل خصائص ظاهرة معينة أو موقف معين أو دراسة حقائق ظاهرة ما تغلب عليها صفة التحديد، أو دراسة مجموعة من الجمهور أو الأحداث للحصول على البيانات والمعلومات وجمعها وتبويبها وجدولتها، ومن ثم تفسير تلك البيانات واستخلاص التعميمات والاستنتاجات[6]،وهذه الظاهرة التي يستهدفها التحليل هي استخدام تطبيقات تكنولوجيا الاتصال في المواقع الالكترونية إذ نرمي إلى جمع البيانات من مصادرها الأولية في أثناء مدة زمنية محددة، ثم تنظيم تلك البيانات ومعالجتها والوصول إلى إجابات حاسمة عن التساؤلات او التحقق من فروض معينة[7].وكذلك بحثنا ودراستنا استكشافية للتعرف على واقع وقياس مستوى استخدام آليات التصفح فيها والتي تعد إحدى تطبيقات تكنولوجيا الاتصال في الصحافة الالكترونية.

(4) نائل عبد الحافظ العوالمة، أساليب البحث العلمي والأسس النظرية وتطبيقاتها، دار الجامعة الأردنية، عمان، 1995

(5) حميد جاعد محسن. أساسيات البحث العلمي. ج1، شركة الحضارة للطباعة، بغداد، 2004

(6) عبد العزيز بركات، مصدر سابق، ص35

(7) محمود حسن اسماعيل، مناهج البحث الإعلامي، القاهرة، دار الفكر العربي، 2011، ص96.

(8) سميسم، حميدة. الرأي العام وطرق قياسه، دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

خامسا : مجتمع البحث

من الأمور المهمة للباحث ان يقوم بتحديد مجتمع البحث في الدراسة التي يقوم بها لان ذلك يساعده على تعريف ذلك المجتمع ككل وتحديده بشكل واضح، ويعرف مجتمع البحث او الدراسة بأنه وحدات او مفردات الظاهرة موضوع الدراسة جميعها او في الحالات كلها التي تنطبق عليها خصائص معينة سواء كانت افرادا ام سلعا او اوزانا في منطقة معينة[9]، ومجتمع البحث في هذه الدراسة هي المواقع الالكترونية للصحف العراقية التي لها طبعة ورقية وذات إصدار يومي منتظم، لذا تم الاعتماد على الإصدار الخاص بنقابة الصحفيين العراقيين في معرفة أعداد وعناوين الصحف العراقية اليومية ومنها تم اختيار عينة البحث.

(9) جبر مجيد حميد العتابي، طرق البحث الاجتماعي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الموصل، ص57

سادسا : عينة البحث

لجأ الباحث إلى استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وهي من أنواع العينات الواسعة الاستخدام لقلة تكاليفها وسهولتها النسبية وقلة الأخطاء التي ترتكب في اختيار مفرداته[10] ، فضلا عن إعطاء الفرصة المتساوية لمفرداتها للظهور والاختيار من الباحث.

(10) جهاد، عبد الله، الدور الحضاري للانترنيت، دار الكتاب العربي، الكويت، نيسان 2000

وقد اعتمد الباحث عن طريق مراقبة المواقع الصحفية الالكترونية العراقية عينة البحث ل (5) مواقع الكترونية مثلت صحف (الصباح الجديد، المشرق، البينة، العدالة، طريق الشعب) أسلوب الشهر الصناعي طيلة مدة البحث، فكانت المراقبة في الأيام العشرة الأولى من الشهر الأول، ثم المراقبة في الأيام العشرة الثانية للشهر الثاني وهكذا إلى نهاية المدة الزمنية التي اخضع فيها الباحث العينة للبحث والبالغة (3) ثلاثة أشهر. وكما مُوضَّح في أدناه:

الشهر/عام 2016	الأيام من ـ إلى
أيار	1- 10
حزيران	11- 20
تموز	21- 31

فكان عدد الأيام التي تمت فيها المراقبة من يوم الأحد إلى الخميس أسبوعيا باستثناء العطل الرسمية هي (22) يوما.

سابعا : حدود البحث

1. الحدود المكانية يتحدد هذا المجال في المواقع الالكترونية العراقية للصحف اليومية الصادرة والتي لها نسخة ورقية مطبوعة، وتمَّ التركيز في البحث على دراسة (الصفحة الرئيسة) للمواقع عينة البحث التي تمَّ تحديدها من الباحث وهي مواقع الصباح الجديد، المشرق، البينة، العدالة، طريق الشعب.

2. الحدود الزمنية للبحث وحددت في المدة الخاضعة للبحث وهي (3) أشهر للمدة من 1/ 5/ 2016 – 31/ 7/ 2016

ثامنا : أدوات البحث (جمع البيانات) وطرقه

1. المراجع والمصادر العربية والمجلات العلمية والدراسات والبحوث.

2. الملاحظة تعدُّ الملاحظة من اقدم طرق أو أدوات البحث العلمي التي يفيد منها الباحث في دراسته وتعرف الملاحظة بأنها ((مشاهدة ومراقبة السلوك لظاهرة معينة وتسجيل المعلومات عنها أولاً بأول، وكذلك الاستعانة بأساليب الدراسة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات))[11]، وقد قام الباحث بمراقبة المواقع الالكترونية عينة البحث عن طريق الانترنيت وبمعدل 4 ساعات بأوقات مختلفة خلال ايام البحث وتسجيل تلك المشاهدات والوقائع طيلة مدة البحث.

3. المقابلة وتعدُّ من أدوات البحث العلمي والتي يقوم بوساطتها الباحث بجمع المعلومات والبيانات الشفوية عن طريق مصادرها البشرية لتعزيز معلوماته او للحصول على تفسيرات اكثر واقعية او كشف بعض الغموض في جانب ما وقد تستخدم عندما يتعذر الحصول على معلومات، وتعرف المقابلة بأنها أداة من أدوات جمع المعلومات يقوم فيها الباحث بطرح مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات من المبحوث عبر حوار لفظي وقد يكون بين شخصين أو أكثر[12]، وقد قام الباحث بزيارات ميدانية إلى مواقع الصحف عينة البحث وإجراء المقابلات مع المشرفين على المواقع الالكترونية.

(11) كامل القيم، مناهج وأساليب كتابة البحث العلمي في الدراسات الإنسانية، بغداد، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2012، ص 173

(12) منال هلال مزاهرة، بحوث الإعلام الأسس والمبادئ، عمان، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، 2011، ص 224

المبحث الثاني (الجانب النظري)

المبحث الأول الصحافة الالكترونية :

بعد سنوات على ظهور الانترنت امتلأت الشبكة بعشرات المواقع التي تعدُّ نسخا الكترونية لصحف ورقية أو مواقع كبيرة تنشر المواد الإعلامية التي تقدمها الصحيفة الورقية وهو ما عرف فيما بعد بالصحافة الالكترونية التي أطلق عليها تسميات أخرى مثل الصحافة الفورية أو النسخ الالكترونية أو الصحافة الرقمية أو الصحافة المستعينة بالحاسبات الالكترونية او صحافة الانترنيت ونادرا الآن نجد صحيفة مطبوعة دون أن يكون لها نسخة الكترونية[13].

(13) محمد شويلي، الإعلام الالكتروني ومفهوم ألصحافة، مجلة النبأ، بغداد، العدد 6، أيار 2003.

وتعرف الصحافة الالكترونية بأنها ((الصحف التي يتم إصدارها ونشرها على شبكة الانترنيت سواء كانت هذه الصحف بمثابة نسخ أم إصدارات الكترونية لصحف ورقية مطبوعة أو موجز لأهم محتويات النسخ الورقية أو جرائد ومجلات الكترونية ليست لها إصدارات عادية مطبوعة على الورق وهي تتضمن مرجعا من الرسائل الإخبارية والقصص والمقالات والتعليقات والصور والخدمات المرجعية))[14].

(14) صادق حمة غريب، الصحافة الالكترونية الكردية، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة بغداد، العراق، 2008

كانت بدايات الصحافة الالكترونية في الانترنت وأفادت من الخدمات التي تقدمها ويمثل عام 1981 البداية الحقيقية لظهور الصحافة الالكترونية عندما قدمت شبكة كمبيو سيرف CompuServe خدماتها للجمهور مع 11 صحيفة مشتركة في وكالة اسوشيتدبرس وكانت اول صحيفة تقدم خدماتها للجمهور هي كولومبس ديسباتش Colombes Dispatch وكذلك واشنطن بوست Washington Post ونيويورك تايمز New York Times وتوقفت هذه الخدمة عام 1982م تبعها ظهور الخدمات الصحفية في قوائم الاخبار الالكترونية للمدة من 1985م – 1988م[15]، وفي بداية التسعينات من القرن الماضي بدأت العديد من الجهات الصحفية بإيجاد مواقع لها في الانترنت مثل شبكة أمريكا اونلاين عام 1992 التي أصدرت أول صحيفة الكترونية بوساطة شيكاغو تربيون، وهناك من يذهب الى ان عام 1993 انطلق منه موقع الصحافة الالكترونية الأول في كلية الصحافة والاتصال الجماهيري في جامعة كاليفورنيا وهو موقع بالو التون اونلاين Plao Alton Online والحق به عام 1994 موقع اخر هو التو بالو ويكلي Alto Palo Weekely[16]، وفي عام 1994 دخلت صناعة الصحافة الالكترونية بطريقة كبيرة ومتزايدة ولاسيما مع

(15) عباس مصطفى صادق، التطبيقات التقليدية والمستحدثة للصحافة العربية في الانترنت، مؤتمر صحافة الانترنت في الوطن العربي الواقع والتحديات، كلية الدراسات والبحث العلمي، جامعة الشارقة، ص178

(16) Kawmoto, Digital Journalism Emerging Media and Changing Horizons of Journalism (Oxford Rowman & Littlefield Publisher Inc, 2003), p22

توافر خدمة الانترنت المجاني في الولايات المتحدة الأمريكية وفي العالم المتقدم فقد أصبحت الصحافة الالكترونية جزءا من تطور الشبكة وتوزيعها.

وفي الوطن العربي كانت صحيفة الشرق الأوسط التي توافرت الكترونيا في 9/ 9/ 1995 بعد ان أعلنت بعددها الصادر في 6/ 9/ 1995م ان مواد الصحيفة ستكون متوافرة الكترونيا للقراء على شكل صور عبر شبكة الانترنت[17]، وللصحافة الالكترونية خصائص عديدة منها التفاعلية وخاصية التنوع من حيث انشاء صحف متعددة الأبعاد وذات حجم غير محدد لإرضاء مستويات متعددة من الاهتمام، وخاصية المرونة التي توفر طرقاً متعددة لكيفية تعامل المستخدم مع موقع الصحيفة للوصول السهل للمعلومات، وخاصية العالمية التي يقصد بها ان تكون الصحيفة في متناول الجميع ومبثوثة في أنحاء العالم كله وخاصية قلة التكاليف إذ لا حاجة للورق ولا المطابع ولا العمال ولا المكاتب ولا الموظفين ويكفي جهاز حاسوب في مكتب واحد لإصدار الصحيفة، وخاصية الأرشيف والحفظ بوجود أرشيف سهل الاستخدام والاسترجاع للمستخدم وللعاملين في الصحيفة الالكترونية أيضا، وخاصية الشمولية وهي المعلومات الشاملة التي تمنح القراء والمستخدمين فرصة الاطلاع على كل ما ينشر من أحداث ووقائع بمعلومات تفصيلية، وخاصية نظام الإحصاء والمتابعة إذ تستطيع الصحيفة متابعة أعداد قرائها ومتصفحيها أولا بأول مما يوفر احصائيات دقيقة عن اكثر المواد قراءة واكثر الأقسام زيارة بشكل يومي دقيق فضلا عن خاصية التمويل عن طريق نشر الإعلانات التي تعدُّ من مصادر تمويل الصحيفة الالكترونية.

(17) محمد سعيد النجار، الصحيفة الالكترونية والورقية دراسة في المفهوم والسمات، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2000، ص92

تمثل الصحافة الالكترونية احد أهم الأنماط الإعلامية والاتصالية التي تكونت على شبكة الانترنيت وهي تشهد تحولات عديدة جعلت منها ظاهرة متغيرة تتفاعل مع التطورات التقنية والثقافية للشبكة.

وتمثل الصحافة الالكترونية احد أهم الأنماط الإعلامية والاتصالية التي تكونت على شبكة الانترنيت وهي تشهد تحولات عديدة جعلت منها ظاهرة متغيرة تتفاعل مع التطورات التقنية والثقافية للشبكة. وقد تميزت الصحافة الالكترونية بدرجة عالية من الحرية والتنوع والقدرة على متابعة الأخبار أولاً بأول وقدرة القارئ على المشاركة بالتعليق والمناقشة مما ولد حالة من التواصل بين القراء والصحافة الالكترونية.

مميزات الصحافة الالكترونية [18]

1. النقل الفوري للأخبار ومتابعة التطورات التي تطرأ عليها مع قابلية

(18) الشفيع عمر حسين، الصحافة الالكترونية المفهوم والخصائص والانعكاسات، دراسات استراتيجية، ط1، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 168، 2011، ص17

تعديل النصوص في أي وقت مما جعلها تنافس الوسائل الإعلامية الأخرى كالإذاعة والتلفزيون.

2. قدرة الصحف الالكترونية على اختراق الحدود والقارات والدول دون رقابة أو موانع أو رسوم بل وبشكل فوري عبر الانترنيت.
3. لجوء معظم الصحف الالكترونية إلى التمويل من خلال الإعلانات.
4. توفر تقنية الصحافة الالكترونية إمكانية الحصول على إحصاءات دقيقة عن زوارها.
5. منحت تقنيات الصحافة الالكترونية عملية التفاعلية والاستجابة المتبادلة الأمر الذي أوجد القارئ الصحفي.
6. توفر الصحافة الالكترونية فرصة حفظ أرشيف الكتروني والقدرة على التحكم في الأبواب بالتقديم والتأخير والإبقاء والإلغاء طبقا لأعداد الزوار والقراء.

الصحافة الالكترونية العراقية:

تميز المشهد الإعلامي العراقي بعد نيسان 2003 بظهور العديد من وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، ونتج عنه عشرات الصحف اليومية والأسبوعية بالإضافة إلى ظهور أعداد من المحطات الإذاعية والفضائية[19] فضلا عن ما يعرف بالإعلام الالكتروني إذ شهدت الانترنيت وجودا حقيقيا ملموسا لأعداد كبيرة من المواقع الالكترونية العراقية، حيث كان عدد المواقع العراقية على الانترنيت لايتجاوز الخمسين موقعا[20] معظمها مواقع إعلامية لصحف ورقية يومية أو أسبوعية وكذلك مواقع حكومية مثل الوزارات والجامعات والشركات في حين وصل عدد المواقع العراقية الان الى آلاف المواقع المختلفة الاختصاص والأهداف والرؤية.

ومن الناحية الإعلامية فقد توزعت هذه المواقع على شكلين الأول المواقع الإعلامية التكميلية وهي تابعة لمؤسسات صحفية تقليدية عراقية كالصحف وتمثل امتداد لنسختها الورقية مثل مواقع الصباح،الزمان، الاتحاد فضلا عن صحف يومية عراقية أخرى، والشكل الآخر مواقع الكترونية بحتة ليس لها إصدار ورقي مثل الحوار المتمدن، الزوراء،أصوات العراق وغيرها، ورغم المحاولات لتأسيس وإرساء أسس قوية للصحافة الالكترونية العراقية إلا إنها افتقرت للعديد من خصائص الصحافة الالكترونية المعمول بها في المواقع

(19) علي السوداني. الصحافة الالكترونية العراقية بين التمويل والتهويل. جريدة الأخبار اللبنانية، العدد 348 في 2008/10/30

(20) عبد الأمير مويت ألفيصل، الصحافة الالكترونية التجربة ألعراقية،، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الثاني، كلية الإعلام، جامعة بغداد، 2008.

تعرف على أنها (مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطي.

الإعلامية عربيا وعالميا، ففي مواقع الصحف اليومية لم تتوفر آليات تنفيذ تطبيقات تكنولوجيا، ولا وجود لتحديث الأخبار السريع وعدم جود خدمات تفاعلية كافية ولا وصلات كالنص ألتشعبي عدا النص المترابط الذي يعدُّ جزءاً من الصفحة الرئيسة، كذلك عدم استخدام للوسائط المتعددة بشكل واسع بسبب محدودية التمويل والاشتراكات فضلا عن عدم وجود المحررين القادرين على التحرير والعمل في المواقع الالكترونية، وهذا كله ينسحب بدوره على المواقع وأعداد الصحفيين والجهاز الفني والتحريري للصحف فضلا عن التخطيط والإدارة والمنافسة والجانب الاقتصادي فيها.

المبحث الثاني: تكنولوجيا الإتّصال

تعرف على أنها (مجموع التقنيات أو الأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الذي يراد توصيله من عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو التنظيمي أو الجمعي أو الوسطي، والتي يتمُّ بوساطتها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة أو المرسومة أو المسموعة المرئية أو المطبوعة أو الرقمية عن طريق الحاسبات الالكترونية ثم تخزين هذه البيانات والمعلومات، واسترجاعها في الوقت المناسب، ثم عملية نشر هذه المواد الاتصالية أو الرسائل أو المضامين مسموعة أو مسموعة مرئية أو مطبوعة أو رقمية ونقلها من مكان إلى آخر، وتبادلها، وقد تكون هذه التقنيات يدوية أو آلية أو الكترونية أو كهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والمجالات التي يشملها هذا التطور)[21].

(21) حسن عماد مكاوي ومحمود علم الدين.تكنولوجيا المعلومات والاتصال.مركز جامعة القاهرة ,2000

تطبيقات تكنولوجيا الاتصال :[22]

1. الوصول إلى الموقع الالكتروني من المستخدم ويعطي هذا التطبيق للمستخدم آلية الوصول إلى الموقع الذي يريد الوصول إليه عن طريق محركات البحث داخل الشبكة مثل كوكل، ياهو، وغيرها.
2. سهولة التصفح داخل الموقع (وهو موضوع بحثنا) ويتم من خلال وجود تطبيقات وطرق وآليات خاصة تساعد على توفير وسائل مساعدة للزائر والمتصفح للملاحة داخل الموقع بسهولة ويسر والدخول إلى الأبواب

(22) مصطفى صادق عباس. الصحافة والكومبيوتر. ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت،2005.

والموضوعات الرئيسة والفرعية والحصول على المعلومات بأقصر الطرق من الصفحة الرئيسة للموقع إلى الصفحات الثانوية ومن ثم العودة مرة أخرى وحسب ما يريده الزائر أو المتصفح وتوفر له الجهد والوقت والحصول على مايريده بالتحديد دون عناء التصفح لكامل الموقع، ويتم ذلك بطرق عديدة منها :

أ - الصفحة الرئيسة home page للموقع وفيها الإيقونات الرئيسة وتعدُّ هي وسيلة إدارة الموقع، إذ تُوجّه الزائرَ والمتصفح وإعطاءه نظرة عامة لبنية الموقع ومحتواه وتوفر له الوصول للمحتويات بالنقر عليها سواء كانت في شكل نصوص أم رسوماً، وهناك أيضا خارطة الموقع التي تكون على شكل أيقونة مستقلة يمكن الدخول من خلالها إلى الموقع وتكون على شكل خارطة مرسومة موضح عليها كل ما في الموقع من أبواب وموضوعات وعناوين ثابتة وفرعية لتمكن المستخدم والمتصفح الوصول إلى المعلومة المطلوبة.

ب - وجود الإيقونات الجانبية على أعلى ويمين ويسار الصفحة الرئيسة وكذلك الإيقونات الموجودة أحيانا في أسفل الصفحة.

ت - وجود أدوات الملاحة في الموقع التي تساعد المتصفح على الهبوط إلى أسفل الصفحة أو العكس أو الملاحة في أجزاء الصفحة المختلفة أو الدخول إلى وصلات خارج الموقع كأن تكون مواقع أخرى أو صفحات جديدة من الموقع ذاته مما يساعد على الوصول إلى المعلومات المطلوبة ومن اشهر أدوات الملاحة هي وجود أيقونة (أعلى الصفحة) حيث توجد دائما في نهاية الصفحة الرئيسة للموقع وعند الضغط عليها تنقل الزائر والمتصفح بسرعة إلى أعلى الصفحة مباشرة، أو وجود أيقونة (العودة إلى الصفحة الرئيسة) بعد أن يكون الزائر قد توغل إلى صفحات أو موضوعات ويروم العودة إلى الصفحة الرئيسية.

ث - وجود تعليمات استخدام الموقع، وهي عدد من الشروط التي يضعها الموقع تستلزم من المشترك فيه إذا أراد الاشتراك الموافقة على هذه الشروط والتي تضمن الاستخدام الصحيح وحماية الخصوصية للمشتركين، والتعليمات في المواقع عادة غير إجبارية لمن لايريد الاشتراك.

ج - ومن أدوات سهولة التصفح في المواقع الالكترونية وجود قوائم الموضوعات المختلفة المكتوبة على شكل نصوص كتابية والتي يتم الدخول إليها بوساطة النقر عليها والانتقال من صفحة إلى أخرى في اقل وقت وبسهولة.

ح - البحث عن المعلومات في الموقع وهنا يحتاج المستخدم أو الزائر إلى وسيلة للبحث عن المعلومات ولذلك يجب أن تتضمن الصفحة الرئيسة للموقع وسيلة أو أداة البحث عن المعلومات فيها أي بداخل الموقع، وهناك مواقع تكون فيها أداة للبحث إضافية غالبا ما تكون لإحدى محركات البحث المعروفة مثل كوكل أو ياهو أو غيرها.وكل ماتقدم يوفر خاصية سهولة التصفح داخل الموقع والإبحار فيه بصورة سهلة وسريعة ومريحة للزائر أو المتصفح.

3. اللغة وهي قيام الموقع الالكتروني باستخدام أكثر من لغة في الموقع وذلك لإيصال المعلومات والموضوعات إلى اكبر عدد ممكن من الزوار والمتصفحين في دول العالم المختلفة وهي من العوامل المهمة في جذب الزوار والمتصفحين.

4. تحديث المعلومات داخل الموقع ويتضمن ذلك عملية الحصول على الأخبار والمعلومات بسرعة والقيام بتحديث ذلك باستمرار، ويأخذ التحديث عدة أشكال منها الخبر العاجل أو إضافة معلومات وتفاصيل أخرى، وتختلف مدة التحديث من موقع إلى آخر حسب الإمكانات الفنية والصحفية لفريق العمل في الموقع فضلا عن الأدوات والأجهزة المستخدمة فيه، والتحديث للأخبار والمواد الأخرى المنشورة في الموقع عادة ما يعطي دلالة عن درجة حيوية الموقع وحداثة معلوماته.

5. التفاعلية وهي أن يتبادل المرسل والمستقبل الأدوار والمواقع في أثناء عملية الاتصال، والتفاعلية عملية رجع الصدى بين الموقع والجمهور المتصفح له ويوفر للمستقبل فرصة المشاركة في تحرير النصوص وإبداء رأيه وتعليقاته بالمواد التي تنشر في الموقع وما يقدم من خدمات.

6. الأرشيف ويقدم خدمة للزوار والمتصفحين هي البحث في الأعداد والموضوعات القديمة ويعطي خيارات حول البحث سواء عن طريق اسم المادة أم الموضوع أم التاريخ أم رقم العدد وأحيانا اسم كاتب الموضوع، ويوفر الأرشيف الالكتروني مساحات تخزين عالية للمواد

المنشورة بأقل حيز ممكن وعملية الاسترجاع بأسرع وقت واقل كلفة.

7. الإعلانات إذ تحرص اغلب المواقع الالكترونية على دخول الإعلان ضمن محتوياتها، حيث يقدم الإعلان العديد من الخدمات للزوار فضلا عن الجانب المادي المتحقق للموقع، والإعلانات قد تكون تجارية أو إعلامية أو شخصية أو لها أغراض أخرى، وغالبا ماتكون الإعلانات بارزة من الصفحة الرئيسة والصفحات الأخرى للمواقع، حيث تتخذ الإعلانات فيها عدة أشكال منها (الإعلانات المبوبة، إعلانات اللافتات، إعلانات الأزرار، إعلانات الرعاة، الإعلانات في مواقع الدردشة، إعلانات الموقع الالكتروني نفسه)، وتساهم الانترنيت في إضفاء العديد من المزايا على الإعلانات منها المرونة وتعدد المزايا الإبداعية، التكرار والإعادة، فضلا عن الآنية في عرض الإعلان.

8. الوسائط المتعددة هي توظيف النصوص والجداول والرسوم البيانية والصور الثابتة والمتحركة واللون والحركة والرسوم المتحركة والصوت والفيديو من اجل تقديم رسالة تواصلية فعالة قادرة على تلبية حاجات المتلقي ومتكيفة مع قدراته الذهنية ويستطيع التفاعل معها مستعينا بالحاسوب مما تزيد من قوة العرض وخبرة المتلقي بأقل تكلفة واقل وقت.

9. الاتصال بكادر الموقع الالكتروني إذ تقوم كل المواقع الالكترونية بتوضيح طريقة الاتصال بالكادر الصحفي والفني للموقع فضلا عن إدارة الموقع ومن آلياته الاتصال وجود وصلات مثل (اتصل بنا، من نحن، اتصال مباشر، أرسل رأي، تعليقات).

10. طرق قياس زوار الموقع وفيه توضح العديد من المواقع آخر إحصائية لزوار الموقع عن طريق عدة آليات مثل (بيان عدد الزوار أو أنت الزائر رقم)، وهذه الطريقة تبين الأعداد المسجلة لمتصفحي وزوار الموقع. فإذا كان نجاح الصحيفة المطبوعة يقاس بمعيار عدد النسخ التي تباع في الأسواق، فقياس النجاح الذي يحققه موقع الصحيفة على شبكة الانترنيت متمثل في عدد زواره ومستوى الإقبال عليه من مستخدمي الشبكة والمتجولين فيها حول العالم.

11. مجانية المواد المقدمة في الموقع إذ تسعى العديد من المواقع الالكترونية وكخطوة منها لكسب أعداد من الزوار إليها إلى تقديم برامج

أو أفلام أو صور مجانا إلى الزوار والمتصفحين ويمكن تحميلها أو الاستفادة منها مثل ألعاب الفيديو أو الحالة الجوية أو حركة الطائرات أو القطارات أو أسماء وهواتف الفنادق المهمة أو المناطق السياحية أو التقويم اليومي والشهري والسنوي وغير ذلك، وغالبا ماتكون هذه المواد في أماكن بارزة من الموقع وذات شكل يسهل الوصول لها ويجذب الزوار.

المبحث الثالث: (الجانب العملي)

المبحث الأول: نبذة تعريفية عن المواقع الالكترونية عينة البحث :

1 - الموقع الالكتروني لصحيفة الصباح الجديد

صحيفة يومية سياسية مستقلة صدر العدد الأول منها بتاريخ 3/ 5/ 2004 ورئيس التحرير وصاحب الامتياز السيد اسماعيل زاير، جاء في التعريف الخاص بها إنها صحيفة مستقلة وليس لها علاقة بحزب سياسي أو بحكومة عراقية كانت أو أجنبية توزع من الشمال إلى الجنوب. وقد ساعدت على تأسيس وكالة أنباء أصوات العراق المستقلة في عام 2004. وتأسس الموقع الالكتروني للصحيفة عام 2004، ويتقيد الموقع الالكتروني للصباح الجديد ترويسة الطبعة الورقية نفسها من حيث الشكل واللون وهو نسخة مكررة لمحتوى الأخبار والموضوعات والتحقيقات والمقالات الموجود في الطبعة الورقية[23] وعنوان الموقع الالكتروني لصحيفة الصباح الجديد على شبكة الانترنيت هو: WWW.new alsabaah. com

(23) مقابلة أجراها الباحث مع السيد أوس محمد الشمري. المسؤول الفني عن موقع الصباح الجديد في 2010/6/25.

2 - الموقع الالكتروني لصحيفة المشرق

صحيفة يومية سياسية مستقلة، وجاء في التعريف الخاص بها إنها أول صحيفة صدرت في بغداد وتوزع في أنحاء العالم والمقصود إنها أول صحيفة صدرت في بغداد أي بعد نيسان 2003، رئيس مجلس الإدارة فيها السيد غاندي محمد عبد الكريم، وتأسس الموقع الالكتروني لها في عام 2003 ويتقيد الموقع بنفس ترويسة الطبعة الورقية من حيث الشكل واللون ويحتوي الأخبار والموضوعات الموجودة في الطبعة الورقية ويرتبط موقع صحيفة المشرق الالكتروني إداريا وماليا بمقر الصحيفة في بغداد وعنوان الموقع على شبكة الانترنت هو[24] www.almashrk.com

(24) مقابلة أجراها الباحث مع السيدة الهام عبد الله. المسؤول الفني عن موقع المشرق الالكتروني في 2010/5/18.

3 - الموقع الالكتروني لصحيفة البينة الجديدة

صحيفة يومية سياسية ثقافية عامة تصدر عن حركة حزب الله في العراق، وجاء في التعريف الخاص بها ان العدد الأول منها صدر في اهوار العراق عام 1988، رئيس مجلس الإدارة وصاحب الامتياز ورئيس مجلس الادارة ورئيس التحرير السيد عبد الوهاب جبار، وقد تأسس الموقع الالكتروني لها بشكل مستقل عام 2003 بعد أن كانت الصحيفة تبث أخبارها وموضوعاتها سابقا عن طريق الانترنت من خلال الموقع الرسمي لحزب الله، والموقع هو صورة مكررة لما ينشر في الطبعة الورقية من حيث الترويسة والألوان والشكل فضلا عن الخدمات الأخرى التي يقدمها الموقع من خلال شبكة الانترنت[25] وعنوان الموقع على الشبكة هو:

(25) مقابلة أجراها الباحث مع احمد عبد الكاظم المحمداوي، مسؤول التحديث في موقع البينة الالكتروني في 2010/4/29.

4 - الموقع الالكتروني لصحيفة العدالة

جريدة العدالة العراقية تأسست في 22/ 5/ 2003 تصدر عن شركة مجموعة العدالة للصحافة والطباعة والنشر للمجلس الأعلى الإسلامي في العراق (وصاحب الامتياز ومؤسسها د.عادل عبد المهدي)، ويتقيد الموقع الالكتروني بنفس محتوى الطبعة الورقية من حيث الشكل والترويسة والأخبار والموضوعات فضلا عن الخدمات التي يقدمها الموقع، ويرتبط الموقع إداريا وماليا بموقع الصحيفة في بغداد[26]. وعنوان الموقع على شبكة الانترنت هو :

(26) مقابلة أجراها الباحث مع السيد عبد الهادي حميد علي. مدير القسم الفني في صحيفة العدالة في 4/6/ 2010.

5 - الموقع الالكتروني لصحيفة طريق الشعب

صحيفة يومية سياسية حزبية وهي الجريدة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، والموقع الالكتروني للصحيفة هو صورة مكررة لما ينشر في الطبعة

الورقية من حيث الترويسة والألوان والشكل فضلا عن الخدمات الأخرى التي يقدمها الموقع من خلال شبكة الانترنت[27]. وعنوان الموقع على الشبكة هو : www.tarekalshab.com

(27) مقابلة أجراها الباحث مع السيد سعيد عبد الله راهي. مسؤول التحديث في موقع طريق الشعب الالكتروني في 2010/6/6.

ملاحظة : تم تصوير اكثر من لقطة شاشة الى الصفحة الرئيسة لمواقع الصحف العراقية الالكترونية اثناء وبعد مدة البحث وقد تم اختيار لقطات حديثة تم ارفاقها مع كل نبذة عن هذه المواقع.

المبحث الثاني: آليات التصفح داخل المواقع الالكترونية عينة البحث :

تم اعتماد الفقرات التالية لآليات التصفح داخل المواقع الالكترونية عينة البحث وهي (سرعة تنزيل الصفحات، وجود قوائم للموضوعات، تعليمات استخدام الموقع، أدوات الملاحة، وجود خارطة الموقع، البحث في الموقع، وجود أيقونات في الصفحة).

جدول رقم (1)

آلية سرعة تنزيل الصفحات داخل الموقع الالكتروني

الموقع الالكتروني	سرعة تنزيل الصفحات / بالدقائق
الصباح الجديد	1- 10 دقيقة
المشرق	1- 10 دقيقة
البينة	11- 20 دقيقة
العدالة	20- 30 دقيقة
طريق الشعب	20- 30 دقيقة

من الجدول رقم (1) تمَّ احتساب سرعة تنزيل الصفحة الرئيسة للمواقع من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها الباحث إلى المواقع الالكترونية عينة البحث وملاحظة سرعة التنزيل واحتسابه مع المشرفين الفنيين على المواقع، مع العرض إن سرعة التنزيل تعتمد على الأجهزة الحديثة وسرعة النت وقوة الشبكة التي تبث من خلالها المواقع فضلا عن المتخصصين في العمل الالكتروني، وتبين ان موقعي الصباح الجديد والمشرق هما الأسرع في تنزيل موضوعات الصفحة الرئيسة وجاء موقع البينة بعدهما، فيما حصل موقعا العدالة وطريق الشعب على آخر الجدول بسبب كثرة الصور والأخبار والموضوعات المعروضة فيه مما استلزم وقتا أطول في التنزيل على الانترنت، ولا يعني هنا سرعة التنزيل هي الأفضلية لأنها ترتبط مع كثرة

الموضوعات والأخبار والصور وغيرها التي تحتاج إلى وقت أطول لتنزيلها، ومع هدا نشير إلى أن المواقع الالكترونية عينة البحث امتازت بسرعة التصفح والانتقال من صفحة إلى أخرى بسهولة داخل الموقع ومن ثم العودة إلى الصفحة الرئيسة.

جدول رقم (2)

وجود قوائم للموضوعات

الموقع الالكتروني	وجود قوائم للموضوعات
الصباح الجديد	√
المشرق	√
البينة	√
العدالة	√
طريق الشعب	√

ونلاحظ من الجدول رقم (2) أن الصفحات الرئيسة للمواقع عينة البحث تمتلك قوائم للموضوعات المعروضة سواء كانت على شكل نصوص أم مصحوبة بصورة ثابتة أو متغيرة الشكل والحركة أو رسوم مختلفة حالها كحال كل المواقع وهي تعرض المعلومات داخل هذه المواقع، ويدخل ضمن هذا المجال وجود الأيقونات الموزعة على أعلى وأسفل ويمين ويسار الصفحة، وتمثل هذه القوائم الوجه الجميل للصفحة الرئيسة للمواقع عينة البحث حيث الألوان الزاهية والخطوط الجميلة التي تضفي عليها رونقا وجمالا وهي من عناصر جذب الزوار للموقع.

جدول رقم (3)

تعليمات استخدام الموقع

الموقع الالكتروني	تعليمات استخدام الموقع
الصباح الجديد	X
المشرق	X
البينة	X
العدالة	X
طريق الشعب	√

ويتبين من الجدول رقم (3) أن موقع طريق الشعب الالكتروني هو الوحيد الذي فيه اشتراك وهو يدخل ضمن موضوع تعليمات استخدام الموقع لمن يرغب في الاشتراك من الزوار والمتصفحين ليكون عضوا فيه ورغم وجود أيقونة الاشتراك في الموقع وبشكل بارز إلا أنها خلت من تعليمات استخدامه، والأمر يعني افتقار المواقع الالكترونية عينة البحث إلى وسيلة وطريقة مهمة من وسائل التصفح داخله وهي كيفية استخدام الموقع بشروط تفيد الزائر والمتصفح والقائمين على الموقع مما يوفر السهولة واليسر والاستخدام الصحيح للموقع وتلافي الأخطاء التي تحدث أثناء التصفح مثل الدخول إلى صفحات ممنوعة أو غير مصرح للدخول إليها أو الاشتراك بموضوعات أو الإدلاء بآراء وتعليقات غير مرغوبة في الموقع.

جدول رقم (4)

وجود خارطة للموقع

الموقع الالكتروني	وجود خارطة الموقع
الصباح الجديد	X
المشرق	X
البينة	X
العدالة	X
طريق الشعب	X

وتبين من الجدول رقم (4) أن المواقع الالكترونية عينة البحث لا فيها أيقونة خارطة الموقع وهو أمر يرجع إلى سياسة الموقع وتصميمه من القائمين عليه، ورغم عدّ أن الصفحة الرئيسة للمواقع تمثل الخارطة لها إلا أن وجود خارطة الموقع يسهّل كثيرا على الزائر والمتصفح ويوفّر له وقتا طوليا من التصفح من خلال الدخول إلى الموضوعات الرئيسة والفرعية والحصول على المعلومات والتفاصيل الدقيقة التي يرغب بها الزائر وفرز ما يريده بالتحديد دون أن يكلفه ذلك عناء تصفح الموقع بأكمله، لذا تحرص أغلب المواقع الصحفية في العالم على وجود خارطة لمواقعها وإظهارها للزائرين لجذبهم إليها.

جدول رقم (5)

وجود أدوات الملاحة

الموقع الالكتروني	وجود أدوات الملاحة
الصباح الجديد	√
المشرق	X
البينة	X
العدالة	X
طريق الشعب	X

يتبين من الجدول رقم (5) أن موقع الصباح الجديد يستخدم أداة من أدوات الملاحة داخل الموقع وهي أداة (العودة إلى الصفحة الرئيسة) بعد أن تمَّ الدخول إلى الصفحات الأخرى للموقع والإبحار فيه ومشاهدة وقراءة الموضوعات فيه تتمُّ العودة بسهولة بالغة الى الصفحة الرئيسة للموقع بمجرد الضغط على تلك الاداة، ولم تستخدم المواقع الأخرى أي أداة من أدوات الملاحة داخل مواقعها والتي تسهل الدخول والخروج والانتقال والتصفح في الموقع أو الانتقال إلى خارجه مما يولد السهولة والمرونة وجدب الزوار والمتصفحين.

جدول رقم (6)

وجود أداة البحث

الموقع الالكتروني	وجود أداة البحث
الصباح الجديد	√
المشرق	√
البينة	√
العدالة	√
طريق الشعب	√

يتبين من الجدول رقم (6) أن المواقع العينة لديها جميعا أداة البحث داخل المواقع حيث توفر فرصة الحصول على المعلومات المختلفة داخل الموقع والوصول بسرعة إلى مايريده الزائر والمتصفح بالتحديد وتوفر له الوقت والجهد كأن يطلب عنواناً لخبر ما أو مقالة أو اسم كاتب أو تفاصيل معينة..الخ، واداة البحث تغني الزائر وتوفر له وقتاً وجهداً إذ يمكن للزائر او المتصفح الحصول عما يبحث عنه دون عناء مغادرة الموقع والبحث في احد محركات البحث.

جدول رقم (7)

آليات التصفح داخل الموقع الالكتروني

الموقع الالكتروني	سرعة تنزيل الصفحات	وجود قوائم للموضوعات	تعليمات استخدام الموقع	أدوات الملاحة	وجود خارطة الموقع	وجود أداة البحث
الصباح الجديد	√	√	X	√	X	√
المشرق	√	√	X	X	X	√
البينة	√	√	X	X	X	√
العدالة	√	√	X	X	X	√
طريق الشعب	√	√		X	X	√

ويتبين من الجدول رقم (7) الذي جمع كل آليات التصفح في المواقع الالكترونية ما يلي :

1. إن موقعي الصباح الجديد وطريق الشعب الأكثر استخداما وتوظيفا لآليات التصفح داخل مواقعهما حيث استخدم الموقعان (4) آليات من آليات التصفح من أصل (6) آليات وهو امر جيد بحد ذاته ويحسب للموقع وللعاملين فيه كون ان آليات التصفح تسهل مهمة الزائر او المتصفح او حتى اعضاء الموقع في التصفح والوصول الى كل اجزائه بدون عناء وسهولة.
2. في حين أن بقية المواقع الأخرى من العينة استخدمت (3) فقط من آليات التصفح داخل مواقعها وهي (سرعة تنزيل الصفحات، ووجود قوائم للموضوعات، ووجود أداة البحث)، ويعني ذلك ان هناك قصوراً في توظيف آليات التصفح واستخدامها في المواقع مما يجعل مهمة الزائر او المتصفح تحتاج الى جهد ووقت وعناء للوصول الى اجزاء الموقع او الابحار فيه.
3. انفرد موقع الصباح الجديد الالكتروني باستخدام آلية أدوات الملاحة دون المواقع الأخرى.
4. وأخيرا من خلال متابعة جدول آليات التصفح نرى أن موقع طريق الشعب قد انفرد بوجود آلية تعليمات استخدام الموقع،
5. خلت المواقع العينة من آلية وجود خارطة الموقع هي آليه مهمة يمكن من خلالها الوصول بسهولة جدا الى أي جزء او ايقونة في الموقع.

الإستنتاجات :

1. وجد البحث عدم وجود أي موقع من المواقع العينة استخدم آليات التصفح في موقعه بشكل كامل الأمر الذي يؤشر عدم قيام المواقع باستخدام آليات تكنولوجيا الاتصال بشكل علمي وفني لتعزيز سمعتها وانتشارها وبثها للموضوعات والأخبار والمعلومات بشكل يجذب الزائر والمتصفح محليا وعربيا وعالميا من خلال الاستفادة من تكنولوجيا الاتصال عبر الانترنت، فيما اشتركت المواقع العينة باستخدام آليات معينة وفرتها لزوارها دون أخرى مثل (سرعة تنزيل الصفحات، ووجود قوائم للموضوعات، وجود أداة البحث)، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها تصميم الموقع الالكتروني وتخصص فريق العمل فيه فضلا عن مدى انتشار سمعته المحلية والعربية والعالمية وعدد الزوار والمتصفحين له يوميا وطبيعة المواضيع والخدمات التي يقدمها عبر الانترنت.

2. لم تستخدم المواقع عينة البحث آلية (خارطة الموقع) رغم أهميتها في المواقع الالكترونية وخاصة الصحفية والتي تمثل رسما لموجودات الموقع كاملا بتفاصيله الدقيقة وترشد الزائر والمتصفح إلى مايريده بالضبط دون أن يكلف نفسه عناء البحث في الموقع وتوفر له الوقت والجهد.

3. خلت اغلب المواقع العينة من آلية (أدوات الملاحة) داخل الموقع باستثناء موقع الصباح الجديد، رغم أهمية وجود هذه الآلية في المواقع الالكترونية في العالم كونها تسهل على الزائر والمتصفح عملية التصفح والانتقال بسهولة من صفحة إلى أخرى ومن موضوع إلى آخر وأيضا الانتقال إلى وصلات خارج الموقع ثم العودة مرة أخرى.

4. خلت اغلب المواقع العينة من آلية (تعليمات استخدام الموقع) باستثناء موقع طريق الشعب الذي لم يستغلها بشكلها وتفاصيل عملها وبقيت اسما فقط، وهنا نؤكد سعي كل المواقع الالكترونية العراقية مثل مثيلتها عربيا وعالميا على وجود آلية التعليمات التي يطلع عليها الزائر ليعرف سياسة الموقع واتجاهه ويقرر في حينها الاشتراك فيه من عدمه.

التوصيات :

يلخص البحث إلى أن المواقع الصحفية الالكترونية العراقية تفتقر إلى استخدام آليات التصفح كافة في مواقعها والتي تؤكد رسالة تواصلية إلى من يستخدم الانترنت وتوفر له السهولة في الحصول على المعلومات وتوفر له الوقت والجهد، الا أن ذلك لاينفي أن المواقع العينة تبدل جهدا واضحا لتقدم أفضل الرسائل الواضحة المعاني إلى زوارها ومتصفحيها، فبعد مرور أكثر من نصف قرن على وجود الانترنت وما وفره من إمكانيات هائلة في بث وخزن واسترجاع المعلومات ومنها تطبيقات تكنولوجيا الاتصال يصعب على المواقع الالكترونية العراقية بشكل عام والصحفية بشكل خاص قبول فكرة البقاء والمراوحة في مكان واحد وعدم اللحاق بركب التقدم الالكتروني. لدا فان البحث يوصي بالآتي :

1. سعي المواقع الالكترونية العراقية لاستيعاب مفهوم تطبيقات تكنولوجيا الاتصال وتطبيقاتها والتعرف على إمكانياتها الفنية بشكل عام وآليات التصفح داخل المواقع بشكل خاص.
2. تدريب العاملين في المواقع الالكترونية من خلال زجهم بدورات محلية وعربية وعالمية على استخدام تطبيقات وآليات التصفح بشكل علمي مدروس والاستعانة بالمختصين في تصميم المواقع والبرمجيات لضمان الاهتمام والتطبيق العملي. هنا
3. التعرف على التجارب العربية والعالمية في كيفية استخدام آليات التصفح وبالشكل الذي ينعكس عليها ويوفر لها فرصة جدب الزوار والمتصفحين وتعزيز سمعتها في شبكة الانترنت.

able. Prepare is in movement and we should be mindful so as to move together on the correct way.

There are several solutions and strategy for the advancement of urban development in Africa:

1. Encourage transparent, accountable and inclusive urban governance.
2. Develop and urge national strategies prone to decrease urban poverty.
3. Participation and civic engagement.
4. Elimination of corruption, which is the first obstacle to development programs in Africa.
5. Decentralization and strengthening of local authorities.
6. Improve the conditions of African countries trade with richer countries and access to finance for investment.
7. Stimulate productive employment opportunities.
8. Disaster-prevention and rebuilding of settlements.
9. Reduction in urban pollution.

0.10 Bibliography

[1] Talaat, Manal Mahmoud, Development and Society,(Modern University office:2001), 69 - 70.

[2] Ali Hassan, Hassan, Rural and Urban Society, (modern university office: 1991), 311-312.

[3] Ali Hassan, Ibid, 115.

[4] The Centre for Urban &Community Studies, urban development framework, (University of Toronto: 1997), 8.

[5] UNDP, Cities, People and Poverty: A UNDP Strategy Paper, (New York: 1991), 3.

[6] Lee-Smith, Diana, and Richard E. Stren. «New perspectives on African urban management" Environment and Urbanization 3.1 (1991): 23-36.

[7] World Bank, Water Resources Management Policy Paper, (Washington: 1993).

[8] Ankie, Hoogevelt, Globalization and the Postcolonial World: The new political economy of development, (London: Macmillan. 1997), 22.

[9] Bubba, Ndina and Lamba, «Local government in»

Water and Sanitation sector». «While there has been a checked increment in the level of Foreign Direct Investment in the water and sanitation part finished the previous two decades, it is unevenly appropriated». «Silva et al. demonstrate that, between 1990 -1997, $24.9 billion was put by the private part in 97 water and sewerage extends in creating nations: East Asia ($11.9 billion); Europe and Central Asia ($1.5 billion); Latin America ($8.2 billion); and Middle East ($3.2 billion). By differentiate; Sub-Saharan Africa got a negligible $37 million including 8 ventures [37]». «Engaging nearby experts to run their own issues can help open FDI in the water and sanitation sector».

«At last, the financing gap in the section of water and sanitation is further hampered by the enormous commitment of many African countries to the heavy debt burdens». «The proceeding with outpouring of needed resources in the form of debt service payment undermines the limit of national nations to adapt to the serious health effect of cholera, diahorrea and other communicable sicknesses that so common in swarmed urban focuses and slums». «Full cancelation of poor nation's obligation could create extra assets that can be coordinated toward enhancing water and sanitation delivery in the urban territories of Africa».

0.9 Conclusion

The urban environment in Africa Remains today is facing intense pressure, as a result of a very rapid rate of urbanization over the past ten years. On the basis of this very high rate of urbanization, unmistakably that provision of adequate public services and infrastructure services represents a noteworthy test in urban territories. This is increasingly challenging given the large number of people without fully from the services or who do not receive adequate services and the increasing pressure on the fragile environment from urbanization. One of the other major challenges in Africa in the very high percentage of informal housing, which amounts to 20-40 per cent in some parts of the region, which creates social pressures associated with failing to provide economic opportunities for lower income groups.

A prominent feature of urban populace growth in the twentieth century and it will be composed, to a vast degree, of poor individuals. These destitute individuals are frequently not secured by urban planning; confront to-urban migrants are rejected or just disregarded in the expectation of stopping further migration is the expectation of the vain.

Tremendous urban extension in developing nations has worldwide ramifications and requires a worldwide reaction. Urbanization is unavoid-

of waste vehicles are seriously restricted». «This can be especially extreme when duty regarding water and sanitation service conveyance is decentralized to local administration without the relating devolution of financial authority». «For example, just 22 percent of the strong waste in «Dar es Salaam» was gathered in 1988 because of the absence of deny trucks»[35].

«In the end 1980s, the municipality of Addis Ababa, Ethiopia had upwards of 40% of the armada of dump trucks being dormant at any given time for absence of extra parts». «It is hard to envision how huge advance can be made for large portions of the Millennium Development Goals (MDGs) without first guaranteeing that poor family units have a protected, dependable water supply and satisfactory sanitation offices. This will require endeavors from many actors». «A significant part of the workload lays on governments at local and national levels. Be that as it may, they are not the only one performing». «The private sector, external donors, and civil society, will have parts to play. These actors need to discover new resources and enhanced methods for cooperating [36]».

8.9 Diminishing Municipal Revenue Base

In the same way as other US urban areas, urban territories in Africa endure serious financial misery. This ended up noticeably evident in the 1980s, described as the "time of change. Contracting incomes were coordinated by expanding responsibilities. Step by step instructions to pay for new foundation venture, give reasonable administrations without monetary trouble, recoup costs, and enhance authoritative productivity are all overwhelming however not outlandish difficulties.

«The financial emergency of African urban communities is exacerbated by inability to illuminate the focal government-neighborhood government jurisdictional issue».

«The financial emergency of African urban communities is exacerbated by inability to illuminate the focal government-neighborhood government jurisdictional issue». «Central governments have tended to establish and keep up huge money related, lawful and administrative controls, pretty much ruling out development by nearby specialists». «Municipalities need powers required for successful political and monetary basic leadership, especially in such basic territories as investment in urban infrastructure, service delivery, income generation, and advancing urban financial advancement. Where central governments don't enable municipal authorities to tax or borrow, but then consider them in charge of arrangement of administrations, no conveyance is the final product». «Absence of metropolitan independence anticipates neighborhood experts to take advantage of Foreign Direct Investment in the

phically under states of financial stagnation and institutional fall, they go up against a greater amount of the characteristics of their rustic hinterlands: expanding significance of urban agribusiness by defying prohibitive land-utilize controls-preparing for more assorted utilization of urban space; the unconstrained development of illicit settlements and petty commodity production; and the upkeep of provincial economic links and local and social identities with respect to urban migrants [30]». «Urban farming is practiced widely in numerous African urban areas, with the result that the economic and social contrasts amongst city and rustic ranges have turned out to be obscured [31]». «Remittances are vital parts of numerous rural economies and family survival instruments, giving a basic wellspring of capital. Declining urban incomes and increments in destitution are starting to significantly affect such streams and on rural change [32]».

«The urban informal area has turned into an intense drive for work creation in practically all African urban communities». «Albeit reliable statistics are difficult to find, the extent of the urban work constrain utilized in the informal area has expanded drastically since the economic crisis of the 1980s». «The urban poor are arranging themselves to meet their haven needs, assemble funds to construct streets, centers, and their own particular turning credit systems to start up a whole range of businesses».

8.8 Growing Health and Environmental Crisis

In most African nations, the urban poor are over presented to ecological hazard and life debilitating ailments that are preventable». «Existing natural foundation is woefully insufficient of giving clean drinking water or cleanly treating family unit fluid and solid wastes, substantially less limiting or treating dangerous and poisonous industrial waste». «Low income regions not overhauled by get to streets frequently flounder in pools of open sewage, piles of stinking trash since trucks can't arrive and waste channels barely exist [33]».

«Notwithstanding poor water and sanitation services, every day fluid waste (counting harmful substance and industrial waste) is discarded utilizing lacking nearby techniques». «Airborne particulate readings in the developing world are regularly ten times higher than peak levels reasonable in the United States». «This circumstance threatens the health and efficiency of the urban poor, particularly ladies and children [34]».

«The resources that districts need to give least adequate levels of fundamental services, keep up water supply systems and existing fleet

6. «Increasing disparity in the support participation of local groups in decision-making processes and executing activities»;
7. «Increasing numbers of individuals in helpless gatherings»;
8. «Inequality and inequity between the Gender»;
9. «Inadequate urban approaches that are not a vital piece of other full scale level strategies»;
10. «According to the examples appeared in the figure (1) beneath, both urban and rustic populaces will keep on increasing in the coming years in Africa. On the off chance that the development rates of the late 1990s hold on, by 2025 city inhabitants will dwarf those living in rustic territories and the continent's urban populace will practically treble in estimate [29]».

Figure 1: Africa's population growth 1950-2020

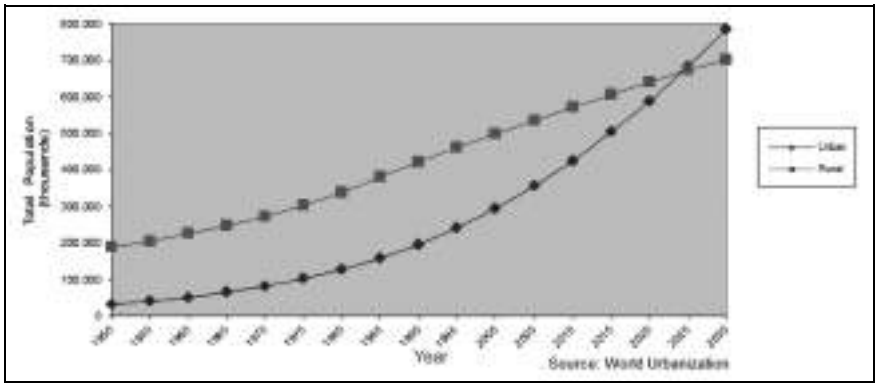

«Indeed, even in spite of the fact that endeavors to extend essential services to urban ghetto zones have been started in some African urban communities, changes have not kept pace with the quickly expanding urban populace». «There is no confirmation that that example will change, and a large portion of the sub-Saharan populace will keep on living with insufficient water, sanitation and cleanliness facilities, which is a major appearance of destitution». «In 2001, 40 nations out of 51 in the subregion had the greater part their urban populace living in slums, likewise known locally, among different names, as bidonvilles, shanties, fondouks, hurumas, or vijijis». «Following current patterns, it is likely that the quantity of countries with slum populaces surpassing 50 per cent of their aggregate urban populaces will keep on growing if no intense arrangement measures or actions are made».

8.7 Increasing Ruralization of Cities and Informalization of the Economy

«As African urban areas keep on growing both spatially and demogra-

ing something else». «Be that as it may, what a scattered and pathless accumulation of structures». «Cardboard containers, plywood and spoiling sheets, the rusting and glassless shells of autos, had been put together to shape home».

«The tenants of the type of home depicted by one of the author in The Harder they Come are the poorest of poor people and are found in numerous African urban communities, as in Korogocho in Nairobi and in Maroko in Lagos». «It is evaluated that 41 per cent of the continent's urban inhabitants live in neediness and in life-and health- debilitating conditions». «Africa has some of its poorest urban populaces in Maputo and Kinshasa, where 66% of inhabitants procure not as much as the cost of their base required daily nutrition [26]».

«A sum of 57 per cent of urban Africans need access to fundamental sanitation and in urban communities, for example, Nairobi, the poor must depend on "flying toilets" (poo into plastic packs) [27]». «In Africa, two out of each five slum occupants live in destitution that is truly life-debilitating». «Likewise, the frequency of the HIV/AIDS pandemic is most elevated in slum». «The most diligent poverty and vastest income holes stay in sub-Saharan Africa. Given current patterns, it is the world's just area where the quantity of individuals living in extraordinary poverty will increment in the vicinity of 1990 and 2015. In total terms, that expanding is evaluated at 100 million individuals or more. Kid and maternal death rates will remain to a great degree high, and the spread of pestilence sicknesses will keep on undermining development endeavors [28]».

«Poverty in African urban areas is portrayed by, in addition to other things, the accompanying elements»:-

1. «Large and developing overabundances in essential service conveyance to urban occupants, with request exceeding both institutional capacities and financial resources»;
2. «Expanded the weakness to health medical issues, natural disasters and cataclysmic events; the poor settle on perilous and generally unbuildable territory, on riverbanks, soak slopes, flood-prone sites and dumps»;
3. «Worsening access to satisfactory safe house and secure types of residency, bringing about expanding congestion and vagrancy»;
4. «Increasing intra-city imbalance and stark residential segregation into socio-economic strata»;
5. «Growing violence, excessively influencing ladies and poor people»;

tions to address the issues of those occupants who can't pay full cost for water supply [21]». «Therefore, the urban poor are overexposed to natural dangers and life undermining infections related with deficient water provision: loose bowels, cholera and other water-borne maladies».

8.5 Increasing Urban-Rural Sharp Disparities

«Africa has witnessed sharp disparities between the urban and rural areas». «The rural areas have become marginalized from the mainstream of national development. Many factors such as low level of agricultural production, absence of uncultivated employment opportunities, and the lack of urbanization of small and medium-sized urban areas contributed effectively on promoting communication between country and real urban areas». «The contrasts at the availability of services level generally confirm the rural departure to the major urban communities [22]». «It is assessed that, by the year 2020, more than 55 percent of Africans will be living in urban communities [23]». «When migrants reach the city, in any case, they confront against a portion of similar states of low profitability, joblessness, and poor pay that they experienced in country regions, now intensified by congestion, contamination, and other urban troubles».

«The most urban-rural sharp variations can be found in the essential services. Access to essential services, infrastructure, health and education are unevenly disseminated between capital urban areas and their rural hinterlands». «For instance, in 2002, 55 percent of urban occupants approached sanitation contrasted with 25 percent of rustic Africans». «For drinking water, 39% of urban family unit have water association contrasted with 4 % of family unit in rural areas [24]».

«A striking contrast between middle salary Asia (especially the NICs) and Africa is that the motor of agricultural production -the backbone of African economies-is just not adequately powered to build development and work». «Other than unnecessary lease chasing, post free governments have neglected to grow little market towns, with the transport communication infrastructure, and proper political-managerial structures important to kick-begin an agricultural revolution in Africa [25]». «Low rural area efficiency in this way prompts poor conditions of life in rustic locales, furthermore persuading people to relocate to the urban groups».

8.6 The Urbanization of Poverty

«The heap of waste appeared to extend extremely far and after that bit by bit without recognizable division or limit it progressed toward becom-

urban efficiency and also the prosperity of urban occupants». «The resources essential for streets, sewers, water systems, schools and clinics can't stay aware of the requirements of the developing urban populace. This has spread existing services and infrastructure significantly more meagerly [16]».

«The most obvious sign of the urban emergency in Africa is the absence of access to fundamental water and sanitation of by poor people». In spite of the significance of water and sanitation in the battle against neediness, in any case, African governments have given careful consideration to the need to define proper structure to control the water and sanitation area and to quicken interest keeping in mind the end goal to accelerate investment adequately and productively. «Minimal effort water and sanitation get just between (1% sub-Saharan Africa) to (3% Latin America and the Caribbean) of government spending plans»[17]. «Water and sanitation spending plans, which regularly fall under environment ministry, struggle for assignments, particularly where fundamental social services as health and education are prioritized». «What little investment there is, the extent of scope and the productivity of the delivery mechanism have been far underneath than is sufficient»[18].

«Not withstanding the urban water supply issue, arrangement of sufficient sanitation is maybe the most basic issue in numerous African urban communities». «For instance, finished portion of the family units in Addis Ababa, Ethiopia had neither private nor shared toilet facilities in 1997, bringing about an aimless utilization of channels, open spaces and conduits where individuals likewise wash. Another 25 percent share pit toilets with different families [19]. «Purging of toilets is an issue in many towns because of the nonappearance of desludging vehicles (Vacuum Trucks) «Addis Ababa's first sterile sewer system serves just the business territories and maybe 15 percent of the higher pay populace». «Waterborne sanitation, in any case, will stay exorbitant to most by far of family for a long time to come».

As water shortage ended up noticeably extreme and the minimal cost for providing rose steeply, national governments and regions progressively moved in the opposite direction of open arrangement of essential services in the 1980s. Be that as it may, privatization has neither diminished expenses nor extended the scope of water supply to beforehand unserved communities [20]. «Without a doubt, higher expenses to and service cut-offs of people unfit to pay higher rates have been more typical». «The accentuation on cost recuperation has delivered a circumstance whereby the individuals who are excessively poor, making it impossible to pay are denied fundamental services». «Moreover, privatized imposing business models are hesitant to apply cross-appropria-

militias, are driven by long-simmering ethnic and religious contrasts and are fuelled by battles for political and economic control». «Therefore, more than 90 per cent of the casualties of the present wars are regular citizens and, of those, ladies and kids prevail». «Exactly 20 million displaced people need security and help at the present time. «Another 25 million individuals are as of now displaced inside their own nations because of violence and human rights violations [15]».

«In Africa, civil wars and natural catastrophic, for example, dry season and flooding have added to the expansion in the urban populace on the grounds that urban zones have moved toward becoming refuges for populaces driven out of their homes by battling. Refugee camps, which are situated close towns for ease of access to emergency assistance, have turned out to be perpetual elements in the towns of the Great Lakes District, in Central Africa and in a few West African nations». «The current circumstance in Darfur in Western Sudan is a valid example». «The UN-Living space Provincial Office for Africa and the Calamity Administration program have incredibly helped Governments in numerous nations in Africa to adapt to postÙstruggle circumstances and catastrophes; those nations incorporate Angola, Burundi, Majority rule Republic of the Congo, Eritrea, Ghana, Liberia, Mozambique, Nigeria, Rwanda, Sierra Leone, Somalia, and Sudan».

«In the most recent decade, around the globe, more than 200 million individuals were influenced each year by natural disasters, seven times more than those influenced by strife». «Regular perils progress toward becoming disasters when they affect on individuals and resources that are excessively powerless, making it impossible to their ruinous impacts». «No place is this more significant than on the planet's urban areas, towns and towns. «Variables, for example, unseemly land utilize, inadequately planned and developed structures and infrastructure, and furthermore an inexorably debased condition, put human settlements at risk. In spite of the fact that those risks exist in both developed and developing nations, they frequently affect all the more seriously and more than once in developing nations, where the institutional limit is least, leaving expansive populaces of the poorest tenants constantly helpless.

8.4 Defects in Infrastructure and Basic Services

«As African urban areas kept on developing in estimate, their declining economic circumstance has prompted serious weakening in the supply of basic infrastructure and urban administrations». «The breakdown out in the public transport service, road maintenance, refuse collection, electric and water connections, drainage clean up, has thus influenced

8.3 Urban Disasters and Reconstruction Strategies

«The expanding event of regular and human-caused disasters causing broad death toll, harm to property and damage to the environment is turning back the improvement clock always frequently: catastrophes sustain neediness by constraining development nations to put off national development programs, in this manner compounding effectively problematic social, monetary and natural conditions, especially in human settlements». «An expanded recurrence of calamities makes sustainable development in the influenced zones incomprehensible. Many parts of the world are gotten in a disaster and rebuilding in which devastation might be repaired yet its hidden causes are basically neglected [13]».

«The most recent decade has seen an essentially change in the character of violence work in West Africa». «Savagery has moved far from the substantive scale to confront situations and intrastate wars that depicted the postcolonial and post-Cold War periods towards an expansion in low-level rebellions and political brutality by non state performing actors (Table 1)». «The nations of the Mano River Basin conflict framework Guinea, Liberia, and Sierra Leone-effectively risen up out of contention and keep on demonstrating versatility, in spite of the abnormal state of interconnectivity amongst them and the absence of determination of a portion of the fundamental reasons for the underlying political violence that shook the area, for example, land access and migration[14]».

Table 1: The most prominent conflicts in West Africa

Name of conflict	Country	Years	Nature of conflict	Estimated fatalities
Guinea-Bissau War of Independence	Guinea-Bissau	1962-1974	Insurgency	15,000
First Liberian Civil War	Liberia	1989-1996	Civil war	100,000-220,000
Guinea-Bissau	Guinea-Bissa	1998-99	Civil War	655
Sierra Leone Civil War	Sierra Leone	1991-2002	Civil war	50,000-300,000
Boko Haram uprising	Nigeria	2009-present	Insurgency	11,200
Conflict in Northern Mali	Mali	2012-2013	Insurgency	1,270

«The number and nature of armed clashes has changed fundamentally lately». «The present clashes are for the most part battled inside State limits, though past wars occurred across them». «Wars are never again battled just on front lines between proficient armed forces; rather, they are regularly pursued in urban communities and towns by amateur

8.2 Dilemma of Corruption in the Public Sector

«Corruption stays the major challenge in Africa and is the main cause for under -development in Africa, According to the announcements of government officials in Kenya, Africa is as yet attempting to meet its advancement targets». «An expected 1.5 billion individual's stay without safe drinking water and around 2.5 billion have no access to satisfactory sanitation. Very nearly 1 billion individuals, the vast majority of them in developing nations, live in slums, with constrained sanitation». «This figure anticipated that would twofold throughout the following 30 years [11]».

«Africa keeps on stagnating in realization of its development objectives which painting a photo that is a long way from empowering. In Africa, the water, sanitation and human settlements remain slowest on the planet's poorest locale». «Urban administration in Africa has increasingly become a major challenge due to endemic corruption and the limited resources with reliance to donor support».

«African lodging ministers and development organizers have also identified absence of cash and technology as the significant obstructions to taking care of Africa's urbanization issues». «The average annual investment between 1990 and 2000 for water supply and sanitation in Africa was 4.6$ billion, or 40 per cent of the requirement for meeting basic needs, «this according to a report by the UN Economic Commission for Africa»..

«Numerous nations don't have the resource capacity. Amid the most recent 20 years African economic development rates were low, bringing about financial constraints and competition for everÙdeclining public resources. Accordingly, budgetary distributions to social administrations, for example, wellbeing, instruction, water supply and sanitation endured». «To make matters worse, donor support for the sector has quickly declined. Africa must address corruption as an initial step; African ministers consented to set up national teams to get ready nation plans detailing annual service-delivery targets for accomplishing the Millennium objectives».

«In any case, while most governments still take cover behind the reason of absence of cash, the genuine issue is the means by which the cash is being spent, Mr. Soita Standa, Minister for Housing for Kenya says that pandemic corruption in public sector is costing governments billions to the detriment of actualizing the agenda of the World Summit on Sustainable Development (WSSD) [12]».

the fast development of trade and investment. Most cities in Africa are experiencing deepening and cumulative patterns of inequality». «These disparities originate before the present period of globalization, however are additionally strengthened by globalization procedures of the post-1980s». «Expanded rivalry among urban areas to draw in capital and organizations for producing business and wellsprings of duty incomes has prompted enlarging disparities amongst urban communities and social gatherings inside urban communities [8]». These inequalities appear in the follows way»:-

8.1 Weakness Governance and Municipal Institutions

«In spite of the developing economic significance of the urban areas in national development, the arrangement and institutional system for overseeing urban development in numerous African nations stays powerless or inhospitable». «In addition to the continued inappropriate macroeconomic strategies at the national level, focal government control of national development strategy has paid little attention to basic duties of local government establishments, for example, operation and upkeep of infrastructure, and the establishment of motivating force and empowering lawful condition for economic actors to operate».

«The issue of central control has been aggravated by powerless capacity in municipalities to arrange and oversee urban development economically». «What goes for arranging at the municipal level are simple types of land-utilize, zoning, and authorizing controls, exclusively concerned with limitations and regulations, rather than empowering and enabling neighborhood groups [9]». «In numerous urban communities, current by-laws limit a large group of economic activities on the grounds that the activities are viewed as conventional, etc. Residency laws and zoning regulations - Inherited from the colonial administration prohibit certain types of accommodation and commercial activities [10]».

«Despite the way that formal metropolitan controls attempt to prohibit these activities, through the collective action, the failures in worldwide rebuilding endeavor to revise the guidelines administering urban political economy to support them».

«These legitimate and administrative environments hamper the efficiency and productivity of poor urban occupants. Therefore, the tremendous economic capability of African urban communities stays untapped».

«Despite the way that formal metropolitan controls attempt to prohibit these activities, through the collective action, the failures in worldwide rebuilding endeavor to revise the guidelines administering urban political economy to support them».

openings». «The issue is intensified by feeble urban government structures with extremely restricted ability to fortify financial development, activate resources and give the most essential services».

In spite of these disturbing patterns, there is a diligent inclination by development organizers to concentrate exclusively on provincial neediness. «Strategy creators have had a tendency to liken urban existence with a little gathering of national elites who oversee the nation». «In his 1977 powerful book, «Why The Poor People Stay Poor»: Urban Bias in World Development, Michael Lipton contended that to put resources into urban ranges is to undermine rural development, the pillar of many developing nations». This argument has formed the counter urban predisposition in African advancement "systems, which continues today». The outcome has been a disregard of the specific issues of the dominant part of urban inhabitants, particularly the poor who live in squatter settlements or slums [6] ».

«The anti-urban bias conflicts with the common view that considers urbanization to be a dynamic procedure and as one of the key strengths fundamental mechanical advancement, economic development and socio-political change». «Urbanization has been found to impacts affect mortality, fertility and other statistical patterns». «The present resurgence of enthusiasm for and thoughtfulness regarding urban administration, and the view that urban communities are the motors of national economic development and advancement when all is said in done, is to some degree, in light of this expert urban viewpoint». «This is especially genuine today in knowledge-intensive globalizing economy where urban areas have assumed a focal part as agents of advancement dissemination and socio-economic change».

0.8 Effects of the Urban Crisis in Africa

«Since beginnings1980, large African countries have been forced to undertake market-oriented financial and institutional reforms under the umbrella of the International Monetary Fund (IMF) and the World Bank». «The public provision of basic services- the sign of the create mentalist hypotheses of the 1950-1970s has especially been focused for major rebuilding, aligning it with a market situated approach. On the pretext of expanding proficiency and decreasing cost, such reforms were utilized to destroy the notable build of the state as a developer [7]». «However, the guaranteed points of interest of economic rebuilding and integration into worldwide markets have not been borne out in the greater part of developing nations».

«Most clearly, destitution, mass unemployment, and disparity have mushroomed close by late headway in technological developments and

urban renewal and model cities programs, and is reflected in the movement planning towns and villages in Britain in 1947, and in 1968 a sort of development concerned with the movement of the housing, and so on associated with urban development planning process is to develop and the means and goals linked to the pattern of land use [3].

0.6 Urban Development Goals

«Any vision needs clear improvement objectives which can be measured». «Keeping in mind the end goal to accomplish the vision for future and conquer the present wasteful aspects of our urban settlements, the accompanying objectives must be enthusiastically sought after»:

1. «To make more proficient and beneficial cities and towns through the development and improvement of neighborhood economies»;
2. «To minimizing disparities by providing infrastructure and facilities for impoverished communities»;
3. «To give access to better lodging and shelter and more prominent security of residency for urban occupants»;
4. «To dealing spatial wasteful aspects which leading to long distances and travel times adversely affecting access to employment and other opportunities by promoting urban intensification in conjunction with more efficient open transport»;
5. «To enhance the general nature of the urban condition by better incorporating ecological worries being developed arranging and urban administration»;
6. «To Change municipalities into effective and responsible institutions through building-limit programs that also promote dynamic connectivity of the common community with municipalities» [4].

0.7 The Urban Challenges in Africa

In the same way as other different locales on the planet, Africa is gone up against with the test of fast urbanization with regards to financial stagnation, poor administration, «and fragile public institutions. In the year 2020, Statistics is assessed that roughly 55% of Africans live in urban communities [5] ».

«This fast urban improvement has conveyed an extensive variety of issues, including a burgeoning informal sector, unemployment and underemployment, overcrowding, corruption, retrogradation of infrastructure and service delivery capacity, and an intense lodging deficiency». «The fast development in urban populace has happened without the required extension in essential administrations and gainful business

thesis relating to the subject of the present study specifically or by implication. The study also adopted the government documents, data and statistics in the reports issued by the centers of research, studies, conferences and regional and international organizations concerned with the study of urban development in Africa, where it derived the necessary information and facts that serve the problem of study and verification goals.

0.5 Idea of the Urban Development

«The power of the United Nations(UN) play animated part in spreading the idea of urban development on the worldwide level have began this since 1951 when it worked on the study of social centers and the relationship between the community and the national community has been the focus on rural communities, where it was viewed as a procedure that spotlights on the collaboration of the populace with the administration's endeavors to organize amongst farming and health, But the report on the social conditions of the world population in 1957 focused on the requirement of thinking in urban communities, thus drawing attention to urban communities in the UN was one of the entries of the British colonial office in 1958 and the possibility of using community development in urban communities, because of growing interest in city growth developing countries and the nature of change in the city's payment in terms of increasing population density and engaging in non-farm and urban areas gives different projects of monetary, technological and social departments», «for example, training, wellbeing, transport and the point of updating the level of human progress, social, social and monetary incorporation of urban in reverse in the national life, including having the capacity to contribute however much as could reasonably be expected in urban advancement »[1].

Urban development is the process of development of rural communities to urban communities as well as to indicate the emergence of urban communities and growth. The urban development as well as increased population density by more than the 2000 people per kilogram square meters, and the large size of the city, including increased from 10000 people and the functioning of individuals in the production and distribution technologies, professions and the rule of commercial, industrial, services, also, the presence of a high level of division of labor and social unpredictability, and organization of social interaction [2].

In the middle of the twentieth century a another concept of urban development, wrote Scott in 1969 in search of urban problems to ensure the physiological and social needs of cities and interested in different neighborhoods, and then appeared the work of other programs related to

most elevated on the planet, 39 for every cent of the populace (300 million individuals) live in urban ranges. By 2030 around 54 for per cent of the populace (1.4 million) are relied upon to be urban/town inhabitants. States of the African continent is one of the unpaid debts States contrasted with the worldwide urbanization, these nations right now is still prevalently provincial. They confront a significantly more perplexing than the procedure of urbanization and the move from officially urbanized territories of North America, Europe and Latin America, on the grounds that the move is not unavoidable in African and Asian urban areas will be considerably quicker, with less assembling, and will now incorporate larger numbers of individuals.

Urban development which represents to the all encompassing advancement of urban zones is an impression of the general making of monetary open doors and social advancement. The economic growth of the nation is progressively subject to the urban territories and their capacity to pull in investments, increment efficiency and keep on providing the concentration for administration segment action. The quick growth experienced by African nations has brought about difficulties negatively affected the urban condition in the different political, economic, social and social.

0.2 Research Problem

The problem that this examination means to address can be outlined as takes after: The crumbling of urban improvement in Africa is therefore of an assortment of political, economic and social challenges that have added to insufficient environmental services, prosperity and peaceful coexistence. Truth be told, this study includes perceptions and examinations of these challenges.

0.3 Research Objectives

The study looked to accomplish the following aims:

1. To recognize the concept of urban development and its objectives and dimensions in the African continent.
2. To analyze the key challenges that went with the urban advancement in Africa, and which impacted its execution.
3. To suggest key solutions and strategies for the progression of urban development in Africa.

0.4 Research Methodology

The descriptive deductive approach has been embraced. Documentation procedure guided the collection data from the sources and references of books, past studies, magazines, newspapers and university

DETERIORATION OF THE AFRICAN URBAN DEVELOPMENT: CHALLENGES AND SOLUTIONS

Inst. Dr. Ammar Saadoon Albadry
Middle Technical University/Baghdad
Ass.Prof.Dr.Omar Jumma
Political Science College/ Baghdad University
Inst. Bassim abdulhassan Al-lamy
Middle Technical University/Baghdad

ABSTRACT

With regards to urban advancement in African nations, the many reasons or troublesome difficulties have confronted African nations in the course of recent decades: the debasement in people in general part, urban debacles and reproduction methodologies, insufficiencies in framework and fundamental administrations, expanding urban-rustic lopsidedness, destitution, expanding ruralization of urban communities and informalization of the economy, developing wellbeing and natural emergency. As urbanization is expanding in many nations of the locale, the issue of deficient framework administrations and the debasement of the urban condition are gigantic. Subsequently, the general point of this review is to clarify why, how and to what degree do a few causes assume an imperative part in impacting the urban advancement in Africa. This review utilized descriptive deductive approach in undertaking the research. Governmental reports, statutes and laws were likewise hotspots for essential information in this review. Optional information was fundamentally from scholastic works, for example, books, diary articles, and theses. The discoveries of the review demonstrate that the political, economic and social challenges have added to decay of urban improvement in Africa. This review gives data and recommendation on how economical urban improvement in Africa can fill in as an empowering influence in achieving the coveted auxiliary change, expanded prosperity and peaceful co-existence.

Keywords: Deterioration, Challenges, Urban Development, Africa.

0.1 Introduction

Africa is one of the quickest urbanizing locales; Africa's urbanization develops at the rate of 3.5 for per cent for every annum and is one of the

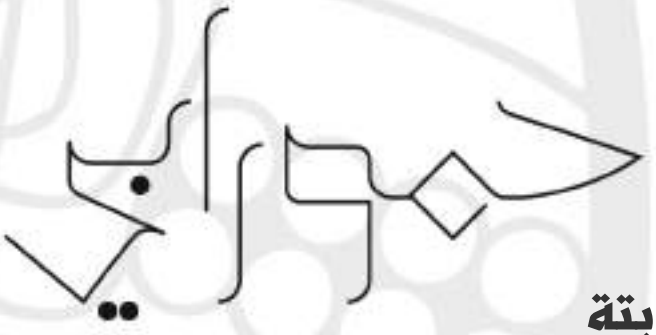

الأبواب الثابتة

- متـابعـات النـدوات — د. حيدر صبيحاوي
- البحث المترجم — مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية
- عرض الرسـائل والأطـاريح — زهراء صالح مهدي
- عرض الكتب العربية — هبة علي حسين

متابعات الندوات

النظام الإنتخابي في العراق.. المشكلات والحلول

أ.د. حيدر فرحان صبيحاوي*
باحث وآكاديمي من العراق

* مدير وحدة الدراسات التاريخية والحضارية/ مركز حمورابي

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية حلقته النقاشية الموسومة (النظام الانتخابي في العراق... المشكلات والحلول) التي أقيمت في مقر المركز ببغداد بتاريخ 9/ أيلول/ 2017 حَاضَرَ فيها أ.م. د. عبد العزيز عليوي المختصُّ بشؤون الانتخابات، وتمَّت إدارة الجلسة من أ. د. خيري عبد الرزاق ومقرّر الجلسة أ.م. د. حيدر فرحان الصبيحاوي أعضاء مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية. وقد شارك فيها أساتذة وباحثون من مختلف الجامعات ومراكز البحوث، إلى جانب باحثي المركز.

إفتتحَ الحلقةَ الحواريَّةَ أ.د. خيري عبد الرزاق رئيس الجلسة (الباحث في مركز حمورابي) وتحدث بكلمة افتتاحية عن النظام الانتخابي في العراق.

بعد ذلك قدَّم المحاضر أ. م. د. عبد العزيز عليوي العيساوي دراسته مستهلاً بالقول: عند محاولة قراءة أو تقييم النظام الانتخابي في أية دولة، لا بدَّ من مراعاة الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية لهذه الدولة.

ولا يمكن عدّ الوصول الى نظام انتخابي مناسب أمراً سهلاً، فالنظامُ الانتخابي الذي يترجم أصوات الناخبين الى مقاعد في السلطة التشريعية يتطلَّبُ مجموعةَ من القوانين والإجراءات والمؤسسات التي تسهّل عمله، وأيُّ خلل في عمل النظام الانتخابي يجعله مثاراً للتشكيك كما حدث في النُظم الانتخابية العراقية منذ عام 2005، بعد ان تسببت الانتخابات ونتائجها بخلافات عميقة بين الأطراف المتنافسة في العملية الانتخابية، الأمر الذي أعاق عملية التحول والبناء الديمقراطي، ونتج عن ذلك ضرورة

ملحة للبحث عن توفير الظروف الملائمة لحماية سير العملية الانتخابية ونزاهتها بعد التعقيد الذي نتج عن نظام التمثيل النسبي الذي أفرز "التوافق" وعدم حصول اي مكون سياسي على الأغلبية، ما ادى الى مزيد من التعطيل داخل البرلمان.

تضمنت الدراسة المحاور التالية:

أولاً: سانت ليغو المعدل.. وسانت ليغو العراقي:

حيثما ذكر قانون سانت ليغو يتبادر الى الذهن أن الكيانات والأحزاب السياسية الصغيرة سوف تنصف دون الإضرار بالكيانات والأحزاب الكبيرة.

- سانت ليغو: ظهرت هذه الآلية مطلع القرن الماضي بعد الانتقادات الكبيرة التي وجهت لطريقة(هوندت وكانت تقسم النتائج على1-2-3...) التي اتهمت بمحاباة الأحزاب الكبيرة.

- سانت ليغو المعدل: بعد تطبيقها في الدنمارك والنرويج والسويد، تعرضت آلية سانت ليغو للانتقاد لأنها لم تقلّل من سطوة الأحزاب الكبيرة بشكل كبير فعدلت لتكون بالقسمة على (1,4- 3- 5-7..) لتُنصِفَ الأحزابَ الصغيرةَ نسبياً بشكل لا يضرُّ بالأحزاب الكبيرة.

- سانت ليغو العراقي: بعد تطبيق آلية سانت ليغو المعدّلة السابقة في انتخابات مجالس المحافظات عام 2013 وتحقيقها قدراً من العدالة النسبية، انتقدت بشكل كبير من الأحزاب الكبيرة لأنها أتاحت فرصة للأحزاب الصغيرة والمستقلين الوصولَ الى الحكومات المحلية، ما دفع الكيانات السياسية الكبيرة الى السعي لتغيير القانون قبل إجراء الانتخابات البرلمانية، وبالفعل أُجريت الانتخاباتُ البرلمانية عام 2014 وفقا لقانون أُطلق عليه (سانت ليغو المعدّل) بعد أن تمَّ تعديل المعدّل (على الطريقة العراقية) لتتمَّ القسمة على (1,6- 3- 5- 7..) ولم يأتِ هذا القانون بشيء جديد للأحزاب الصغيرة التي أُهدرت أصواتها لصالح الكتل الكبيرة.

- سانت ليغو العراقي المعدل: صوّت مجلس النواب على تعديل آلية سانت ليغو المعدّل عراقيا لتكون قانوناً لانتخابات مجالس المحافظات المقبلة

بالقسمة على (1,7- 3- 5- 7...) ونتائج هذا القانون ستؤدي الى فوز الكيانات السياسية الكبيرة والمتوسطة المائلة للكبيرة على حساب المتوسطة المائلة للصغيرة والكيانات والأحزاب الصغيرة.

ثانيا : النظام المختلط

طرح النظام المختلط ليكون قانوناً في الانتخابات البرلمانية المقبلة، واقترح مشروع قانون الانتخابات الجديد ان تكون المقاعد في كل دائرة انتخابية صنفين: الاول يعدّ المرشحين الذين حصلوا على اعلى الأصوات في الدائرة الانتخابية فائزين بغض النظر عن قوائمهم بالاعتماد على الأغلبية، أمَّا النصف الآخر فيوزع عن طريق القوائم باعتماد آلية سانت ليغو المعدلة عراقيا (1,5- 3- 5- 7....)، ويمكن تسجيل ملاحظات على مقترح القانون الجديد:

1. توجد محاباة للكيانات السياسية الكبيرة في مشروع القانون.
2. إعتماد آلية سانت ليغو بالتقسيم على 1,5 - 3- 5 - 7... الخ في النصف المتعلق بالقوائم يبدو واضحاً أنه يميل للأحزاب الكبيرة.
3. لا يشبه قانون الانتخابات المختلط في العراق القوانين الأخرى المتبعة في العالم.

ثالثا : مشكلات النظام الانتخابي

1. من أهم المعوقات التي واجهت تصميم نظام انتخابي ملائم للوضع العراقي هي سن القوانين الانتخابية على مقاسات الكتل السياسية.
2. أعاق النظام الانتخابي خلال المرحلة الماضية عملية دوران النخبة، بسبب قدرته على إبقاء ذات الوجوه في السلطة، وعدم السماح بالتجديد.
3. غياب المصاهرات الانتخابية الحقيقية بسبب تعزيز النظام الانتخابي للتقوقع القومي والطائفي.
4. إن الوضع الأمني المتدهور، ووجود مئات الآلاف من النازحين امور تدعو للتفكير مليا والتأني قبل تشريع قانون الانتخابات، لضمان عدم تكرار ما حدث في (ابو غريب) خلال الانتخابات البرلمانية الماضية، وما رافقها من اتهامات بالتلاعب بنتائج الانتخابات.

5. إن وجود أحزاب كبيرة تمتلك تمويلاً هائلاً وفضائيات ووسائل مختلفة للتأثير في الرأي العام، مقابل أحزاب ناشئة ومستقلين، يمنح الكيانات السياسية الكبيرة فرصة اكبر للفوز على حساب الصغيرة

رابعا: الحلول

أ - تحصين السلوك الانتخابي. ب - تعديل النظام الانتخابي.

خامساً: المناقشات والتعقيبات

* أ.د. سعيد مجيد دحدوح/ الجامعة المستنصرية: نحن في العراق نعاني من التزوير والتلاعب في الانتخابات.

- أ أنت مع كثرة وجود الأحزاب السياسية أم مع تحديدها؟.

- بعد تخفيض عدد أعضاء مجالس المحافظات، أين يكون حضور سانت ليغو؟.

* أ. ماجد الأمير/ مدير مركز الدراسات الاقتصادية: تحدث الباحث عن سلوكيات الانتخابات.

- كيف يمكننا تحييد التخندق الطائفي والقومي والعشائري؟.

- تحالفات الأحزاب والكيانات، أيهما أفضل أن تكون قبل الاقتراع أم بعده؟، وفي هذه الحالة كيف يمكنني ضمان صوتي أن لا يذهب للفاسدين؟.

* د. أحمد الزهيري/ جامعة الإمام الكاظم عليه السلام: كلنا نعرف أنه لا يوجد قانون خاص مفصل على جميع الدول، وكل دولة تفصل على مقاساتها ولذلك نحتاج الى زيادة الكسر في بداياته. كما لا بدَّ من تشجيع نظام الأغلبية السياسية فهو القادر بتشكيل حكومة قوية، وأعتقد أن التمثيل النسبي يعالج التنوع في العراق لذا أقترح بأن نبحث عن المحافظات ذات الطيف المعين باستخدام نظام الأغلبية في المحافظات.

* د. عدي فائق حسين/ جامعة الإمام الكاظم عليه السلام: هناك إجماع على أن المشكلة هي مشاركة الجميع في الحكومة وهيمنة الأحزاب على كل شيء، وكان من افرازاتها العنف والفساد الإداري، الحل الأمثل باعتقادي هو تبني نظام الأغلبية.

* د. باسم خريسات/ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد: لو قمنا بدراسة حول العالم لا نجد هناك نظاماً انتخابياً عادلاً وإنما هو البحث على قانون يحقق الاستقرار السياسي. وفيما يخصُّ العراق فإن النظام البرلماني يشكّل مشكلةَ مع قانون الانتخاب النسبي وبناءاً عليه فنظام الأغلبية هو الحل الناجح لمشكلة العراق.

* د. حيدر فرحان الصبيحاوي/ مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية: تحدثنا عن أصوات الناخبين وحسابات وفق قانون معين، ولكن اعتقد أن التثقيف والوعي للمواطن هو الأساس، إذ لاحظنا أن المواطن لم يعتمد البرنامج الانتخابي الذي يقدمه المرشح وانما كان يندفع باتجاه صلة القربى والعشيرة والانتماء الطائفي والحزبي مما افرز مخرجات سلبية ألقت بظلالها على العملية السياسية والأمن الاجتماعي في العراق بشكل واضح. فضلا عن ذلك وعلى الرغم من وجود قوانين - غير مطبقة على أرض الواقع- بخصوص العقوبات بحق المرشحين الذين يشترون أصوات الناخب، الا اننا نلاحظ قيام المتنفذين وبشكل علني بشراء الأصوات دون محاسبة من الجهات المعنية، الأمر الذي يعطي صورة سوداوية عن المشهد الانتخابي في العراق. ناهيك عن استغلال المنصب الذي يشغله المرشح وتسخير امكانيات الدولة للدعاية الانتخابية له ولحزبه وهذا مخالف لجميع الانظمة واخلاقيات التنافس الشريف وينعدم فيه المساواة والعدالة بين المرشحين، وأخيراً هي مسألة اعتماد الشهادات الثانوية التي يحصلون عليها عن طريق الامتحان الخارجي للوقف الشيعي والسني او عن طرق ملتوية،الأمر الذي يبعد الكفاءات عن الحصول على فرصة عادلة في الفوز من خلال استحواذ تلك النماذج على الشارع العراقي من خلال الدعم اللا محدود من احزابهم الذين يبحثون عن شخصيات لا تعرف سوى التصويت من عدمه تبعاً لرغبات رئيس الحزب أو الكتلة.

البحث المترجم

الفوضى والنظام في عالم متغير

ترجمة مركز حمورابي

هنري كيسنجر

كانت سيدة (تاتشر) واحدة من أهم قادة عصرنا. حازمة، فاعلة، وشجاعة. كرست جهودها لدراسة المستقبل بدلا من اتباع التوصيات المقدمة من مجموعات الرصد. التقيت بها لأول مرة في أوائل عام 1970، حين كانت تشغل منصب وزير التربية والتعليم في عهد (إدوارد هيث). باجتماعنا الأول، أوضحت السيدة (تاتشر) استخفافها بالمنافسات السياسية التقليدية التي تدور حول الوصول إلى السلطة. إذ بالنسبة لها، إن القيادة هي العنصر المهم الواجب توفره لتولي المركز السياسي لتحقيق مبادئ محددة بدلا من العكس. ولتنفيذ فلسفتها، أسست أثناء مسيرتها المهنية الطويلة اتجاها سياسيا جديدا عبارة عن مزيج بين الشخصية والشجاعة: الشخصية لأن عادة ما تتخذ الخيارات المؤثرة التي تطالب بها العملية السياسية في ممر ضيق جدا؛ والشجاعة للمضي قدما على طريق لم يخضه أحداً من قبل.

عرضت (مارغريت تاتشر) هذه الصفات بشكل مفصل في عنوان (فيندلي) في كلية (وستمنستر) بـ(فولتون) في ولاية (ميزوري)، موقع خطاب (ونستون تشرشل) «الستار الحديدي» قبل 50 عاما. وطرحت تحديات أصبحت في جوهرها من متطلبات العصر الحالي، وهي:

- هل ينبغي اعتبار روسيا تهديداً محتملا أو شريكا؟
- هل ينبغي أن يوجه الناتو انتباهه إلى قضايا (خارج المنطقة)؟
- هل ينبغي للناتو أن يعترف بالديمقراطيات الجديدة في أوربا الوسطى بمسؤوليات كاملة بأسرع ما يمكن؟
- هل ينبغي لأوربا أن تطور (هويتها الدفاعية) في الناتو؟

بعد عقدين من خطاب السيدة (تاتشر)، واجه العالم عبر الأطلسي مجموعة أخرى من القضايا ذات الطبيعة المماثلة. والنظام العالمي الذي وضعه الغرب لإنهاء حرب الثلاثين عاما في 1648 كان قائما على فكرة سيادة الدول التي يكفلها توازن القوى بين تعدد الكيانات. في حين تسود الآن مفاهيم النظام المستمدة من تجارب تاريخية وثقافية مختلفة وتتضمن رؤى للأبعاد الدينية القارية أو العالمية، لذلك تصبح المسألة بعيدة المدى في ما إذا كانت تلك القضايا يستوجب حلها اللجوء لثوابت الدولة القومية أو مفاهيم جديدة أكثر عولمة، لمعرفة ما هي العواقب التي ستترتب على النظام العالمي مستقبلاً، سنحدد ذلك استناداً إلى التحديات التي وضعتها السيدة (تاتشر) للظروف الحالية:

روسيا

التحدي الروسي أول سؤال طرحته سيدة (تاتشر) وركزت به على أوكرانيا وسوريا إلا إنه في الواقع يعكس تفسير أعمق. فقد طورت روسيا، التي تمتد مع إحدى عشرة منطقة زمنية من أوربا على طول حدود الدول الإسلامية وصولاً إلى المحيط الهادئ، تصورا متميزا للنظام العالمي. كما طورت روسيا من سعيها للحفاظ على الأمن الدائم لحدودها الشاسعة ذات الترسيم الطبيعي، إنطلاقاً من انعدام الأمن المطلق لبعض جيرانها. وفي الوقت نفسه، ساعدت المقاييس الجغرافية – الاستراتيجية الروسية، التي تقريبا تتبنى الفكر الصوفي، واستعداد شعبها لتحمل المشقة على مر القرون للحفاظ على التوازن العالمي ضد الهجومات الإمبراطورية من قبل المغول والسويديين والفرنسيين والألمان. وكانت النتيجة بالنسبة لروسيا هو التناقض. أي، الرغبة في أن تكون مقبولة من قبل أوربا وتجاوزها في وقت واحد. ويساعد هذا الإحساس الخاص بالهوية على تفسير بيان الرئيس (بوتين) بأن: «زوال الاتحاد السوفيتي كان أكبر كارثة جيوسياسية في القرن العشرين».

غالبا ما يوصف رأي (بوتين) بالسياسة الدولية على أنه تكرار لقوة الاستبداد القومي الأوربي عام 1930. على نحو أكثر دقة، يمكن ملاحظة ذلك في الرؤية للتراث العالمي التي حددتها روايات (فيودور دوستويفسكي)، لاسيما في خطابه عام 1880 الذي أكد على تفاني النصب التذكاري للشاعر (بوشكين)، فضلاً عن الدعوة لتجديد العظمة الروسية مخاطباً بذلك العاطفة الروسية لاسيما في أواخر القرن العشرين عن طريق (الكسندر سولجينيتسين).

رفض (سولجينيتسين) في كتابه (المسألة الروسية) التخلي عن منفاه في

(فيرمونت) للعودة إلى روسيا، ودعا إلى اتخاذ إجراءات لإنقاذ الشعب الروسي الذي (طُرد) من روسيا. وبنفس الروح، سارع (بوتين) إلى الدفاع عما وصفه بأنه جهد غربي يبلغ من العمر (300) عام لاحتواء روسيا. وأكد ذلك في عام 2007 في (دوستويفسكيان) بعد الانفجارات التي استهدفت مؤتمر الأمن في (ميونيخ)، فوجه أصابع الاتهام إلى الغرب باعتبارهم يسعون إلى عزل روسيا بعد الحرب الباردة.

كيف ينبغي للغرب أن يطور علاقاته مع روسيا، وهو بلد يشكل عنصراً حيوياً في الأمن الأوربي لأسباب تتعلق بالتاريخ والجغرافيا، وهي بحد ذاتها وجهة نظر مختلفة اختلافا جوهريا عما يشكل ترتيبا مرضيا للطرفين في المناطق المتاخمة لروسيا. فهل من الحكمة الضغط على روسيا، وإذا لزم الأمر فرض العغقوبات عليها كي ترضخ للآراء الغربية حيال سياستها الداخلية والخارجية؟ أم أن المجال يترك لعملية سياسية تتغلب على الإضطراب المتبادل، أو تخففه على الأقل، سعيا وراء مفهوم متفق عليه للنظام العالمي؟

هل يتم التعامل مع الحدود الروسية على أنها منطقة دائمة للمواجهة أم يمكن أن تشكل منطقة للتعاون المحتمل وما هي معايير هذه العملية؟ هذه هي مسائل النظام الأوربي التي تحتاج إلى دراسة منتظمة. وأي من المفهومين يتطلب قدرة دفاعية تزيل إغراء الضغوط العسكرية الروسية.

الصين

استفسارات سيدة (تاتشر) فيما يتعلق بقضايا المنطقة في الوقت الراهن جاءت في المقام الأول الصين والشرق الأوسط. فقد أطلقت الصين مبادرة (الحزام والطريق) بِعَدّها تصميماً كبيراً له آثار سياسية، اقتصادية، أمنية وثقافية تمتد من بحر الصين الشرقي إلى القناة الإنجليزية. وهنا تستذكر محاضرة السير (هالفورد ماكيندر) التي قدمها إلى الجمعية الجغرافية الملكية في عام 1904، وصف فيها (الهارتلاند) الأوراسية بأنها المحور الجغرافي الاستراتيجي للعالم. عِبر السعي لربط الصين بآسيا الوسطى وفي نهاية المطاف إلى أوربا، هذا الطريق في الواقع سيؤدي إلى تحويل مركز الثقل العالمي من المحيط الأطلسي إلى اليابسة الأوراسية. ويضم هذا الطريق تنوعا هائلا في الثقافات والأمم والمعتقدات والمؤسسات والدول ذات السيادة. على اعتبار فيها تكمن الثقافات العظيمة الأخرى – روسيا، الهند، إيران وتركيا – وفي أقصى دول أوربا الغربية، سيتعين على كل دولة أن تقرر ما إذا كانت ستنضم إليه أو تتعاون معه أو تعارضه، وفي اي

شكل من الاشكال. لأن التعقيدات في السياسة الدولية هي مذهلة كما أنها مقنعة. فحين طرحت البيئة الاستراتيجية الدولية في ويستفاليا، والتي حُدد فيها فلسفة الغرب للنظام الدولي، كانت الصين لها مكانة متميزة تتجاوز أبعاد مؤتمر ويستفاليا. كونها حضارة قديمة، ودولة، وإمبراطورية، واقتصاد معولم. ومن المحتمل أن تسعى الصين إلى تكييف النظام الدولي بما يتفق مع تجربتها التاريخية، وتزايد القوة، والرؤية الاستراتيجية.

سيشكل هذا التطور التحول الثالث للصين في نصف القرن الماضي. حين حقق (ماو) الوحدة، ووضع ركائز الإصلاح، ويسعى الرئيس الحالي (شي جين بينغ) لتحقيق ما يسميه (الحلم الصيني)، والعودة إلى أواخر عهد الإصلاحيين من خلال تحقيق المائتين عام. فعندما تدخل جمهورية الصين الشعبية مئتي عام في عام 2049، فأنها على وفق تعريف (جين) ستصبح بنفس القوة، ان لم تكن اقوى من أي مجتمع آخر في العالم وسيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من البلدان المتقدمة. وفي هذه العملية، ستصبح الولايات المتحدة والصين أكثر بلدان العالم تنافساً على الصعيدين الاقتصادي والجغرافي، مضطرة إلى إجراء تعديلات غير مسبوقة في تفكيرها التقليدي. فمنذ أن أصبحت قوة عالمية بعد الحرب العالمية الثانية كان على الولايات المتحدة أن تتعامل مع اهمية الجغرافية السياسية. هذا الأمر الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الصين منذ آلاف السنين أن تتصور دولة أجنبية على أنها أكثر من رافد لها، وهي المملكة الوسطى. لذا يعتقد كلا البلدين بأنهما استثنائيان، وإن كان بطرق مختلفة اختلافا جوهريا، إذ ترى الولايات المتحدة أن نشر قيمها ونظامها إلى بلدان أخرى كجزء من مهمتها؛ بالوقت الذي عملت فيه الصين تاريخيا على فرضية أن عظمة أدائها ستحفز البلدان الأخرى على تسلسل هرمي يقوم على الاحترام.

في كلا البلدين، هناك العديد من الآراء حول كيفية التوفيق بين هذه الاختلافات في المستقبل المنظور – سواء من قبل ثوابت الدولة القومية أم عن طريق مفاهيم جديدة أكثر عولمة، وبعض منها يمثلها (الحلم الصيني) للرئيس الصيني. وبالنسبة لكل من المجتمعات – وبقية العالم – فإن تطورهم المشترك هو تجربة محددة في هذه المرحلة. لذا التساؤل المطروح ما هو الدور الذي ستتولاه أوروبا في مثل هذا النظام كجزء من العالم الأطلسي أو ككيان يرنو إلى إعادة تعريف نفسه والتكيف بشكل مستقل مع التقلبات المحيطة به كمكون من ترتيبات عبر الأطلسي، أو ككيان تفاضلي تتشارك عناصره في نموذج توازن القوى التاريخي،

وما هو نوع النظام العالمي الذي يعتمد على كيفية مزامنة مفاهيم (الحزام والطريق) عبر المحيط الأطلسي؟

الشرق الأوسط

في أوراسيا وعلى طول حدود روسيا، يواجه النظام العالمي تحدياً بسبب عواقب التوطيد مع دول محيط الشرق الأوسط، المهددة بالانحلال بسبب الاضطراب. لإن النظام القائم منذ مؤتمر ويستفاليا الذي ظهر فيه أهمية الشرق الأوسط في نهاية الحرب العالمية الأولى أصبح الآن في حالة من الغموض. وقد أُخترقت سيادات أربع دول في المنطقة. إذ أصبحت سوريا، العراق، ليبيا واليمن ارض معارك للفصائل التي تسعى لفرض حكمها وبسط سيطرتها لاسيما في مناطق واسعة من العراق وسوريا، إذ أعلن (الجيش الديني الراديكالي داعش)، عدو لا هوادة فيه من الحضارة الحديثة، عن سعيه بعنف ليحل محل الدول المستهدفة وتأسيس إمبراطورية إسلامية واحدة تحكمها الشريعة.

في هذه الظروف، يحضرنا القول التقليدي المأثور: (عدو عدوك يمكن اعتباره صديقك) الذي لم يعد ينطبق على الواقع في الشرق الأوسط المعاصر، لأن عدو عدوك قد يكون أيضا عدوك. ويعود سبب ذلك إلى التقلبات الايديولوجية في الشرق الأوسط التي تؤثر في النظام الدولي على الرغم من محدوديتها، وخير مثال على ذلك الحرب مع داعش. معظم القوى غير الداعشية – بما في ذلك إيران الشيعية والدول السنية الرائدة – توافق على ضرورة تدميره. ولكن السؤال المطروح: أي كيان يفترض أن يرث أراضيها؟ ائتلاف من السنة؟ أم مجال نفوذ تهيمن عليه إيران؟ الجواب بعيد المنال لأن روسيا ودول حلف (الناتو) تدعم الفصائل المعارضة. فإذا كانت أراضي داعش تحتلها قوات الحرس الثوري الإيراني أو القوات الشيعية التي تدربها وتوجهها، فإن النتيجة يمكن أن تكون حزاما إقليميا يصل من طهران إلى بيروت، مما يمكن أن يمثل ظهور إمبراطورية راديكالية إيرانية.

لقد تم تعقيد حساب التفاضل والتكامل الغربي بسبب التحول الناشئ لتركيا، التي كانت ذات تأثير معتدل رئيسي، من دولة علمانية إلى صيغة إسلامية إيدولوجية. إن دعم تركيا للقضية السنية ينعكس في وقت ذاته على أوربا متمثلاً في سيطرتها على تدفق المهاجرين من الشرق الأوسط وإحباط حركة واشنطن في السيطرة على النفط وغيره من السلع عبر حدودها الجنوبية، جنبا إلى جنب مع جهودها الرامية إلى إضعاف الحكم الذاتي للأكراد، ومعظم الفصائل التي دعمها الغرب حتى الآن.

إلى جانب ما ذُكر أعلاه، فإن الدور الجديد لروسيا سيؤثر في نوع النظام الذي سيتبلور.فهل يا ترى أن هدفها ينحصر بالمساعدة في هزيمة داعش ومنع الكيانات المماثلة من التخريب؟ أم أنها مدفوعة بالحنين إلى الإرث التاريخي للسيطرة الاستراتيجية؟ إذا كان الأول، يمكن أن تكون سياسة تعاونية من الغرب مع روسيا بناءة. أما إذا كان الاحتمال الثاني، فمن المتوقع تكرار نمط الحرب الباردة. وموقف روسيا من السيطرة على إقليم داعش الحالي، الذي رسم أعلاه، سيكون اختبارا رئيسيا.

نفس الخيار يواجهه الغرب، وعليه أن يُقرر ما هي النتيجة التي تتوافق مع النظام العالمي الناشئ وكيف يُحدده. إذ لا يمكن أن تلتزم خيار على أساس التجمعات الدينية لمجرد أنها منقسمة فيما بينها. ويجب أن يستهدف دعمها الاستقرار والوقوف ضد أي جماعة تشكل تهديدا للاستقرار. كما ينبغي أن يشمل الحساب على المدى الطويل وأن لا تكون مدفوعة من تكتيكات آنية. وإذا استمر الغرب في العمل دون خطة جغرافية استراتيجية، فستتنامى الفوضى. لاسيما مع محاولة سحب القوى الكبرى مثل الصين والهند إلى صالحها، تلك القوى التي لا تستطيع تحمل الفوضى على طول حدودها أو الاضطرابات داخلها، ستدخل تدريجيا في مكان الغرب مع روسيا. وسيتم الإطاحة بنمط السياسة العالمية في العقود القادمة.

مقالات آخرى على كابكس

- أوليفر وايزمان: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي هو أحد أعراض السياسة البريطانية المنقسمة.
- آلان لوكي: مهاجمة كوربين لن يهزم الكوربينية.
- مات ريدلي وجون كونستابل: مضرب طاقة الرياح الاسكتلندي.
- آن إليزابيث موتيت: مهرجان الحب لمافيكرون ذهب من زمان.
- جون مايرز: أزمة السكن هي عمل مدمر للاقتصاد.

الى اين يتجه التحالف الأطلسي

تنطوي تلك الاتجاهات على عاملين مؤثرين في التحالف الأطلسي، وبقدر ما تشكل تلك الاضطرابات في القارات تهديداً لميزان القوى، فإنها تمثل تهديداً للأمن، إلا أنها تتحدى الغرب أيضا كونها تهدف إلى نظام عالمي جديد. إذ تحدد المادة الخامسة من ميثاق (الناتو) ما يجب الحفاظ عليه؛ فإنه

لا يمكن أن تكون المحصلة النهائية للسياسة هي بيد حلف شمال الأطلسي.

تأسس حلف (الناتو) في عام 1949 لحماية أعضائه من الاعتداء المباشر من قبل الاتحاد السوفيتي. وقد تطورت منذ ذلك الحين إلى شبكة من الأمم تجمع بين أبعاد مختلفة للرد على الحالات المزعزعة للاستقرار دولياً. إلا أن (الناتو) كان أكثر دقة في هدفه الأصلي مما كان عليه في تطوره؛ فهو أكثر وضوحاً عن التزاماته الدفاعية لحماية النظام العالمي. وقد عُدّ (الناتو) رادع مباشر للاتحاد السوفيتي الذي كان يهدد الغرب بعملية زيادة ترسانته من الأسلحة النووية وتعزيز قواته البرية المتفوقة عددياً، فضلاً عن عدم خروجه عن الضوابط القانونية، ما نتج عنه تقليد القيادة الأمريكية لتقوية الترسانة النووية الأمريكية ما أسهم بوضع الموازين النهائية للقوة العسكرية السوفيتية. تحول ذلك التحالف فيما بعد بشكل متزايد إلى ضمانة أمريكية من جانب واحد بدلا من مفهوم استراتيجي متفق عليه يعكس صورة العالم المتطور.

كان مفهوم سيدة (تاتشر) عن التحالف الأطلسي مختلفا جدا عن الواقع الحالي، فقد وصفته بأنه في جوهره يتألف من (أمريكا كقوة مهيمنة تحيط بها حلفاء تتبع عموما قيادتها). ولم يعد هذا هو الحال تماما. إذ لم تعد الولايات المتحدة الرائدة مثل ما تعتقد (تاتشر)، لأن الكثير من الدول الأوربية بدأت تبحث عن البدائل. وفي الوقت الراهن المتميز بالتغيير السريع، وَجبَ على (الناتو) أن ينخرط في إعادة دراسة أهدافه وقدراته، لإن التحول في الهياكل التي تشكل النظام العالمي المعاصر تدفع أعضاء (الناتو) إلى التساؤل عن التغييرات الأخرى التي تسعى لمنعهم من السيطرة على أراضيهم وبأي وسيلة؟ وما هي الأهداف السياسية والوسائل التي هي على استعداد لتجميعها؟

ختاماً، إن تكرار تحدي (مارغريت تاتشر) المنصوص عليه في محاضرة (فيندلي) قبل عقدين: «ما الذي يجب عمله؟» أعتقد أن المطلوب الآن هو مبادرة أطلسية جديدة ومبتكرة، ويجب أن يكون الغرض منه إعادة تعريف الأطلسي في ضوء التحديات التي وصفناها آنفاً. فهناك لحظات نادرة يكون فيها التاريخ مفتوحا قابلاً لتغيير مساره بوسائل مثل تلك. وقد يكون الوضع الحالي يعكس اقتباس سيدة (تاتشر)، قبل كل شيء، الذي يفضي إلى تحفيز وتعريف المهمة، لاسيما في ظل الإنعطافة الحالية الأشد خطورة.

عرض الرسائل والأطاريح الجامعية

* باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

زهراء صالح مهدي*
باحثة من العراق

تأثير العلاقات التجارية الإقليمية في الخطط الامنوتنموية في العراق ما بعد 2003

للطالبة زينة عبد الكريم
أُطروحة دكتوراة،جامعة كلية العلوم السياسية،جامعة النهرين،2017

لقد ورث العراق علاقات تجارية إقليمية عملت على امتصاص فوائض مالية مهمة نتيجة للعبها دور الوسيط التجاري بين العراق ودول المنشأ نتيجة الحصار الاقتصادي والحروب التي خاضها العراق، مما جعل هناك تجذراً ومصالح مشتركة قوية تقود السوق العراقية نحو الأسواق الاقليمية، فضلا عن تحول نمط الاستهلاك في العراق بعد عام 2003 نحو التجارة الاستهلاكية فسياسة الباب المفتوح وضعف الضوابط ادت الى ظهور نمط استهلاكي جديد ومستوى معيشي ابتعد عن الإدخار وذهب نحو الانفاق الاستهلاكي وفي حالة وجوده فقد توجه الى خارج العراق والاستثمار الريعي ذي الصفقات التجارية او العقارية ذات الربح السريع في سلسلة استنزاف الموارد المالية للعراق تحت غطاء الحرية الاقتصادية وسياسة الباب المفتوح.

إن التجارة الاقليمية تلعب دوراً في تحويل الفائض المالي والاحتياطات التي تزايدت مع حاجات اسواق البلدان المجاورة للعراق عبر سياسة الحرية الاقتصادية والباب المفتوح.

تُعدُّ الاستراتيجية الامنوتنموية من الخطط والبرامج التي تلجأ اليها الحكومة للتأثير في حالة التنمية الاقتصادية والاستقرار الأمني للوصول الى حالة

التوظيف الأمثل للموارد البشرية وتحقيق مستوى من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية.

إن تحليل العلاقات التجارية الاقليمية للعراق يوضّح مدى تبعية الاقتصاد العراقي وارتباطه بالاقتصادات الاقليمية المجاورة، إذ يعتمد العراق على دول الجوار الاقليمي لتوفير حتاجاته من السلع والخدمات، وجاء ذلك نتيجة ما مر به العراق من ظروف استثنائية تمثلت بحرب الخليج الاولى والثانية والحصار الاقتصادي والاحتلال عام 2003، وتراكمت الآثار السلبية خلال هذه المدة تمثلت بضعف عمليات الانتاج لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء النفط ودمار البنية التحتية، فضلا عن غياب التخطيط الاستراتيجي والتدخل السياسي من لدن الدول الاقليمية والعمل على إدامة الوضع الأمني غير المستقر من خلال أجنداتها داخل العراق، والتأثر بمتغيرات الاقتصاد الوافدة لتنعكس هذه العلاقات التجارية سلبياً على الاقتصاد والامن وضعف مستويات المعيشة.

لذا فإن حاجة العراق الفعلية تكمن بتقليل الاعتماد على التجارة الاقليمية لتجنب المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي نتج عنها عدم توازن هذه العلاقة عن طريق رسم استراتيجية امنوتنموية واضحة تهدف الى بناء وإعمار الاقتصاد العراقي بقطاعاته كافة وتوفير الاستقرار الأمني.

تسعى الدراسة الى بيان تأثير العلاقات التجارية الاقليمية في الاستراتيجيات الامنوتنموية ولاسيما ان العراق يعاني مشاكل وتحديات اقتصادية وامنية جدية بعد عام 2003، إذ عالجت الدراسة موضوعاً حيوياً يتعلق بالأمن والتنمية الاقتصادية، ويُعدُّ هذان العنصران ذات تأثير مباشر في الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة واستقرارها على الصُعد كافة.

وتهدف الدراسة الى رصد واقع العلاقات التجارية الاقليمية للعراق فضلا عن بيان استراتيجية الخطط الامنوتنموية ومدى فاعليتها التي تعمل على النهوض بالواقع الامني والاقتصادي للبلد، فضلا عن ذلك استعراض الآثار الاقتصادية المتبادلة بين الامن الوطني العراقي والتنمية الاقتصادية في العراق، وتسليط الضوء على الآثار الاجتماعية المتبادلة بين الامن الوطني العراقي والتنمية الاقتصادية في العراق.

كما تهدف الدراسة الى استعراض الاستراتيجيات الامنوتنموية في العراق ما

بعد 2003 وآفاقها التنموية مع بيان أهم التحديات الاقتصادية والأمنية التي يواجهها العراق بعد 2003، فضلا عن ذلك تحدي التجارة الاقليمية على الاقتصاد العراقي بعد 2003، مع تقديم رؤية استشرافية عن السياسات الامنوتنموية ورسم الخطط المستقبلية للمدة قيد الدراسة.

من اجل تحقيق هدف الدراسة تمت الاستعانة بتوظيف النظرية الاقتصادية في تغطية الجانب الفكري للاطروحة لتجنب، اي تفسير لا يتفق ومضمون النظرية الاقتصادية وهذا ما اختص به الفصل الاول من الاطروحة، اذ اهتمَّ هذا الفصل باستعراض الاساس الفكري الذي استندت اليه الاطروحة في معالجة موضوع تأثير العلاقات التجارية الاقليمية في الخطط الامنوتنموية في العراق ما بعد 2003، فضلا عن استعراض مفاهيم الامن الوطني والتنمية الاقتصادية والعلاقات التجارية الدولية، اما الفصل الثاني فقد اهتم بالآفاق التنموية في الاستراتيجيات الامنوتنموية في العراق بعد 2003، من خلال استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية المتبادلة بين الامن الوطني العراقي والتنمية الاقتصادية في العراق والاستراتيجيات الامنوتنموية في العراق ما بعد 2003 وآفاقها التنموية، اما الفصل الثالث فقد اهتم باستعراض التحديات الاقتصادية والامنية التي يواجهها العراق بعد 2003 واثر التحدي التجاري الاقليمي في اقتصاد العراق بعد 2003، من خلال دراسة التحديات التشريعية والسياسية، التحديات الامنية، التحديات الاقتصادية واخيرا تحديات التجارة الاقليمية على الاقتصاد العراقي بعد 2003.

اما الفصل الرابع فقد اعتنى بدراسة اثر العلاقات التجارية الاقليمية في الخطط الامنوتنموية في العراق ما بعد 2003 من خلال دراسة العلاقات التجارية للعراق مع دول الجوار الاقليمي العربي والاسلامي، فضلا عن رسم رؤية استشرافية عن السياسات الامنوتنموية للمدة قيد الدراسة.

الإتفاق النووي الإيراني _ الأميركي وأثره في مكانة إسرائيل الإقليمية

للطالبة: ندى سالم محمد
رسالة ماجستير/جامعة النهرين_كلية العلوم السياسية، 2017

تتداركُ الأممُ عادة ذاتها، عند ظروف تعجُّ بضرورات التكيف او التباين، نحو تفعيل الإجراءات المتاحة، او التي يتمُّ توظيفها اعتماد آليات تراها

ناجعة لتغيير حال غير مرغوب فيه لحال أفضل مرتجى او حتى لثبات على آليات القائمة لغرض زيادة التأثير المطلوب.

فما بالنا بقوة دولية عظمى كالولايات المتحدة الاميركية. وهي تدرك حقيقة لايمكن الا ان تتعامل معها بواقعية رغم دلالات التناقض في وجودهما معا، الا وهما: مكانتها الدولية المتميزة وقدرتها عيل توجيه معظم التفاعلات الدولية والعلاقات ولو بنسب مختلفة والحقيقة الثانية، هي تراجع امكانية التأثير المطلوب الذي ترغب فيه ضد أطراف اقليمية باتت تتنامى بقدراتها وفاعليتها لدرجة أقلقت الإدارة الاميركية قبل ان تقلق الأطراف الاقليمية الموالية لها او تلك التي ترتبط معها بعلاقات استراتيجية متميزة ونادرة التماثل مع اي علاقة ترتبط بها الولايات المتحدة الاميركية مع طرف دولي آخر. ونقصد بها تلك العلاقات الاستراتيجية المتميزة مع الدول التي تربط الولايات المتحدة الاميركية باسرائيل، فالواقع الدولي عموما ومنطقة الشرق الاوسط خاصة التي باتت المنطقة الاقليمية الأهم لصعيد التفاعلات الدولية عموما وعلى الولايات المتحدة الاميركية خاصة.يشير الى وجود حقيقتين بصورة جلية، فالادارة الاميركية أدركت حقيقة انها لم تعد هي بالفاعلية ذاتها التي كانت عليها مطلع تسعينيات القرن الماضي. وان أطرافاً اقليمية لم تخفِ تقاطعها مع المصالح الاميركية بالمنطقة وتوجهاتها ورؤيتها عموما حيال ما تبغي ان تكون علية المنطقة، ان هذه الأطراف الاقليمية باتت على حال مقلق لامتلاكها امكانيات ذاتية وقدرة فاعلة تجاوزت ما كان يعرف بالحدود الممكنة او المسموح بها وازاء هاتين الحقيقتين وكنتيجة لوجودهما فعلاً

فالواقع الاقليمي والدولي يشير الى تراجع ملحوظ للولايات المتحدة الاميركية على ان تجني شيئا مهما عند حدود التهديد او الحصار المفترض ضد إيران لثنيها عن تنامي قدراتها وفاعليتها.

او ثني حاسم لمساعِ ايرانية للطاقة النووية وان جاءت ضمن الإطار السلمي والعلمي. كما ان امكانية توجيه ضربة عسكرية او فعل عسكري أوسع ضد إيران بات غير منطقي للغاية بظل تداعيات عملها العسكري ضد العراق عام 3002 آبان غزوه او احتلاله.

وبين هاتين الحقيقتين، وبين رغبة الإدارة الاميركية لضمان عدم انفلات الامور او البقاء على حالة عدم التصعيد كسبيل لاستمرار حال يمكن ان

يسيطر عليه، فقد أستمرت المرحلة السابقة، تتأرجح بين وجود الضغوط السياسية الاميركية الغربية ولو بشكل نسبي على ايران، مع وجود مقاطعة او -عقوبات، هي اقل واقعياً مما حصلت ضد دول اخرى بالمنطقة كالعراق مثلاً او ضد ليبيا. ولكن الحالة بقيت تشهد دلالات حصار ولو نسبية. كما استمرت بضوء هذه الحقيقة، محاولات ايران للحصول على برنامج نووي ولو سلمي الصيغة. ولكنها استطاعت ان تحيط طموحها ومساعيها بجدار عازل من الصمت لتلافي الوقوع بالحسابات الخاطئة او غير المنطقية، مستثمرة بذلك حقيقة علاقتها وشركاتها مع اطراف غربية واطراف دولية اخرى. وحيال رغبة ايران النووية، والمساعي الاميركية الغربية للحد من الطموح غير المشروع كما تراها، ولضمان حالة التوازن الاقليمي بما يعزز مكانة اطراف موالية لها او ترتبط معها بعلاقات استراتيجية متميزة، فقد سعت الأطراف المعنية كافة الى إبرام اتفاق نووي يرى كل جانب فيه انه قد حصل على شيء كان ينوي الوصول اليه واذا كانت الإدارة الاميركية كعادتها

تسعى لاحتواء الأطراف المعادية او المناوئة لها او لحلفائها، فان الإدارة الإيرانية لم تكن اقل ذكاءا او حنكة في استغلال علاقاتها الدولية واستثمارها بما يؤمن السند الدولي والدعم اللازمين لتحقيق برامجها الذاتية او تحقيق عدة اجراءات معتمدة من اطراف مناوئة كالولايات المتحدة الاميركية في هذه المدة او اي طرف دولي آخر، وهذا ما تمثل باستثمار ايران ايام حكم محمد رضا بهلوي ومنذ عام 1971 الدعم الاميركي والغربي لبرامجها النووية، رغم حالة عدم الارتياح السوفيتي حينها لمثل هذا التوجه، فكانت المساعي الإيرانية تحظى بمباركة اميركية، على صعيد مساعيها النووية خصوصا او قدراتها الأخرى كالعسكرية والاقتصادية عموماً.

واستمرت ايران بالنهج ذاته رغم تغير نظامها السياسي فكريا ومنهجياًعام 1979،استمرت بالمنهجية ذاتها رغم النفي المعلن والدائم، فقد استمرت رغبتها في امتلاك النووي واستمر اعتمادها على اطراف دولية وظفت بذلك حالة التناقض بين اطراف المجتمع الدولي ومستندة من حالة عدم التوافق بينهما، وهي الصيغة ذاتها التي اعتمدت قبل 1971,

فقد اعتمدت ايران ما بعد 1979.على دول كبرى كروسيا. كما استفادت من اطراف غير دولية وقد استثمرت ايضا بحجج اخرى مستنبطة من الواقع

الاقليمي كمساعي العراق حينها امتلاك اسلحة غير تقليدية "كالكيمياوية التي روج الغرب امتلاك اسرائيل حين ضربت مفاعل تموز النووي عام 1982 مستغلة اجواء الحرب العراقية-الايرانية، فضلاً عن حالة العداء المعلن بين ايران واسرائيل وما انتجه الإطار النووي رغم عدم اعترافها الصريح بذلك وبين رغبة ايران في امتلاك الطاقة النووية لأغراض سلمية كما توضح اعلاميا وبين استثمارها لمتغيرات دولية واقليمية بما يعزز رغبتها ومكانتها الاقليمية، وبين التراجع النسبي لقدرة اميركا لفرض ارادتها على المجتمع الدولي او عبر محاور دولية لفرض عقوبات من اي نوع كان او حظر فعلي علمي ضد ايران كل هذا جعل ايران تمضي في برنامجها النووي، ومعززا كما ذكرنا بعجز نسبي اميركي وثنيه عن ذلك، وبزيادة ملحوظة لفاعلية ايران الاقليمية خصوصا بعد احداث 2003،وما تبع من تداعيات الاحتلال الاميركي واخراج العراق من المعادلة الامنية الاقليمية مما فتح المجال أمام ايران اقليميا مما عزز حضورها ودورها في العراق وسوريا ولبنان واليمن. فضلاً عن تأثير واضح في بعض الأطراف الخليجية.

.ومن بين هذه المتغيرات اضافة الى هواجس "اسرائيل" من تنامي دور ايران ومكانتها الاقليمية بشكل عام ومساعيها النووية بشكل خاص تلك الهواجس التي تؤثر بشكل او بآخر في ادراك اسرائيل لمكانتها الاقليمية ودورها في مجمل التفاعلات الدولية اقليميا او التفاعلات الاقليمية فقد جاءت النقطة الفارقة في مسار البرنامج النووي الإيراني، بعد ان تصاعدت حسابات القوى الدولية العظمى والمتمثلة بالولايات المتحدة الاميركية بإحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن عام 2005,

لتبدأ مرحلة فرض العقوبات، والتي لم تلاقِ التاثير الحقيقي لها لكي تأخذ سياسات اليد المفتوحة دورها في عام 2015،هذا كلة جاء نتيجة للدوافع الدولية والاقليمية من ضرورة تغيير النهج السياسي الدولي تجاه القوة الإيرانية ونتيجة للمتغيرات التي طرأت على البيئة العربية وسياسات القوى الاقليمية من تنافس وتداخل في الرؤية تجاه الصعود الإيراني في المنطقة العربية وما حملته آلية التغيير من مسببات ساعدت نحو إبرام الاتفاق النووي بعد تراجع الخيار العسكري وتزايد مخاوف حلفاء الولايات المتحدة الأميركية والمتمثلة بإسرائيل من أن استمرار إيران في تطوير قدراتها النووية وان كانت سلمية يمكن ان تشكّل خطراً على أمنها القومي ووجودها كفاعل

اقليمي ضمن المنطقة الإقليمية وهذا بدوره قد يشكل عاملاً مهددا للمكانة الاقليمية الإسرائيلية وتراجعها بعد أن كان البرنامج النووي الإيراني يشكل خطراً عليها وعلى وجودها الإقليمي ناهيك عن القدرات والإمكانيات والوجود الحيوي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، كل ذلك لا يخرج من الحسابات السياسة الإسرائيلية من ضرورة ايجاد مخرج حقيقي يمكن من خلاله معالجة الاختلالات التي تشكل قيدا تجاه مكانتها الاقليمية واحتواء اي مسبب قد يعيق نفوذها الإقليمي وهذا ما عكسته من ردود أفعال سياسية من صناع قرارها على عقد الاتفاق النووي الغربي مع إيران وذلك لما حمله الاتفاق من إجراءات في استمرار احتكارها للطاقة والقدرات النووية العسكرية بعد ان تمَّ تقليص القدرات النووية الإيرانية، بالإضافة الى حسابات إقليمية فيما يتعلق بالصراعات والحروب التي تشهدها المنطقة العربية التي تعدّ إيران من فواعلها الإقليميين الرئيسين، كل ذلك جاء في ادراكات صناع القرار الغربيين والمتمثلين بدول(5+1)بريطانيا وفرنسا وألمانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة الأميركية(وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأميركية في تقويم استراتيجياتها العالمية لكي يشكل بذلك مخرجاً حقيقياً للملف النووي الإيراني ولو بشكل مؤقت وذلك للاهتمام بالمسائل الأخرى وكذلك لحماية حلفائها الحيويين، أمَّا بالنسبة للقوى الإيرانية فان الاتفاق النووي قد منح لها نتائج ايجابية وعلى رأسها الاعتراف بإيران قوة نووية وان كان ضمن مجالها السلمي المحدود.

عرض الكتب باللغة العربية

م.م هبة علي حسين*

* باحثة في مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد عام 2003

دراسة في الأسباب وسبل المواجهة

الباحث: عبد المطلب عبد المهدي موسى.

الناشر: المنهل للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.

تناول الباحث في كتابه هذا ظاهرة العنف السياسي في العراق بعد 2003، إذ ركز البحث على النطاق الزمني لهذا الموضوع في مدة 2003-2014 مع الرجوع الى مدد زمنية أسبق عند تحتم ضرورة البحث ذلك في معالجة بعض المعلومات التاريخية، وذلك من خلال ثلاثة فصول إضافة الى الفصل التمهيدي.

تناول الباحث في الفصل التمهيدي مفهوم العنف وذلك في المبحث الاول، ومفهوم العنف السياسي وأشكاله وخصائصه في المبحث الثاني.

بينما نجده في الفصل الاول يناقش أسباب العنف السياسي في العراق وذلك من خلال مبحثين ناقش المبحث الاول الأسباب الإقتصادية والإجتماعية للعنف السياسي في العراق، أما المبحث الثاني فقد تناول الأسباب الخارجية للعنف السياسي في العراق.

أما الفصل الثاني فقد درس الباحث فيه واقع العنف السياسي في العراق بعد

عام 2003 ومظاهره، وذلك في مبحثين، كتب في المبحث الاول العنف السياسي الرسمي وغير الرسمي في العراق، أما المبحث الثاني ناقش مظاهر العنف السياسي في العراق.

بينما تناول الباحث في الفصل الثالث سبل مواجهة العنف السياسي في العراق وذلك من خلال مبحثين، ناقش المبحث الاول الوسائل السياسية والقانونية لمواجهة العنف السياسي في العراق، أما المبحث الثاني تناول الباحث فيه الوسائل الإقتصادية والإجتماعية والأمنية لمواجهة العنف السياسي في العراق. إضافة الى الخاتمة والإستنتاجات.

العلاقات التركية الإسرائيلية 2016–2002

الباحث: أحمد خالد الزعتري

الناشر: مركز الزيتونة للدراسات والإستثمارات، بيروت، 2017

تناول الباحث في هذا الكتاب طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية، من خلال الوقوف على جذور هذه العلاقة، وشبكة المصالح التي تحكم هذه العلاقة، والإطلاع على نقاط الخلاف بين البلدين، ولاسيما بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد السلطة في تركيا منذ سنة 2002.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تسعى الى إستشراف مستقبل العلاقة التركية – الإسرائيلية في ضوء الفتور الذي وصل الى حد التوتر الذي يشوب هذه العلاقة منذ حرب العراق 2003، وصولاً الى أزمة سفينة مرمرة، وإهانة السفير التركي في إسرائيل، والاعتداءات المتكررة على قطاع غزة، ولاسيما العدوان الأخير في سنة 2014، وبقاء هذه العلاقة في حالة غير مستقرة حتى حزيران / يونيو 2016 إذ تمَّ إعادة تطبيع العلاقات بين البلدين من خلال اتفاق المصالحة الذي أنهى القطيعة الديبلوماسية بين الدولتين.

واستمرت هذه العلاقات في التطور، إذ كانت السياسية الخارجية التركية في

عداء مع المحيط العربي، مما ساعد إسرائيل على الاستفادة من هذه الأجواء لتعزز العلاقات الأمنية والاستخباراتية مع تركيا، وقد بلغت هذه العلاقات أوجها في إذار / مارس 1996، وذلك بتوقيع اتفاق «التعاون العسكري الإستراتيجي» الذي شكّل منعطفاً في منطقة الشرق الأوسط.

أما بالنسبة لمشكلة البحث فتمحورت حول معرفة المصالح المشتركة أو القضايا الخلافية التي ساعدت في استمرارية ودفع العلاقات التركية – الإسرائيلية، او عملت على توترها خلال مدة 2002–2016.

وحاول الباحث في كتابه هذا تسليط الضوء على ملف العلاقات التركية – الإسرائيلية، خصوصاً في مدة حكم حزب العدالة والتنمية، كما سيجيب الباحث عن مستقبل هذه العلاقة ضمن دراسة جذور هذه العلاقة وأسباب قوتها والأطراف المستفيدة منها، وما العوامل المساعدة والعوامل المؤثرة لتلك العلاقة ؟ وما المصالح المشتركة التي تحكم هذه العلاقة ؟

The constant columns

Follow-upactivities
By: porf. Hayder farhan hussien al-subehawi 144

Translated Search:
By: HAMMURABI CENTER For Researches & Strategic Studies 149

Master & phD.thesises
By: Zahraa saleh Mehdi 156

Books didplay: Arabic
By: Hiba Ali Hussein 163

Contents

Hammurabi Researches:

The Violence and its effects in the political and social upbringing in Iraq after 2003... The reality and obstacles.
Dr. Istabraq Fadhil shaeer 6

Impact of decentralization in achieving of economic local development.
Zahraa salih mahdi - Riad hussein khalil 33

The decision of referendum in the Kurdistan region and its ramifications.
Hiba Ali Hussein 65

The intellectual elite and problematic influence in the social sphere.
Dr. Mahmood Shamal 74

Use of instruments navigation in website of Iraqi electronic media.
Jassim mohammed shebeeb 102

Deterioration of the African Urban Development: Challenges and Solution.
Dr. Ammar Saadoon Albadry 142

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies
23 - 24th Issue - 5th year - Summer - Autumn 2017

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in chief: **Prof Dr. Sami Hamoud Al - Haj Jasem**

Editorial Board

Prof. Dr. Khairi Abdul Razzaq Jassim - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Saadoun Hamoud Jathir - *Faculty of Management and Economics - University of Baghdad*

Ass. Prof. Dr. Wissam Fadel Rady - *Faculty of Art Education - University of Baghdad*

Editor Secretariat: Zahraa Salih Mahdi

Linguistic Correction: Khairi Abdul Razzaq Jassim

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

Printing & Distribution: **Dar Al-Kari** For printing, publishing and distribution- Beirut - Tel.: 00961 1 541300

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312